وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور الطاهر مولاي – سعيدة –
كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية
قسم العلوم الإنسانية
شعبة التاريخ

دار السلطان بين السلطة الداخلية والعلاقات الخارجية خلال فترة الدايات (1671- 1830م)

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص تاريخ الجزائر الحديث

إعداد الطالبة:
برمضان أمال

إشراف الأستاذة:
د. شيخ فطيمة

أعضاء لجنة المناقشة

د/ شباب عبد الكريم ..... رئيسا
د/ شيخ فطيمة ..... مشرفا ومقررا
د/قدوري عبد الرحمان ..... مناقشا

السنة الجامعية: 1441-1442هـ/2020-2021م

إهداء

إلى من قال فيهما سبحانه وتعالى: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ سورة الإسراء الآية 23.

أمي الحنون- فرحة عمري ونور حياتي حفظها الله

أبي الغالي- ينبوع العطاء الذي زرع في نفسي الطموح والمثابرة

إلى توأم روحي "سهيلة"

إلى كل عائلة "برمضان" و"عاشور "

إلى من ضاقت السطور من ذكرهم فوسعهم قلبي "صديقاتي"

أمال، نصيرة، سارة، ستي، نجاة

إلى كل من علمني حرفا ومد لي يد المساعدة

إليكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع.

برمضان أمال

شكر وتقدير

قال الله تعالى: ﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾ سورة النمل الآية 19.

الحمد لله العلي على فضله ونعمه وبعد:

طيب لي أن أتقدم بوافر الشكر وجزيل التقدير للأستاذة والمشرفة الدكتورة **"شيخ فطيمة"**

على تفانيها ونشاطها في العمل وملاحظاتها السديدة، التي لولاها لما كانت هذه الرسالة

على هذه الصورة، حفظك الله وأدام عليك الصحة والعافية.

كما أتقدم بفائق الشكر والتقدير والاحترام إلى كل أساتذة التاريخ

الذين نهلنا منهم العلم والمعرفة طيلة خمس سنوات.

كما أشكر كل من شجعني ولو بكلمة طيبة في سبيل إثراء هذا العمل.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء اللجنة المحترمة

التي قبلت مناقشة بحثنا المتواضع هذا.

قائمة المختصرات

– المختصرات باللغة العربية:

الرمز	الشرح
تح	تحقيق
تع	تعليق
تر	ترجمة
تق	تقديم
ج	جزء
دط	دون طبعة
ط.خ	طبعة خاصة
دت	دون تاريخ
د.م	دون مكان
ع	عدد
م	مجلد
ح	حوليات

- المختصرات باللغة الأجنبية:

Revenue Africaine	R.A
Page	P

مقدمة

أصبحت الجزائر أيالة عثمانية رسميا مع بداية سنة 1518م، وقد مرت خلال فترة حكمها وقيامها بأربعة عهود من الحكم، كان فيها حكم الدايات 1830/1671م أهم مراحل العهد العثماني، ويرجع ذلك إلى الأحداث والتطورات الكبيرة التي ميزته سواءا على مستوى السياسة الداخلية أو الخارجية، حيث صارت الجزائر تتمتع فيه باستقلالية كبيرة في حكمها وسلطتها.

وباعتبار أن الجزائر أصبحت " دولة لها مظاهر الاستقلال والسيادة"، فقد اتخذت لنفسها شكلا جديدا في علاقاتها الداخلية والخارجية، بعيدا عن تدخل الدولة العثمانية، فأصبحت تسير نفسها بنفسها. ومن هذا المنطلق ارتأينا أن يكون موضوع بحثنا هو " دار السلطان بين السلطة الداخلية والعلاقات الخارجية خلال فترة الدايات 1830/1671م".

وتكمن أهمية موضوع هذه الدراسة، من خلال ما تعالجه من جوانب مختلفة حول طبيعة العلاقة الداخلية التي ربطت الحكم المركزي (دار السلطان) بالبايلك، ودراسة العلاقات الخارجية لدار السلطان بالعالم الإسلامي والمسيحي خلال فترة الدايات.

أما عن الأسباب التي دفعتنا لاختيار الموضوع يمكن أن نجملها في النقاط التالية:

-السعي وراء فتح آفاق جديدة للبحث في هذا الموضوع.

-محاولة تسليط الضوء على بعض الجوانب التي ميزت العلاقات الداخلية والخارجية للحكم المركزي في الجزائر خلال عهد الدايات.

-الميل والرغبة في إثراء الرصيد المعرفي حول موضوع دار السلطان بين العلاقات الداخلية والخارجية.

-التعرف والتعمق أكثر في علاقات الجزائر الخارجية، ومعرفة خلفياتها وملابساتها في أواخر العهد العثماني، نظرا لأهمية هذه المرحلة في تاريخ الجزائر الحديث.

-قلة الدراسات التي تتعلق بعلاقة دار السلطان بالبايلك.

وللخوض في الموضوع طرحنا إشكالية أساسية وهي: كيف كانت علاقات دار السلطان الداخلية والخارجية في أيالة الجزائر خلال فترة الدايات 1830/1671م؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات أهمها:

-كيف تم تأسيس دار السلطان في أيالة الجزائر؟

-كيف كانت علاقة دار السلطان مع البايلكات التابعة لها خلال فترة الدايات؟

-ما طبيعة علاقات دار السلطان الخارجية في عهد الدايات؟

وللإجابة على هذه التساؤلات المطروحة وضعنا هيكلا للبحث مكونا من: مقدمة، مدخل، وثلاث فصول، حيث يتفرع كل فصل إلى عناصر، وذيلناها بخاتمة تستخلص النتائج. فالمدخل جاء بعنوان " إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية "، أما الفصل الأول فقد عنوناه " دار السلطان 922هـ/1516م "، واحتوى على ثلاث عناصر، فالعنصر الأول تحدثنا فيه عن تأسيس دار السلطان، وكان مضمونه الحديث عن تشكل النواة الأولى للإدارة العثمانية في الجزائر، أما العنصر الثاني جاء بعنوان الإطار الجغرافي لدار السلطان، والعنصر الثالث جاء الحديث فيه عن الجهاز الإداري العثماني لدار السلطان.

أما الفصل الثاني فقد جاء تحت عنوان " العلاقات الداخلية لدار السلطان خلال عهد الدايات 1830/1671م "، وقسم بدوره إلى ثلاث عناصر أساسية، العنصر الأول تحدثنا فيه عن علاقة دار السلطان مع بايلك التيطري (السياسية والإدارية، الاقتصادية، العسكرية)، أما العنصر الثاني فقد خصصناه للحديث عن علاقة دار السلطان ببايلك الشرق (سياسيا وإداريا، اقتصاديا، عسكريا)، وتناولنا في العنصر الثالث علاقة دار السلطان مع بايلك الغرب (سياسيا وإداريا، اقتصاديا، عسكريا).

أما فيما يخص الفصل الثالث فقد عنوناه بالعلاقات الخارجية لدار السلطان خلال عهد الدايات 1830/1671م وتضمن عنصرين، العنصر الأول كان بعنوان علاقات دار السلطان مع العالم الإسلامي (الدولة العثمانية، الأقطار المغاربية، والدول المشرقية)، أما العنصر العنصر الثاني جاء الحديث فيه عن علاقات دار السلطان مع العالم المسيحي: الدول الأوروبية (اسبانيا، انجلترا، فرنسا، هولندا، الدنمارك، البرتغال، السويد، الإمارات الايطالية والإمارات الألمانية)، وكذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية. وختمنا هذه الدراسة بخاتمة تحمل جملة من الاستنتاجات التي تم الوصول إليها، كما أدرجنا ملاحق للموضوع، وقائمة من المصادر والمراجع.

اقتضت الدراسة اتباع منهجين: المنهج التاريخي والذي استعنا به لوصف الأحداث التاريخية التي ميزت علاقات دار السلطان الداخلية والخارجية من حيث الزمان والمكان. والمنهج التحليلي الذي قمنا من خلاله بتحليل واقع العلاقات التي جمعت الحكم المركزي بالبايلكات، وتحليل بعض الأحداث لعلاقات دار السلطان بالدولة العثمانية والأقطار المغاربية، وبالدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

وقد اعتمدنا على جملة من المصادر والمراجع نذكر من بينها:

- كتاب "مذكرات أحمد الشريف الزهار"، لأحمد الشريف الزهار والذي أفادنا بمعلومات هامة حول وضعية البايلك، كما يطلعنا عن الأوضاع الاقتصادية للبلاد، وكذلك العلاقات الخارجية للجزائر.

- كتاب "طلوع سعد السعود" لابن عودة المزاري، الذي أفادنا فقط حول أوضاع بايلك الغرب.

- كتاب "فريدة منيسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة" لصاحبه صالح العنتري، والذي أعطانا صورة واضحة عن بايات الشرق وعلاقتهم بالسلطة.

-كتاب "مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1824/1818م" أفادنا في العلاقات الخارجية مع بعض الدول الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية.

- كتاب "شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م" لمولود قاسم نايت بلقاسم، والذي أفادنا بشكل مفصل حول علاقات الجزائر الخارجية.

- كتاب Marine et marins d'Alger 1518- 1830, tom 2 لمولاي بلحميسي، والذي أفادنا في العلاقات الجزائرية الأوروبية.

كما اعترضتنا العديد من الصعوبات في موضوعنا نذكر أهمها:

*اتساع نطاق موضوع هذه الدراسة، وذلك بالتطرق لدراسة العلاقات داخليا وخارجيا، مما يجعل الالمام بكل تفاصيل وحيثيات هذه الدراسة بشكل مفصل أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا.

*قلة الدراسات التي تتعلق موضوعاتها بعلاقة دار السلطان مع البايلكات.

*صعوبة الوصول إلى الوثائق الأرشيفية بمختلف أنواعها كونها تعد مصدرا أساسيا لموضوعنا.

برمضان أمال

النعامة 2021/06/06

مدخل

إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية

عقب انهيار دولة الموحدين وانقسام المغرب العربي والأندلس إلى دويلات صغيرة أسس يغمراسن بن زيان (1236-1283هـ) سنة 1235هـ دولة اتخذت من تلمسان عاصمة لها، عرفت بدولة بني عبد الوادي أو بني زيان إلاّ أنّ هذه الدولة لم تعرف الاستقرار إلاّ في فترات قصيرة من تاريخها[1]، لأنّها كانت منذ البداية في وضع معرض للخطر لأنّ أراضيها كانت تسيل لعاب جيرانها الأقوياء من الشرق ومن الغرب، فالمرينيون هاجموا واحتلوا تلمسان بينما احتل الحفصيون قسنطينة في الشرقي من المملكة، ونتيجة ذلك لم تظهر دولة قوية في المغرب الأوسط.

ومنذ بداية القرن الخامس عشر لا وجود لسلطة مركزية حقيقية[2]، وهذا ما أدى إلى انقسام البلاد إلى مجموعة من الإمارات والمشيخات والقبائل المستقلة، فهناك مشيخة الجزائر التي تتصدرها قبيلة الثعالبة وإمارة "كوكو"[3] التي تشمل القسم الغربي من جبال القبائل الكبرى، وأما القسم الشرقي من بلاد القبائل وعاصمته قلعة بني عباس فقد كان تابعا للأمير عبد العزيز الحفصي، ومن ثمة فإنّ حكم ملوك بني زيان قد اقتصر على تلمسان وضواحيها[4].

وفي نهاية القرن الخامس عشر كانت الدول الثلاث الحاكمة في الشمال الإفريقي في حالة ضعف شديد أنهكتها الحروب الداخلية، واستنزفت طاقتها المالية والمعنوية النزاعات الداخلية والصراعات المتواصلة بين زعماء القبائل المتقاتلين فيما بينهم على السلطة[5]، ولخص المؤرخ شارل أندري جوليان هذا الوضع المتردي بقوله: «أنّ بلاد المغرب أصبحت عبارة عن فيسفاء سياسية»[6].

---

[1] محمد دراج، الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربروس (1512-1534)، ط1؛ الجزائر: شركة الأصالة للنشر والتوزيع، 2011، ص 84.

[2] جون ب. وولف، الجزائر وأوروبا (1500-1830م)، (تر: أبو القاسم سعد الله)، ط.خ؛ الجزائر: عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 2009، ص 23.

[3] **إمارة كوكو**: تقع عند حدود سهول الجزائر التي تسمى بسهول متيجة، وتنسب المدينة إلى جبل كوكو (أيوك لانداس) الواقعة فيه. **ينظر**: مارمول كاربخال، إفريقيا، (تر: محمد حجي)، دط؛ الرباط: دار النشر المعرفة، 1989، ج2، ص 374.

[4] عائشة غطاس وآخرون، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، ط.خ؛ د.م: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007، ص 12.

[5] إلهام يوسف، "دوافع الاحتلال الإسباني للمغرب الأوسط "الجزائر ما بين (1505-1518م)"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، م 10، ع 1، (15 جانفي 2018)، جامعة تشرين-اللاذقية-سورية، ص ص 335- 352.

[6] عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص 12.

وهكذا فإنّ الأوضاع الداخلية لدويلات الشمال الإفريقي وعلى رأسها المغرب الأوسط شجعت المطامع الإسبانية للبدء بالهجوم، ونستشهد هنا بما كتبه سكرتير ملك إسبانيا عام 1495: «إنّ بلاد المغرب في حالة يبدو وكأنّ الله يريد أن يمنحها لجلالتكم»[1] وخاصة بعد توحيد إسبانيا المسيحية عام 1474م بعد الزواج السياسي الذي تمّ بين فرديناند ملك أراغونة وبين إيزابيلا وارثة عرش قشتالة عام 1469م، وهو الأمر الذي سمح للإسبان بتركيز جهودهم في محاربة المسلمين بالأندلس، وإخراجهم من آخر معقل هو غرناطة في 02 جانفي 1492م، فكان من الطبيعي بعد انتهاء حرب الاسترداد أن توجه إسبانيا أنظارها صوب منطقة بلاد المغرب الإسلامي التي تعيش انحطاطا عميقا[2]، فنجحوا في احتلال المدن الساحلية الجزائرية كالمرسى الكبير سنة 1505م، ووهران سنة 1509، وبجاية وعنابة عام 1510م، وهذا ما جعل بقية المدن تستسلم للإسبان وتهادنهم على دفع الضريبة خوفا من المصير المأساوي، الذي لقته وهران وبجاية من قبل كدلس، شرشال، تنس، الجزائر ومستغانم[3].

وقد تزامن الوجود الإسباني في سواحل المغرب مع انتقال قراصنة من المشرق إلى الحوض الغربي للبحر المتوسط كان عروج من أكبر هؤلاء القراصنة، الذين سوف يربطون معظم المغرب بالإمبراطورية العثمانية لمدة تقرب من ثلاثة قرون[4].

فابتداء من عام 1512م بدأ نجم الإخوة بربروس[5] يخترق الآفاق، حيث جاء عروج إلى تونس تونس وتمركز في جزيرة جربة، كما عقد عروج اتفاقا مع السلطان الحفصي محمد بن الحسن عندما

---

[1] إلهام يوسف، المرجع السابق، ص ص 335- 352.

[2] عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص 13.

[3] أسماء بلايلي، "التحرشات الإسبانية على سواحل الجزائر خلال القرن (10هـ/16م) قراءة في الدوافع والنتائج"، **مجلة الروافد للبحوث والدراسات**، ع 2، (2017)، جامعة غرداية، ص ص 33- 65.

[4] صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي (1514- 1830م)، دط؛ الجزائر: دار هومة، 2012، ص 43.

[5] **أصل الإخوة بربروس**: عندما فتح السلطان محمد الفاتح جزيرة ميدلي ترك حامية تركية فيها، فكان يعقوب آغا أحد المستوطنين الأوائل وتزوج إحدى بنات أهالي الجزيرة، فأنجبت له أربعة إخوة هم: إسحاق الذي كان أكبر الإخوة ثم عروج ثم خضر ثم إلياس. **ينظر**: خير الدين بربروس، مذكرات خير الدين بربروس، (تر: محمد دراج)، ط1؛ الجزائر: شركة الأصالة للنشر والتوزيع، 2010، ص 21.

منحه جزيرة جربة، ليتخذها قاعدة لأسطوله مقابل مشاركة السلطان الحفصي بخمس الغنائم[1]، ثم شرع في أعمال القرصنة في سواحل أوروبا الجنوبية عامة وسواحل صقلية وجنوب إيطاليا خاصة، كما شارك في نقل المسلمين الفارين من شبه الجزيرة الإيبيرية[2] مما أكسبه سمعة عظيمة، فكثر أتباعه وزاد أسطوله من سفينتين إلى حوالي 12 سفينة سنة 1510 بفضل الغنائم الكثيرة التي حصل عليها من غاراته.

لفت عروج بجرأته وقوة أسطوله أنظار سكان الموانئ الجزائرية المحتلة أو المهددة، وفي عام 1512 استنجد به حاكم بجاية وعلماؤها وأعيانها ليساعدهم على تحرير بجاية من الإسبان[3].

لبى عروج الدعوة فحاصر بأسطوله بجاية بحرا بينما كان حاكم بجاية يحاصرها من البر بمساعدة عدد من رجال عروج، ولكن الحصار فشل وبترت ذراع عروج خلال الحصار فاضطر أخوه خير الدين إلى إعادته إلى تونس[4]، وأدرك عروج عقب هذه الهزيمة أنّ محاصرة مدينة بجاية وهو بقاعدته البعيدة حلق الوادي أمر صعب، فقرر الانتقال منها إلى جيجل والتي كانت قاعدة تجارية للتجار الجنوبين، وبعد معركة عنيفة تمكن عروج من اقتحام المدينة وأضحت جيجل منذئذ قاعدة له في حدود 1514م[5]، وأتاحت الإقامة في جيجل لعروج الفرصة ليطلع على أحوال المغرب الأوسط، حيث كان كان الصراع على أشده بين سلاطين بلاد القبائل من بني عباس وآل القاضي سلاطين كوكو، بدأ عروج يمد القبائل المجاورة لجيجل التي كانت تعاني المجاعة بالحبوب فحصل على شعبية كبيرة بين هذه القبائل[6]، وفي سنة 1516 عقب وفاة فرديناند الكاثوليكي ملك إسبانيا[7]، كان سالم التومي[8] قد

---

[1] ربيعة بهلول، **النظام الإداري العثماني في الجزائر ومراحل تطوره (1519–1830م)**. رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة أبو القاسم سعد الله، بوزريعة 02، 2015- 2016، ص 14.

[2] صالح عباد، المرجع السابق، ص 43.

[3] محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي (1600-1830)، ط1؛ بيروت: مكتبة دار الشرق للنشر والتوزيع، 1969، ص 24.

[4] المرجع نفسه، ص 24.

[5] عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص 21.

[6] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 25.

[7] عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص 22.

[8] **سالم التومي**: من قبيلة ثعلبة التي هي فرع من المعاقيل استولى على الحكم بالجزائر عندما احتل الإسبان بجاية 1510. **ينظر**: أسماء بلايلي، المرجع السابق، ص ص 33- 65.

فكر بعائلة بربروس واعتقد بأنّها الأفضل من يساعده في محاربة القلعة، وأوفد سكان مدينة الجزائر نحوهم عدة شخصيات بارزة لإقناعهم وترجيهم بالقدوم لتخليصهم من مضايقة وظلم المسيحيين وتهديم هذه القلعة، فأتى عروج بقوى في هذه الحملة فوصفها هايدو بأنّها تتكون من 16 سفينة شراعية تحمل على متنها 500 تركي، كما أحضر معه مدفعية والبارود والمؤونة وأدوات الحرب[1]، بينما هو سار برا رفقة 800 تركي و3000 رجل من جبال جيجل والتحق في الطريق حوالي ألف رجل[2]. رجل[2].

وعندما علم سالم التومي بقدوم هذ الجيش خرج لاستقباله وتم اللقاء على بعد مسيرة يوم من مدينة الجزائر[3]، لكن عروج فضل أن يتجه إلى شرشال أولا حتى يتمكن من أخذ الأولى من القرصان قارة حسن كان قد سيطر عليها، فدخل شرشال برا وبحرا فاستلم قارة حسن فأدمج جيشه في جيش عروج، بعد أن أقام هذا الأخير حامية في المدينة تتكون من حوالي مائة جندي وسار نحو مدينة الجزائر دون تأخر[4]، حيث استقبله أهلها استقبال الفاتحين وأول إجراء قام به عروج هو القيام بمهاجمة بمهاجمة قلعة البنيون، فقام بقصفها بالمدفعية لمدة عشرين يوما لكن دون جدوى واستعصت عليه بسبب ضعف مدفعيته وقوة تحصين القلعة، لذلك قرر تأجيل أمر تحرير هذه القلعة إلى وقت مناسب[5]، وعند رجوعه إلى مدينة الجزائر حيث اجتمع أهل العقد والحل وأسندوا إليه خطة "أمير الجهاد" وكان ذلك سنة 1516م، مما أثار حقد سالم التومي الذي كان يحكم المدينة حكما استبداديا على رأس عشيرته من بني سالم، فقد أخذ يحاول استرجاع سلطته[6] بإحالة الدسائس عن طريق الاستعانة بالإسبان لطرد الإخوة[7]، ولما أدرك عروج ذلك عمل على إرجاع سالم التومي إلى

[1] كورين شوفالييه، الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر (1510-1541م)، (تر: جمال حمادنة)، دط؛ الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 27.

[2] صالح عباد، المرجع السابق، ص 46.

[3] كورين شوفالييه، المرجع السابق، ص 28.

[4] صالح عباد، المرجع السابق، ص 46.

[5] ربيعة بهلول، المرجع السابق، ص 17.

[6] أحمد توفيق مدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا (1492-1792م)، دط؛ الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، دت، ص 174.

[7] عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص 22.

مدينة الجزائر مظهرا له الولاء، ثم شنقه بقماش عمامته وهو في الحمام لما كان يتأهب لأداء صلاة الظهر، وروج عروج لكلمة فحواها أنّ الشيخ كان قد اختنق في حمامه، وقد قبل سكان مدينة الجزائر تلك الوضعية دون معارضة[1].

وبعدها بدأ عروج يتوسع بحلوله بشرشال وضواحي الجزائر وملیانة وتنس ودلس، ولما مهد عروج وأخوه الأمن في الجزائر والنواحي المجاورة لها وركزا سلطتهما، فتوجه خير الدين إلى الجهة الشرقية وأقام بدلس بينما تولى عروج النفوذ على الناحية الغربية[2]، وبعد ذلك استقبل عروج وفدا من تلمسان يطلب منه دعمه لإعادة الملك الشرعي (أبو زيان)، الذي أخذ منه عمه (أبو حمو) السلطة إلى عرشه، فسار عروج من تنس ليبلغ قلعة بني راشد التي استقبله سكانها بحفاوة بالغة، كانت القلعة تضمن الاتصالات بين تلمسان ومدينة الجزائر، ترك عروج فيها مائتي جندي مسلحين بالبنادق يقودهم أخوه إسحاق[3]، ولما بلغ نبأ سير عروج إلى تلمسان التجأ أبو حمو الثالث إلى فاس، ثم إلى الحامية الإسبانية بوهران بعد أن انهزمت جيوشه، ونصّب التلمسانيون أبا زيان أميرا وعندما دخل عروج تلمسان استقبله أهلها استقبال المنقذين[4]، لكن سرعان ما عادت الاضطرابات من جديد إلى تلمسان، فزادها سوءا فظاظة الجنود الأتراك في تعاملهم مع أهالي تلمسان[5] فشكى أبا زيان ذلك إلى إلى عروج، فما كان من عروج إلاّ أن أمر بشنق أبا زيان[6]، فسارع حينئذ القائد الإسباني حاكم وهران وهران إلى التدخل بجيش قوامه 10.000 جندي لاسترجاع تلمسان ولإعادة تنصيب أبو حمو الثالث، فسار الجيش الإسباني أولا إلى قلعة بني راشد حيث يرابط بها إسحاق فقضوا على الحامية وعلى من فيها، ثم توجهوا إلى تلمسان فضربوا عليها حصارا طويلا مدة ستة أشهر[7]، فخرج عروج بمن

[1] وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، (تع: عبد القادر زيادية)، دط؛ الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006، ص 41.

[2] عبد الحميد بن أبي زيان بن أشنهو، دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر، دط؛ الجزائر: شارع نورمندي، 1972م، ص ص 72- 73.

[3] صالح عباد، المرجع السابق، ص ص 47- 48.

[4] مبارك بن محمد الهلالي الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، دط؛ الجزائر: مكتبة النهضة الجزائرية، 1964م، ج3، ص 47.

[5] محمد دراج، المرجع السابق، ص 220.

[6] مبارك الميلي، المرجع السابق، ص 47.

[7] عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص 23.

بمن معه مقتحما الحصار تحت جنح الظلام، لكن فرقة إسبانية أدركتهم في وادي المالح واشتبكت معهم حتى قتلوا جميعا[1].

ولم ينهار البناء الذي وضع عروج أسسه، فقد استلم الأمر بعده أخوه خير الدين والذي كان وقت قتل أخيه نائبا عنه في الجزائر[2] لكنه وجد نفسه في موقف صعب للغاية، وذلك لنقص القيادات وتخلي المتحالفين عنه إضافة إلى خشيته من ثورة المناطق المجاورة لمدينة الجزائر، وتمرد بعض القبائل كقبيلة سالم التومي التي كانت تتحين الفرصة للثورة ضده[3]، ولما عزم خير الدين على السفر إلى إقليم إقليم الروم جمع أهل الجزائر من العلماء والصلحاء وقال لهم: «إنّي عزمت على السفر إلى حضرة السلطان وأمنت على بلادكم من العدو بما تركت فيكم من المجاهدين ومن وصل إليكم من أهل الأندلس، وما تركت عندكم من العدّة لأنّي تركت في بلادكم أكثر من أربعمائة مدفع، ولم يكن من قبل في بلادكم ولو مدفع واحد» فقالوا كلهم له: «أيها الأمير لا تطيب أنفسنا بفراقك ولا نسمح لك بذلك، فالله الله في أمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فإنّ الله يسألك [يوم القيامة] عنهم»[4] عنهم»[4] ومن جملة ما خاطبه العلماء به أن قالوا له: «أيها الأمير يتعين جلوسك في هذه المدينة لأجل حراستها والذّبِ عن ضعفاء أهلها، ولا رخصة لك في الذهاب عنهم وتركهم عرضة للعدو»[5]، للعدو»[5]، وبعد مبايعة أهالي مدينة الجزائر خير الدين سلطانا عليهم، اقترح عليهم أن يعرضوا تبعيتهم تبعيتهم للدولة العثمانية ويدخلون بذلك في حماية سلطانها، فوافق زعماء الجزائر على ذلك[6].

وشكل وفدا برئاسة الحاج حسين وهو أحد المقربين إلى خير الدين للذهاب إلى اسطامبول لمقابلة السلطان العثماني، الوفد كان محملا برسالة إلى السلطان العثماني يدعم فيها مطلب أعيان

---

[1] محمد دراج، المرجع السابق، ص 221.

[2] شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، ط1؛ القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1977، ص 97.

[3] ربيعة بهلول، المرجع السابق، ص 20.

[4] محمد بن محمد بن عبد الرحمن الجيلاني بن رقية التلمساني، الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة، (تح: خير الدين سعيدي الجزائري)، ط1؛ جيجل: أوراق ثقافية للنشر والتوزيع، 2017، ص 107.

[5] المرجع نفسه، ص 107.

[6] محمد دراج، "تأسيس أيالة الجزائر"، **مجلة العصور**، م 09، ع 1، (دت)، جامعة وهران، ص ص 26- 32.

مدينة الجزائر من جهة، ويشرح له فيها الوضعية السائدة في المنطقة من جهة أخرى[1]، فاستقبل الوفد من طرف السلطان سليم الأول[2] وبالغ في إكرامهم[3]، وسارع إلى منح رتبة بكلربك (أمير الأمراء) إلى خير الدين بربروس، وهي رتبة تخول لصاحبها أن يكون نائبا للسلطان في هذه البقاع وقائدا للقوات المسلحة في إقليمه ممثلا للسلطان[4]، كما أرسل له السلطان سليم الأول سنة 1518م ألفين من الإنكشارية وسمح لرعاياه بالتطوع في جيش المغرب[5].

ونتيجة لذلك دخلت الجزائر رسميا تحت السيادة العثمانية اعتبارا من عام 1519، ودعي للسلطان سليم على المنابر في المساجد وضربت العملة باسمه[6]، وتحصل بربروس على القوات اللازمة لصد الهجوم على الجزائر، وجعلها مركزا عثمانيا لمجابهة الإسبان وقاعدة لتوسيع رقعة الحكم العثماني في شتى أنحاء البلاد[7].

---

[1] علي أجقو، "الدولة الجزائرية الأولى (1514-1830م) – دراسة مؤسساتية (الوضعية العامة للمغرب الأوسط قبيل قيام الPEA وحتى مغادرة خير الدين الجزائر سنة 1533م)"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية لجامعة باتنة**، ع 2، (1994)، جامعة باتنة، ص ص 137- 156.

[2] **سليم الأول**: (1467- 1520م) "بن بايزيد الثاني"، تاسع سلاطين الدولة العثمانية، تنازل له والده عن السلطة سنة 1512. **ينظر**: عبد الجليل رحموني، **العلاقة بين السلطة المركزية والبايليكات في الجزائر العثمانية 1520– 1830م**. أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي اليابس- سيدي بلعباس، 2019- 2020م، ص 26.

[3] محمد دراج، المرجع السابق، ص ص 26- 32.

[4] أحمد سالم، السيطرة العثمانية على الحوض الغربي للبحر المتوسط في القرن 16م، دط؛ الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2011، ص 95.

[5] صلاح عقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، ط6؛ القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1993، ص 20.

[6] حنيفي هلايلي، صورية متاجر، العلم والعلماء والنخب في المغارب، ط1؛ جامعة سيدي بلعباس: مطبعة بشير بويجرة عمر، 2000، ص 590

[7] ربيعة بهلول، المرجع السابق، ص 23.

الفصل الأول

دار السلطان (922هـ/1516م)

أولا: تأسيس دار السلطان.

ثانيا: الإطار الجغرافي لدار السلطان.

ثالثا: الجهاز الإداري لدار السلطان.

أولا: تأسيس دار السلطان.

شكلت مدينة الجزائر العصب الحيوي، إذ تمركزت بها جل مؤسسات الحكومة مما جعلها تأخذ شكل المدينة الدولة[1]، واختار الأتراك لأول مرة من مدينة الجزائر عاصمة للقطر الجزائري، وقد أخذ نفوذ المدينة يمتد إلى أطراف البلاد بامتداد النفوذ التركي إلى أن أصبحت سيدة المدن الجزائرية من الحدود المغربية إلى الحدود التونسية[2].

قسم الأتراك العثمانيون الجزائر إلى أربع مقاطعات إدارية، وكانت كل وحدة تعرف بالبايلك[3] (ينظر الملحق رقم (01) ص 88) وكان ذلك على مراحل، وأنّ حسن بن خير الدين هو الذي استكمل ذلك التقسيم الذي بدأ مع بداية قيام الحكم العثماني في الجزائر، وفي شكل قيادات، ومدن، ثم بياليك[4].

ومن المعروف أنّ مدينة جيجل كانت أول جزء أقام عليه عروج وخير الدين نواة حكمهما قبل أن تصبح مدينة الجزائر القاعدة المركزية لهما، وكانت مدينة الجزائر وضواحيها تشكل ما عرف بدار السلطان باعتبارها مقر الحكم ومركز السلطة، ويعود تاريخ ظهور النواة الأولى لدار السلطان إلى عام (922هـ/1516م)[5]، وذلك عندما استنجد سالم التومي حاكم الجزائر آنذاك بالأخوين لتحرير لتحرير صخرة البنيون من الإسبان، لكن الأخوان فشلا في مهمتهما، فاتجه خير الدين إلى الجهة الشرقية من مدينة الجزائر إلى أن وصل دلس بينما اتجه عروج غربا إلى تنس، ونجحت مساعي الرجلان في إخضاع القبائل الواقعة بين هاتين المدينتين[6]، ومن ثم أصبحت هذه المنطقة تشكل دار السلطان

---

[1] عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص 112.

[2] علي عبد القادر حليمي، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830م، ط1؛ الجزائر: المكتبة الجزائرية للدراسات التاريخية، 1972، ص 275.

[3] **البايلك**: البايلك في الأساس هو السلطة والإقليم السياسي في نفس الوقت الذي تمارس عليه سلطة الباي، وهو وحدة حكم جهوي تابعة لدار السلطان. **ينظر**: ودان بوغفالة، المؤرخ ناصر الدين سعيدوني رائد الدراسات العثمانية في الجزائر، دط؛ جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر: منشورات مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، 2014، ص 200.

[4] أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (1519–1830م)**. أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2005- 2006، ص 31.

[5] المرجع نفسه، ص 32.

[6] عبد الجليل رحموني، المرجع السابق، ص 42.

وهي أول نواة للإدارة العثمانية، وكانت تضم عددا من المدن هي: مدينة الجزائر، شرشال، دلس، مليانة، ثم البليدة والقليعة بعد إنشائهما وتعميرهما بالعنصر الأندلسي[1].(ينظر الملحق رقم (02) ص 89).

[1] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 31.

ثانيا: الإطار الجغرافي لدار السلطان.

كانت مدينة الجزائر خلال العهد العثماني محاطة بأسوار شاهقة[1]، وكان الناس يدخلون إلى المدينة من خمس أبواب رئيسية هي: باب عزون وهو أهم طريق يربط المدينة بشرق البلاد، وكذلك الباب الجديد في الجهة الجنوبية الغربية من السور، وباب الوادي، بالإضافة إلى باب الجزيرة الذي كان مخصص لدخول وخروج القراصنة، وباب السردين أو باب الديوانة والذي كان مخصصا للتجارة البحرية[2]، وكل هذه الأبواب كانت كبيرة الحجم، متقنة الصنع، مرصعة بالحديد، تغلق قبل غروب الشمس بقليل وتفتح بعد طلوع الشمس بقليل[3].

أما عن الحدود الجغرافية لدار السلطان فهي تمتد من دلس شرقا إلى تنس غربا، ومن ساحل البحر المتوسط شمالا إلى سفوح الأطلس البليدي جنوبا، وكان موقعه يتوسط الأقاليم الإدارية الأخرى، حيث امتد على حوالي 150 كلم من الشرق إلى الغرب، وعلى 50 كلم من البحر المتوسط شمالا إلى سفوح جبال الأطلس جنوبا، وبلغت مساحته الإجمالية ما يقارب 65000 كلم^2[4].

وفيما يتعلق بخصوص فحوص دار السلطان، فقد قسمها ناصر الدين سعيدوني إلى ثلاث مناطق متمايزة، وذلك حسب الطرق الرئيسية المؤدية إليها والأبواب التي تنفتح عليها، فهناك المنطقة الشمالية المعروفة باسم باب الوادي وهي تضم النواحي التالية: السد، أبي النور، الرملة، المنية، واد قريش، أكمان، قامة الفول، بوسكور، بوزريعة، عين السخاخنة، بيرطرارية، تاقليت، وهناك المنطقة الجنوبية أو الوسطى المعروفة بفحص الباب الجديد، والتي تشمل على البقاع التالية: الآبار، عيون حيدرة، بير الدروج، عين بن عطية، برج حسن باشا، سيدي يحي الطيار، القادوس، أجنان عين الزبنوجة، الوادي الأكحل، وادي الرمان، بني مسوس، أما المنطقة الثالثة وهي الجهة الشرقية التي يمر

[1] عبد الجليل رحموني، المرجع السابق، ص 44.

[2] علي عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص ص 231- 234.

[3] المرجع نفسه، ص 234.

[4] ربيعة بهلول، المرجع السابق، ص 59.

بها الطريق السلطاني، الذي يربط مدينة الجزائر بشرق البلاد عبر قنطرة وادي الحراش[1]، وعادة ما تعرف بفحص باب عزون، وتتكون من: عين الربط، الحامة، رأس تافورة، بئر خادم، القبة، تاجرارت، عين تلاواملي، عين الأزرق، عين الرمانة، كهف النسور، العناصر، منزلة المحلة، تيفوللت، الصنابجة، عين السلطان، الوشايحية، عين العلجة، بير مراد رايس، تقصرين[2].

وأما الوسط الطبيعي فيتميز الفحص بمناخ صحي معتدل الرطوبة على أنّ أهم ميزة له هي ثروته المائية الضخمة، التي تسد حاجة المدينة من المياه وتوفير السقي الضروري لحدائق وبساتين فحوص المدينة، وتتوزع هذه المصادر المائية على العديد من العيون الطبيعية وعلى بعض الآبار مثل الأبيار وبئر مراد رايس، بالإضافة إلى الأودية الطبيعية التي تصب في خليج الجزائر مثل وادي المغاسل، وادي الحراش الذي يفصل بساتين الفحص عن أحواش متيجة[3].

ويذكر سعيدوني أنّ حدود فحص مدينة الجزائر لم تكن قارة كما أنّ مساحته لم تكن محددة، فقد تمتد في فترات الرخاء وعند استتباب الأمن وأثناء تزايد السكان إلى جهات أخرى مثل نواحي دالي إبراهيم، والعشور والسحاولة والدرارية والخريسة وزمام بني ربيعة من وطن بني خليل، وقد تنكمش نتيجة الأوبئة الفتاكة والمجاعات المهلكة، ومن جراء القحط والجراد والزلازل التي اشتدت وطأتها منذ أوائل القرن الثامن عشر، فلا تتجاوز دالي ابراهيم من الجهة الجنوبية الغربية وبئر خادم من الجهة الجنوبية الشرقية، والقبة وحسين داي من ناحية الشرق[4].

أما من الناحية البشرية فهو يتصف بتعدد طوائفه، فهناك بعض الأفراد من الأتراك وجماعات من الكراغلة والحضر وبعض النصارى يحتكرون ملكية منازلة وبساتينه، وهناك جماعات من العمال الريفيين ينتسبون إلى قبائل متيجة أو إلى عشائر جرجرة يتولون خدمة الأرض، وفي بعض المزارع يعوضون بجماعات من الأسرى المسيحيين[5].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، "فحص المدينة الجزائرية (نوعية الاقتصادية والاجتماعية عشية الاحتلال)"، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع 1، (1985)، د.م، ص ص 91- 99.

[2] سعاد عقاد، **الفلاحون والسلطة العثمانية في الجزائر (1519–1830م) دار السلطان "أنموذجا"**. رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2013- 2014، ص 18.

[3] عبد الجليل رحموني، المرجع السابق، ص 45.

[4] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص ص 91- 99.

[5] سعاد عقاد، المرجع السابق، ص 18.

وبالنسبة للأوطان فهي تلك المناطق التي استقرت بها القبائل القاطنة بسهل متيجة وأطرافه، وبمرور الزمن أخذت هذه الأوطان أسماء تلك القبائل[1]، وأشارت المؤرخة عائشة غطاس في كتابها "الدولة الجزائرية الحديثة" إلى أنّ المؤرخون الغربيون من بينهم بويي، بونتون، وياكونو وغيرهم قد أجمعو على تقسيم ما تبقى من دار السلطان إلى أربعة أوطان، مددوها شرقا وغربا بثلاثة مناطق عازلة لأسباب أمنية بين مدينة الجزائر وبايلك الغرب، وهي كالتالي: منطقة شرشال، قبيلة بني مناصر، وشرقا مددت بقائدات ساباو، وأوطان يسر، في حين يقسمها بوديكور إلى سبعة أوطان[2].

أما سعيدوني فيقسمها إلى ثمانية أوطان وهي كالتالي: يسر، الخنشة، بني موسى، بني خليل، السبت، بني جعاد، بني خليفة وأخيرا وطن بوحلوان[3].

1- أوطن يسر: يطلق هذا الاسم على عدة جماعات ليس لها نفس التركيبة أو الجذور لكنها تعيش في نفس الوسط، والمجموعات التي تنتمي إلى قبائل يسر مقسمة إلى قسمين، ففي الضفة اليمنى لوادي يسر هناك (يسر الشرقي) وتضم الجماعات التالية: يسر الجديان، يسر السمير وزمول طارفة، أم نايل، أولاد موسى وكذلك عبيد أقبو، أما في الجزء الأيسر (يسر الغربي) الموجود في الناحية الغربية لوادي يسر[4]، وتضم أوطن يسر الجماعات التالية[5]:

جماعات يسر الغربي	جماعات يسر الشرقي
بني ضدام- بني غزارية- بني شكروح بن سوكار- بني ختير- بني خلفون- بني مناد- بني عقبة- بني راشد- بني تامنت- بوراب باش- شناك- دوار بن سي يوسف- الكيوس- حجيل- إبراهيم بن سعيد- خليفة بن سولة- موعاوية-	أحمد بن ضيف الله- علي بن بونوة- علي بن خاليفة- عيسى بن أمبارك- عيسى بن زاير- بن جفال- بن عقبة الشرفة- بني ربيعة- بن وزروال- بويرق الكبير- ربويرق الصغير- الجحان- الطعانة- أولاد موسى- أولاد رياب-

[1] ربيعة بهلول، المرجع السابق، ص 62.

[2] عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص 144.

[3] المرجع نفسه، ص 144.

[4] سعاد عقاد، المرجع السابق، ص 19.

[5] عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص ص 145- 146.

أولاد بسام- أولاد شمال- أولاد لحك- سالم بن رحمون- زاوية أحمد بن إبراهيم- زاوية سالم بن مخلوف- زاوية سيدي عبد العزيز	أولاد سمير- زاوية سي سليمان- بن عروس

2- أوطن الخنشة: تمتد من البحر إلى غاية الأطلس المتيجي على ضفتي واد حميز، وتسكنه فرقة الجوب، المراشدة، أولاد بسام، أولاد ساعد وهراوة، وتتميز هذه الفرق بأنّها غنية وذات قوة عددية[1]، وتشير سجلات البايلك حسب سعيدوني إلى زمام أو جماعات هذه المقاطعات وهي كالتالي[2]:

قبائل الخنشة	
عبد الرحمان الشريف- عبد الرحمان بن مريم- أحمد بن سعيد- أحمد بن سليمان وعلي- بن جنان- بن خرس- بن عائشة- بن فودة- بن مستنة- بن صبيح- بوخنفرة- شرفات كرومة- الجواب راسوة- الجبايل	المنتصر بن كانون- غريب بن عزوز- حراوة- حرسن- إبراهيم بن دهاب- خليفة بن عمار- محللة مليكشن- مالك يوسف بيك- منصور بن لهول- مصاورة- أولاد عدي- أولاد أيوب- أولاد بسام- أولاد غانم- أولاد حداج- أولاد إبراهيم- عثمان بن خليفة- رغاية- سالم بن زهية- سليمان بن أحمد تكبات- تلواقصان- طالب علي أماليورش بن عائدة طالب- زروالة

3- أوطن بني موسى: يقع بين الحراش وسيدي موسى بالأربعاء يحده غربا واد الحراش الذي يفصله عن أوطن بني خليل، وشرقا واد صنصالة الذي يفصله عن واد الخنشة، ويمتد جنوبا إلى داخل الأطلس إلى غاية أوطن بني سليمان، ويضيق شمالا بين فحوص مدينة الجزائر وأوطن الخنشة الذي يحيط فرجة مدينة الجزائر، وفي جزئه يشمل إقليم قائدة بني خليفة مشكلا حدود بايلك التيطري[3]، وتضم أوطن بني موسى الجماعات التالية[4]:

[1] سعاد عقاد، المرجع السابق، ص 20.

[2] عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص ص 148- 149.

[3] المرجع نفسه، ص 150.

[4] عبد الجليل رحموني، المرجع السابق، ص 47.

قبائل بني موسى	
عبد الله بن عائد الصمات- عيسى بن زيان بن مزوز- أحمد بن يوسف بني جليد- علي بن تابت- بلقاسم بن علي بن تشفين- بلقاسم بن بوجماعة بني ملال- بني عطية- بن دياب- بني جدي- بن البحري- بن فتيس- بني مالك- بني محمد- بني راشد- بني سرحان- بني عوير	الشيخ و إلي داد- الشرايعية- الخشاشنة- المرابعة- حمدوش- خليفة بن سليمان- محللة مليكشن- محمد بن عبد الله عرويتي- محمد بن مسعود بني ملال- أوخارس- أولاد اعميرة- أولاد إبراهيم بن جليد- أولاد جراد- أولاد فليت- أولاد إسلام- أولاد تاقب- تافت بن علي

4- أوطن بني خليل: يحده واد الحراش شرقا وواد الشفة غربا وواد مزفران، فحوص البليدة وبني صالح الذي يفصله عن بايلك التيطري جنوبا، وفحوص مدينة الجزائر شمالا وضعت أقاليم بني صالح، بني مصارة، بني مسعود تحت سلطة آغا العرب بواسطة قياد بني خليل الذين يديرونهم من البليدة بمساهمة شيوخهم[1]، وهي تضم الجماعات التالية[2]:

قبائل بن خليل	
عبد الله ملك- عبد الله بن خليفة- عزيزة الهيل- أغروة- عاقر اوملال- أقلاي بن خليل- أقلاي بن صالح- عمار أوهة- أملة بن خليل- امغار- عمروسة- انكاش- عراوة- عزيزة التوت-	شفاعة- شلة- دشيوة- دوار الغرابة- الشيراقة- الدعالة- الدكاكنة- الدواودة- الاحباب- البرج الأحمر- الفد- الغرابة- الحبشة- الحاج خليفة- الحفال- الحسم أو اليهم- الخطاعة- الخرابطة-

[1] عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص 152.

[2] عبد الجليل رحموني، المرجع السابق، ص 48.

عزرونة- بهلي- بن بواعربي- بن بوانصير- بن بوتامو- بن حمامين- بني مسوس- بني خيدم- بن كاكوش- بن معمار- بن مسعود الشيراقة- بن مسعود الغرابة- بن صبيح- بن صالح سعودة- بني شيان- البليدة- بوعامر- عواس- بودرددون- بوجنفة- بو اسماعيل- بومنهاج- بويغلالن- شدخني- أولاد عبد الكريم- أولاد اكليل- أولاد عمارة- أولاد شبال- أولاد معاراك- أولاد منديل- أولاد محمد- أولاد عمران	المعالمة- المدواعة- الصفصاف- السايح الفوكي- السايح السوفي- الصومعة- اتأعانة- فروخة- حد أعنان- حد الشريف- عياد- خادم- كتوة- ماسومة- مشكوكة- ملك المحروم خيدر باشا- ملوه- مسعود بن معزوز- مسلوغة- مزكة- مزهمر- ربيعة- سيدي يخلف- تفاحة- طفشهم- تيجعارين- توبعة- يونسي- زاوية سيدي عايد- زاوية بن سدي مجبر- زغاية- زروال- زماغة

5- أوطن السبت حجوط: تعيش غرب الساحل بين واد الشفة وواد جر، والفرق التي في هذه الأماكن تسمى بالسواحلية، وتضم الجماعات التالية[1]:

قبائل السبت حجوط	
أولاد علالي- أولاد بن عقة- أولاد بن خريش- أولاد قوريت	أولاد حميدان- أولاد سعيد بن محمد- أولاد الزناخرة

6- أوطن بني جعاد: فصل عن بايلك التيطري وأدمج نهائيا إلى مقاطعة دار السلطان في نهاية العهد العثماني لأسباب أمنية، يحده غربا أوطن بني خليفة وشمالا أوطن الخنشة بينما يمتد جنوبا وشرقا إلى أقاليم بني سليمان، عريب، وبني خلفون[2]، وتضم حوالي 19 قبيلة وهي كالتالي[1]:

[1] سعاد عقاد، المرجع السابق، ص 22.

[2] عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص 159.

قبائل بني جعاد	
بعاسم- بن عردبة- بني قلال- بني يلمان- شرفة صنهاجة- دراعة- المهدي- فركوة- مرزقلة- مسمولثنة	عمار بن العزايم- عمار بن حشلاف- أوعليان- أولاد ثعالب- سالم بن التومي- سنكوة- تالوكاة- يحي معالاوي- دبيات

7- أوطن بني خليفة: يقع جنوب أوطن بني موسى بين بايلك التيطري وأوطن بني جعاد، ويمتد في الجنوب إلى غاية إقليم بني سليمان[2]، ويضم القبائل التالية[3]:

قبائل بن خليفة	
بن علي بني زاير- بن بوعادم- بن تادجت غيث- بن بغلال- بن بل العز- بني بوبكر- بني بوخاليفة- بني لهف- بني وثاس- بني سليم- بني سوكة- بني تراتن- بني زرمان- دار الأوش- البدرنا- الهوده- كتارنات- أولاد بني فرحات- خوخدة- ملوان الحلفة- مرهم- معامين	أولاد عباد- أولاد عمارة- أولاد بو يحي- أولاد فاطمة- أولاد اوحدة- أولاد سلطان- أولاد زغيم- أولاد زيان- سكلاواه- سمامة- سراين- الكسيبة- سليمان بن العزيز- تاكمات أولاد بن عبدو- يوسف بن علي

8- أوطن بوحلوان: كان يوجد وسط عدة قبائل أهمها قبيلة ريغة، سومانا، بني مناد، جندل، وفصل عن خليفليك مليانة ووضع تحت سلطة آغا العرب، الذي عيّن لقيادة قبيلة المخزن التي كان يوجد

[1] عبد الجليل رحموني، المرجع السابق، ص 49.

[2] عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص 160.

[3] عبد الجليل رحموني، المرجع السابق، ص 49.

مخيمها تحت برج بوحلوان، كما وضعت تحت سلطة القائد المكلف بمراقبة عبور واد جر[1]، ويضم حوالي 18 قبيلة وهي كالتالي[2]:

قبائل بوحلوان	
عيلاشة- بني يخلف- بني جماعة- بني محسن- بني ميمون- بني مويمن- بني زعيم- بوجامعة بن حدو- الهوامي- الصفارة- كبابة	موسى بن زايد- أولاد دتيس- أولاد دياب- أولاد نهدي- أولاد توك- تاغة- زغوة

كان كل وطن من هذه الأوطان يسيره قائد تركي وكل منطقة أو جماعة يسيرها شيخ، وفي بعض المناطق أو الجماعات الكبيرة نجد لكل شيخ شيوخا، وكل هؤلاء القادة يتبعون آغا العرب[3].

[1] عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص 162.

[2] عبد الجليل رحموني، المرجع السابق، ص 50.

[3] صالح عباد، المرجع السابق، ص 291.

ثالثا: الجهاز الإداري لدار السلطان.

بعد التعرف على نشأة دار السلطان وكذا ناحيته الجغرافية لأنّ لابد من الحديث عن الجهاز الإداري العثماني بهذه المقاطعة، التي خضعت لتنظيم وتسيير مركزي لقربها من مدينة الجزائر مقر السلطة المركزية، ويقوم هذا الجهاز على مجموعة من الموظفين وهم على الشكل التالي[1]:

1- الداي: كان يختار في أول الأمر من بين صفوف رياس البحر نظرا لنفوذهم وثرواتهم الكبيرة التي جمعوها من النشاط البحري، وكذلك للاحترام والتقدير الذي يحظى به هؤلاء الرياس بين السكان، وبعد تراجع النشاط البحري وتناقص نفوذ الرياس أصبح الداي يختار من بين صفوف مجلس الدفاع وقادة الوجاق حتى نهاية العهد العثماني[2].

ويعتبر الداي رئيسا للدولة والممثل الشرعي للسلطان العثماني بالجزائر، وبمقتضى هذين الصفتين أصبح الداي «الحاكم المستبد والسيد المطلق الصلاحيات بأيالته»[3]، فقد كان يمارس كل صلاحيات رئيس السلطة السياسية المتمثلة في: تطبيق القوانين المدنية والعسكرية، توقيع المعاهدات، استقبال السفراء المعتمدين لدى الجزائر، اختيار وزراءه وحكام المقاطعات أو الولايات، والإشراف بنفسه على مراقبة إيرادات الدولة وخزينتها[4].

وكان الداي غالبا ما يختار من بين ثلاثة من الموظفين السامين وهم الخزناجي وأغا العرب وخوجة الخيل[5]، بينما ذكر حمدان خوجة أنّ من جملة أعضاء الحكومة يوجد اثنان وكيل الحرج والخزناجي، ومن بين هؤلاء الأشخاص من يختار الداي لأنّ الحكم في الجزائر ليس وراثيا[6].

---

[1] سعاد عقاد، المرجع السابق، ص 26.

[2] محمد العربي سعودي، المؤسسات المحلية في الجزائر (الولاية- البلدية 1516- 1962م)، ط2؛ الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص 16.

[3] المرجع نفسه، ص 16.

[4] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1؛ بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997، ص 64.

[5] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2؛ الجزائر: دار البصائر، 2009، ص 161.

[6] حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، (تح: محمد العربي الزبيري)، دط؛ الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2006، ص 89.

أما الراتب الذي كان الداي يتقاضاه كان على أساس رتبته العسكرية في الجيش بصفته "أغا"[1]، وهو أربعون رغيفا يسلمها له شيخ البلد، بالإضافة إلى ما كان يحصل عليه من هدايا وعوائد من قناصل الدول أو من البايات، والقياد المحليين عند زيارتهم للجزائر العاصمة[2]، ونسبة محددة من غنائم الغزوات البحرية، وفي حالة وفاته أو عزله فإنّ هذه الأموال التي يحصل عليها الداي تحوّل إلى خزينة الدولة[3].

2- الكاهية: أو الكاتب الكبير يعتبر من جهة عضو في الحكومة أو الديوان الصغير ومن جهة أخرى يعتبر أبرز وأعلى هؤلاء الأعضاء، يمارس صلاحياته كعضو في الحكومة كما يمارس سلطات على هؤلاء الأعضاء بتفويض من الداي أو أثناء غيابه، فالكاهية له الكلمة الأخيرة في الحكومة واليد الطولى في تصريف شؤون الحكم، والشخصية الأولى التي كانت تقوم بمساعدة الداي في إدارة شؤون الدولة[4].

3- الديوان الكبير: يتشكل من الضباط الكبار والموظفين السامين والرياس وكذا العلماء "المفتين والقضاة ونقيب الأشراف"، وسمي "بالديوان الموسع" لأنّه يضم عددا كبيرا من الموظفين، وكان دوره المصادقة على القرارات التي يصدرها الديوان الصغير، وكان يجتمع كل يوم سبت في دار الإماراة ليدرس في جلساته الهامة، التي تخص البلاد خاصة الاضطرابات الداخلية عند حدوث تمردات أيضا عندما يتولى باشا جديد[5].

4- مجلس الدفاع: وهو مؤسسة تتكون من ضباط الوجاق أي الضباط العسكريين المنحدرين من أصل تركي بالإضافة إلى كبار القادة العسكريين، وينعقد مجلس الدفاع بطلب من الداي للنظر في

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 64- 65.

[2] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص 162.

[3] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 65.

[4] محمد العربي سعودي، المرجع السابق، ص 17.

[5] ربيعة بهلول، المرجع السابق، ص 102.

قضايا الحرب المهمة، سواء لتنظيم الدفاع عن السواحل الجزائرية ومجابهة القوات الأجنبية أو لتجهيز الحملات البحرية، ويتكون مجلس الدفاع من 60 عضوا أغلبيتهم من العسكريين[1].

5- الديوان الصغير أو مجلس الوزراء: كان ديوان الداي هو الساعد الأيمن لرئيس الدولة لأنّه يضم الشخصيات المقربة إليه، والتي يعتمد عليها في تنفيذ سياسة الحكومة التي يقودها الداي[2]، وكان عدد أعضائه يصل إلى خمسين عضوا، وعلى ما يبدو أنّ أعضاء هذا الديوان قد عرف ارتفاعا فيما بعد وصل إلى ستة وثمانين عضوا، وكان يعقد جلساته يوميا للنظر في القضايا العادية[3].

ومما يستحق الذكر فإنّ الداي كان يستعين بالعناصر القوية التي كانت تساعده في أداء مهامه، وتتمثل العناصر في:

أ- الخزناجي: وهو بمثابة وزير المالية حيث كان مسؤولا عن خزينة الدولة، ولا يمكن أن تفتح الخزينة إلاّ بحضوره لأنّه الوحيد الذي يحتفظ بمفاتيح الخزينة العامة[4].

ب- بيت المالجي: هو بمثابة كاتب دولة حاليا[5]، والدور الأساسي لصاحب هذه الوظيفة هو تصفية التركات التي لا وارث لها والإشراف على مراسيم الدفن وصيانة المقابر، فلا يمكن أن تقبر أي نفس إلاّ بترخيص منه وذلك بعد تحديد حقوق الورثة، ويرجع للبيت المالجي أمر الموا ريث المخزنية، سواء النقدية أو العينية مثل ممتلكات بيت المال من القمح أو الشعير وغيرها، وكان يساعد البيت المالجي عادة قاضي وأعوان يسمون بأعوان الشرع، وناظر وصايجي للعد والحساب[6].

---

[1] محمد العربي سعودي، المرجع السابق، ص 18.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 65.

[3] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص ص 27 -28.

[4] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 65.

[5] محمد العربي سعودي، المرجع السابق، ص 20.

[6] محمد ميلودي، **الموظفون في الجزائر خلال العهد العثماني**. أطروحة دكتوراه الطور الثالث في التاريخ المغاربي الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة 02- عبد الحميد مهري، 2018- 2019، ص 55.

ج- خوجة الخيل: هو المشرف على أملاك الدولة، حيث يعتبر المسؤول الأول عن جمع الضرائب وصيانة أملاك الدولة وإعادة استثمارها، والاتصال بالقبائل عند تعاملها مع الحكومة[1]، بالإضافة إلى تموين سكان المدن بالمواد الغذائية الضرورية والإشراف على رعاية قطعان مواشي البايليك وتوفير الأعلاف لها، وقد بدأت اختصاصات هذا الموظف في الأول بسيطة ثم تطورت وتوسعت بعد ذلك[2].

د- وكيل الحرج: وهو المكلف بالأسلحة الداخلة والخارجة وصناعتها ، والمتصرف في شؤون الدولة العسكرية برا وبحرا، وهو أيضا المقتصد للحامية أو الفرقة أو الكتيبة[3].

هـ- الأغا وأغا العرب: يعتبر بمثابة وزير الدفاع حاليا، إذ هو الذي يقود وحدات الفرسان التي تتكون في معظمها من العرب أو القبائل، وعليه يتحتم على الأغا أن يتكلم العربية ليتمكن من إعطاء الأوامر وتسيير جيوشه[4]، وحينما كان يخرج الأغا للأوطان يزوده بعض القياد والقبائل بالخيول والبغال التي تستعملها وحدات فرسانه، وتلك الحيوانات هي التي كان يوزعها خوجة الخيل على القبائل وعلى القياد الاعتناء بها، وكان يساعد الأغا أربعة موظفين في أداء عمله وهم: باش شاوش، كاهية، باش علام، وباش مكاحلي[5].

و- الباش كاتب: هو الأمين العام للحكومة حيت يتولى تسجيل صياغة وجميع القرارات التي يتخذها الديوان في اجتماعاته اليومية تحت إشراف الداي، وفي جميع القرارات التي يتخذها الديوان كان الباش كاتب يبدأ بكتابة العبارة التقليدية التالية: "نحن باشا ديوان جند الجزائر المنيع"[6]، وبالإضافة إلى كبار هؤلاء المسؤولين كن هناك موظفون آخرون يعتمد عليهم الداي في تنفيذ سياسته في البلاد[7].

---

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 66.

[2] محمد العربي سعودي، المرجع السابق، ص 20.

[3] محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدول البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، (تح: محمد بن عبد الكريم)، ط2؛ الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ص 34.

[4] حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 90.

[5] محمد ميلودي، المرجع السابق، ص 52.

[6] علي محمد محمد الصلابي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي بتاريخ إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، دط؛ بيروت لبنان: دار المعرفة، دت، ص 251.

[7] عبد الجليل رحموني، المرجع السابق، ص 69.

6- النظام القضائي:

لقد كان الداي في الجزائر مصدر السلطة السياسية والقضائية وفي إمكانية تفويض هذه السلطات إلى البايات والقضاة[1]، فرغم كون النظام القضائي كان يستمد تشريعاته ويعتمد في نصوصه على الشريعة الإسلامية، إلاّ أنّه كان يتصف بثنائية الهياكل والأحكام القضائية، فهناك القاضي المالكي والقاضي الحنفي، وهناك مفتي مالكي بجانب المفتي الأكبر الحنفي[2].

وكان القاضيان يعقدان جلساتهما كل يوم ما عدا يوم الجمعة، ويرجعان في أحكامهما إلى كتاب الله وسنة رسوله، بينما يفتي المفتيان مرتين في الأسبوع[3]، وإذ كانت القضايا تخص الأتراك والكراغلة وبعض الحضر تستمد الأحكام من المذهب الحنفي، أما إذا كانت تتعلق بالطوائف الأخرى من السكان فيعود في ذلك إلى أحكام المذهب المالكي[4]، وكان القاضي يكتسي طابعا دينيا في إصدار الأحكام، هذا ما جعل بعض رجال القانون الغربيين ينظرون إلى النظام القضائي في إقليم مدينة الجزائر "دار السلطان" على أنّه مزيج من الإجراءات الإدارية والقضائية من جهة، والقانون الجزائي والتعاليم الدينية من جهة أخرى[5].

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 70.

[2] ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، دط؛ الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص 22.

[3] علي عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص 275.

[4] ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 22.

[5] ربيعة بهلول، المرجع السابق، ص 124.

الفصل الثاني

العلاقات الداخلية لدار السلطان خلال عهد الدايات

(1671-1830م)

أولا: علاقة دار السلطان مع بايلك التيطري.

ثانيا: علاقة دار السلطان مع بايلك الشرق.

ثالثا: علاقة دار السلطان مع بايلك الغرب

أولا: علاقة دار السلطان مع بايلك التيطري.

يعد هذا البايلك أصغر البايلكات من حيث المساحة، عاصمته المدية[1] ويذكر لويس رين (Rinn.L) أنّ تأسيس هذا البايلك كان سنة 1540م، وعرف ارتباطا كبيرا بدار السلطان وذلك لقربه منه، كما يعتبر هذا البايلك أول البايلكات ظهورا بعد دار السلطان[2].

1– العلاقات السياسية والإدارية:

أ– نفوذ السلطة المركزية ببايلك التيطري:

تعتبر الفترة ما بين تنظيم البايلك 1548م وإعادة تنظيمه في 1775م غامضة، إذ لا نعرف عن نشاطات البايات الذين حكموا خلالها أي شيء، ولا تتضح الأمور نسبيا إلاّ في عهد الباي عثمان الذي حكم في 1734م، والباي سفطة آخر البايات الذين أقاموا في برج سباو والمدية.[3]

وفي سنة 1775م تم تقليص حدود بايلك التيطري، وذلك بفصل إقليم سباو عنه[4] لأسباب أمنية، فاستقلت بذلك قبائله القاطنة بين خشنة ويسر بقيادة خاصة يحكمها أغا الجزائر، وبعد سنوات جرد بايلك التيطري من ناحية تابلاط والبويرة ليصبح مقر الباي واحد في مدينة المدية[5].

بعد إعادة تنظيم بايلك التيطري كان "مصطفى سليمان الوزناجي" هو أول البايات الذين أقاموا بصفة دائمة في المدية، واختير بعناية من طرف الداي نظرا للفوضى الشائعة والتطاول على الحكام الأتراك إلى حد جعلهم يثورون ويمتنعون عن دفع الضرائب، حيث كان تعيينه عام 1775م

---

[1] **المدية:** لمدية هو اسم بطن من بطون صنهاجة وقد استولى محمد بن عبد القوي (أيام بني عبد الواد) على حصن هذا البطن المسمى بأهله ونطق بعضهم بلمدونة والنسبة إليها المداني. **ينظر:** عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ المدن الثلاث (الجزائر– المدية– مليانة)، ط1؛ الجزائر: شركة دار الأمة، 2007، ص 312.

[2] عبد الجليل رحموني، **اهتمامات المجلة الإفريقية بتاريخ الجزائر العثمانية (1520–1830م)**. رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2014– 2015، ص 80.

[3] عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص 191.

[4] فائزة بوشيبة، "التنظيم الإداري في بايلك التيطري خلال العهد العثماني"، **مجلة الدراسات التاريخية**، م11، ع 01، (2010)، جامعة الجزائر 02، ص ص 97– 125.

[5] حبيبة عليلش، "الحياة الإدارية والاقتصادية والاجتماعية في بايلك التيطري أثناء العهد العثماني (1519–1830م)"، **مجلة تاريخ المغرب العربي**، م3، ع 6، (دت)، جامعة الجزائر 02، ص ص 180– 208.

ودام حكمه 19 سنة، تمكن من خلال فرض سلطة الدولة على هذه المناطق[1]، وصادفت فترة حكمه هجوم أوريلي على الجزائر فكانت مساهمته بمعية عشرة آلاف جندي معتبرة، حيث أبلوا بلاء حسن ثم عيّن "الوزناجي" بايا على قسنطينة سنة 1794م[2]، ثم عينت السلطة المركزية محمد فريرة المدعو بـ"الذباح" بايا جديدا لبايلك التيطري، ويبدو من خلال اسمه أنّ تاريخه كان دمويا في إدارة البايلك وقد انتهى بعزله وحبسه وتجريده من أملاكه[3]، ثم خلفه الباي "إبراهيم بورصالي" الذي لم يطل بقاؤه في السلطة وعوض بالباي "حسن" في أوضاع مضطربة، حيث أنّ قبيلة موزاية رفضت دفع الضرائب وقطعها للطريق الرباط بين مقر الحكم وبايلك التيطري، مما استوجب إيقاف هذا التمرد لإعادة اتصال مقر الحكم المركزي بالبايلك.

ومع بداية القرن التاسع عشر ازداد التوتر بين السلطة المركزية والرعية، ففي عهد الباي "حسن" امتدت قبائل دوي حسين مطماطة جندل وغيرها نحو المدية لطرد الأتراك، غير أنّ الباي تمكن من القضاء عليها[4].

وفي سنة 1813 عيّن الباي "جعفر" على رأس بايلك التيطري، وفي عهده استمرت السياسة التركية الرامية لتغذية الصراعات القبلية ضمانا لبقاء النفوذ التركي، ثم خلفه الباي "إبراهيم صهر الحاج خليل"، ودام حكمه سنتين قام خلالها بحملة ضد أولاد نايل الثائرين، ثم في الفترة ما بين 1817 و1819 خلفه إبراهيم القسنطيني، الذي شن حملات متعددة على القبائل الثائرة بالجنوب، ثم عينت السلطة المركزية الباي مصطفى الذي ترك منصبه بعد ستة أشهر[5]، وكان آخر باي التيطري هو مصطفى بومزراق (1819–1830) الذي هزم أولاد مختار بالجنوب وأولاد فرج وأولاد شعيب، وقد شارك في معركة أسطاولي وبعد الهزيمة عاد إلى المدية ثم غادرها والتحق بالإسكندرية وبها توفي[6].

[1] عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص ص 191- 192.

[2] عبد الجليل رحموني، العلاقة بين السلطة، ص 186.

[3] عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص 192.

[4] عبد الجليل رحموني، العلاقة بين السلطة، ص ص 187- 188.

[5] عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص 193.

[6] عبد الرحمان الجيلالي، المرجع السابق، ص 322.

ب- السلطة المركزية ومراقبة مجال البايلك:

اعتمدت السلطة المركزية في تحصيل ضرائب البايلك على المحلة، والتي هي عبارة عن فرقة عسكرية متنقلة تأتي في أوقات معلومة من مقر الحكم المركزي، وبالنسبة لمحلة التيطري فهي فرقة من المشاة يكون الباي هو قائد المحلة في حالة قيامه بتقديم الدنوش، ومن هنا يمكن تصنيف هذه الأجهزة على النحو التالي[1]:

1- فرقة الزبنوط:

وهم الجنود الأتراك (الغراب) في البرواقية كان يقودهم الباي بنفسه[2]، كان عددهم يتراوح بين 120 و140 جنديا أثناء حكم الباي "بومزراق" آخر بايات التيطري، وتخرج هذه الفرقة من مقر الحكم المركزي في فصل الربيع من كل سنة، عندما يأتي باي التيطري أو خليفته لتقديم الدنوش إلى السلطة المركزية[3].

2- قبائل المخزن:

هي قبائل محاربة استعانت بها السلطة العثمانية في تثبيت سلطتها خاصة أمام قلة عدد عناصر الجيش النظامي العثماني، يستعين بها الجيش داخليا خاصة في جمع الضرائب والحملات الموجهة ضد القبائل المتمردة، وهي تساهم في حفظ الأمن وحراسة الطرق المهمة والحصون، وفي بايلك التيطري قبيلتان مخزنيتان متجاورتان هما:

- قبيلة عبيد التي تقع في الحدود الجنوبية لعرش حسن بن علي.
- قبيلة دواير التي تقع شرق قبيلة عبيد وتسكن وادي زغوان[4].

ومع مرور الوقت مارست هذه القبائل التمردات والثورات ضد السلطة، وشاركت في عملية النهب والسرقة وحتى حرق المحاصيل الزراعية[5].

[1] عبد الجليل رحموني، العلاقة بين السلطة، ص 190.

[2] صالح عباد، المرجع السابق، ص 294.

[3] عبد الجليل رحموني، العلاقة بين السلطة، ص ص 197- 198.

[4] فائزة بوشيبة، المرجع السابق، ص 115.

[5] عبد الجليل رحموني، العلاقة بين السلطة، ص 200.

3– فرسان الأجواد وفرسان الصبايحية:

تعتبر قبيلة أولاد مختار من أهم قبائل الأجواد في البايلك، التي كان لها نفوذا واسعا في جنوب البايلك والمتحكمة في طرق وممرات البايلك، إذ أنّ السلطة المركزية لم تكن تتردد في الاستعانة بشيخ هذه القبيلة، حيث كان يتراوح عددهم حول 150 فارسا وكانت السلطة المركزية تعتمد على الأجواد في مراقبة الأوطان البعيدة[1]، أما فرسان الصبايحية قد بلغ عددهم 50 فارس وكانوا يتبعون الباي في كل خرجاته أو حملاته[2].

2– العلاقة الاقتصادية:

– الضرائب المفروضة على بايلك التيطري:

أ– الزكاة والعشور: كان بايلك التيطري يقدم للإدارة المركزية بالجزائر في شكل ضريبة الزكاة سنويا: 4050 رأس غنم و220 رأس ماعز و766 رأس بقر و375 جملا، و12150 جزة صوف حسبما أثبتته الإحصاءات الفرنسية التي تعود إلى أوائل عهد الاحتلال (حوالي 1830م)، بينما ضريبة العشور فيه تفرض على 850 حابدة أي حوالي 8500 هكتار، وهذا ما جعل كمية العشور الإجمالية تقدر بـ170000 كنتال من القمح والشعير، وهذا الرقم الذي اعتمده جانتي دوبوسي لا يختلف كثيرا عما ورد في وثائق أخرى، قدرت ضريبة العشور بالتيطري بـ16875 صاعا من الحبوب من مجموع إنتاج الأراضي العشرية البالغ 168750 صاعا[3].

ب– اللزمة: ذكر أحمد الشريف الزهار أنّ باي التيطري كان يدفع للداي حوالي 14000 ريال صغير[4]؛ اي حوالي 180000 فرنك تقريبا[5].

---

[1] عبد الجليل رحموني، العلاقة بين السلطة، ص 202.

[2] صالح عباد، المرجع السابق، ص 294.

[3] ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، ط2؛ الجزائر: البصائر للنشر والتوزيع، دت، ص ص 155–163.

[4] أحمد الشريف الزهار، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، (تق: أحمد توفيق المدني)، دط؛ الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974، ص 46.

[5] أحمد توفيق مدني، محمد عثمان باشا داي الجزائر (1766–1791م) سيرته، حروبه، أعماله، نظام الدولة والحياة العامة في عهده، دط؛ الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص 124.

ج– الغرامة: كانت تدفعها قبائل جنوب التيطري التي تمتهن الرعي، حيث نذكر على سبيل المثال أولاد نايل الشراقة التي تقدر غرامتها السنوية بـ3150 خروفا و1600 جرة زبدة، وكذلك عشائر زناخرة التي كانت غرامتها تقدر حوالي 1116 إلى 2790 فرنكا.

د– المعونة: يتحصل أغا العرب من عشائر التيطري حوالي 1169 بوجو (2174.34 فرنكا)[1].

هـ– ضيفة الدنوش: بفضلها يشتري الباي جل الهدايا المخصصة لداي الجزائر، حيث كان يوفر بايلك التيطري لخزينة الدولة حوالي 2480 ريال بوجو[2].

يعتبر بايلك التيطري من أفقر البايلكات، وعلى الرغم من ذلك فقد فرضت عليه ضرائب مجحفة أحيانا لا نجدها في البايلكات الأخرى، الشيء الذي أدى بالقبائل للقيام بتمردات على السلطة المركزية خصوصا قبائل الجنوب البعيدة بعض الشيء عن مركز البايلك[3].

3– العلاقة العسكرية:

– تمرد التيجانيون على السلطة المركزية:

تميزت الأعوام الأخيرة من حكم العثمانيون في بايلك التيطري بحركة تمرد والتي قادها أصحاب الطريقة التيجانية، لذا حاولت السلطة المركزية منذ البداية التخلص من التيجانيون نتيجة أعمالهم ضد السلطة في بايلك التيطري والغرب[4]، ويرجع ذلك إلى التطورات السياسية التي عرفتها الإيالة التي ارتبطت بشكل كبير بالنظام الجبائي، ومحاولة السلطة النيل من الخيرات التي تجنيها الطريقة، إضافة إلى محاولة باي التيطري في اقتحام مدينة عين ماضي وصمود سكانها في وجه (مصطفى بومزراق)، مما جعلهم يكنون العداء للسلطة العثمانية[5].

يعود العداء الذي وقع بين الطريقة التيجانية والسلطة العثمانية منذ الإعلان عن تأسيسها عام 1782م، والذي كان سببه المضايقات المتكررة على عين ماضي التي كانت المركز الرئيسي للطريقة[6].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية، ص ص 171- 173.

[2] المرجع نفسه، ص 136.

[3] عبد الجليل رحموني، العلاقة بين السلطة، ص 162.

[4] المرجع نفسه، ص 203.

[5] لخضر عبدي، **القبيلة والطريقة الدينية في الجزائر خلال العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي**. رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2014- 2015، ص 94.

[6] المرجع نفسه، ص 95.

كانت أول حملة قام بها الباي محمد الكبير على عين ماضي، فقام بفرض ضريبة سنوية على سكانها التي تقدر بـ188 ريالا.

كما قام الباي مصطفى بومزراق بشن حملة على عين ماضي[1] سنة 1822م، غير أنّه لم تكلل حملته بالنجاح وعدم قدرته على اقتحام المدينة لشدة تحصيناتها[2].

ونظرا لاستمرار الحملات التركية العثمانية ضد الزاوية التيجانية بعين ماضي ومحاصرتها من طرف بايات وهران والتيطري، فقد قام ولدا أحمد التجاني[3]: محمد الكبير وأخوه محمد الصغير بثورة بين سنتي (1826- 1827م) كرد فعل للاستفزاز والظلم التركي، لكن ثورتهما قد باءت بالفشل حيث انتهت بموت محمد الكبير سنة 1827م[4].

[1] **عين ماضي**: مدينة صغيرة وهي إحدى دوائر ولاية الأغواط، تبعد عنها حوالي 70 كلم وتقع غربا على سفح جبال لعمور. **ينظر**: عبد الحفيظ حيمي، "الطريقة التجانية في الجزائر وموقف السلطة العثمانية منها من خلال المصادر المحلية (1196-1242هـ/1782-1826م)"، **مجلة آفاق فكرية**، م04، ع.خ، (2018/07/06)، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، ص ص 40- 55.

[2] المرجع نفسه، ص ص 40- 55.

[3] **أحمد التجاني**: أحمد التجاني هو أبو العباس أحمد بن محمد المختار بن سالم التجاني من نسب شريف، ولد سنة (1150هـ/1737م) بعين ماضي، ويكون جده الرابع محمد بن سالم انتقل من قبيلة عبدة بنواحي آسفي مع أسرته إلى بني توجين -تجانة- بعين ماضي بنواحي الأغواط حيث تزوج منهم، ولقب التجاني يعود إلى أخواله. **ينظر**: المرجع نفسه، ص ص 40- 55.

[4] قويدر قيداري ، "الطرق الصوفية والسلطة العثمانية في الجزائر بين (1520-1830م)"، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، ع 10، (ديسمبر 2015)، جامعة معسكر، ص ص 109- 124.

ثانيا: علاقة دار السلطان مع بايلك الشرق.

بايلك الشرق عاصمته قسنطينة وهو أكبر بايلك، يحده غربا بايلك التيطري وشرقا عمالة تونس وشمالا ساحل البحر، أما حدوده الجنوبية فإنّها تصل إلى بسكرة ومنطقة الزيبان، لكنها غير ثابتة تتغير حسب قوة البايلك كما هو الحال في بقية البايلكات[1].

1– العلاقة السياسية والإدارية:

أ– علاقة السلطة المركزية بإدارة بايلك الشرق:

لقد حكم بايلك الشرق من طرف نائب يحمل لقب باي الشرق يمثل السلطة المركزية في المقاطعة الشرقية، تميز بايلك الشرق بانعدام نفوذ الإدارة المركزية مباشرة ببقية البايلكات[2].

أسست الإدارة المركزية في بايلك الشرق نظامين: الأول خاص بالمدينة والثاني خاص بالأرياف، ففي نظام المدينة قد أعطي للباي حق التصرف المطلق فهو يعين أو يعزل من طرف الداي[3]، ولعل أهم ما يكلف به البايات هو إقرار النظام بالبايلك وجمع الضرائب، وتوجيه ما يتوجب منه إلى الخزينة المركزية بالجزائر العاصمة في شكل نقود أو منتوجات تعرف عادة بالدنوش الفصلية أو السنوية، وكان للباي موظفين تابعين له كالخليفة وقائد الدار وأغا الدايرة والباش كاتب والباش مكاحلي وغيرهم من الموظفين[4]، أما النظام الخاص بالأرياف فكانت السلطة تستند فيه إلى الأعراش والقبائل المخزنية، والتي تنفذ أوامر القادة الأتراك ثم أصبحت وسيطة، وللباي شيوخ وأبرزهم شيخ العرب في بسكرة والصحراء[5] والذي كان تحت تصرفه أحد عشر قبيلة، وشيخ منطقة الحنانشة كان تحت تصرفه اثني عشر قبيلة، وقائد الحراكتة أو العواسي كان تحت تصرفه اثنتي وثلاثين قبيلة، وقائد

---

[1] أحمد بحري، الجزائر في عهد الدايات– دراسة للحياة الاجتماعية إبان الحقبة العثمانية، دط؛ الجزائر: دار الكفاية، 2013، ج1، ص 296.

[2] عبد الجليل رحموني، العلاقة بين السلطة، ص 256.

[3] رياض بولحبال، **أخبار بلد قسنطينة وحكامها لمؤلف مجهول (دراسة وتحقيق)**. رسالة ماجستير في الدراسات العليا، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009– 2010، ص 23.

[4] فلة القشاعي المولودة موساوي، **النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني (1771–1837م)**. رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1989– 1990، ص ص 46– 51.

[5] رياض بولحبال، المرجع السابق، ص 24.

الزمول وغيرهم[1]، ونذكر على سبيل المثال مهمة شيخ الحنانشة اتجاه السلطة المركزية والمتمثلة أساسا في أمرين يشترك فيهما معظم موظفي الإدارة العثمانية وهما: جمع الضرائب من القبائل التابعة له، حفظ الأمن بمنطقة نفوذه.

أما في ما عدا جمع الضرائب فإنّ السلطة المركزية لم تكن تتدخل في شؤون القبيلة الداخلية، ولم تكن تملي أي شرط على شيخها فيما يخص كيفية إدارة أتباعه[2].

ففي بداية عهد الدايات تميزت الفترة بالهدوء، إذ عمل بايات قسنطينة خلالها على التوفيق بين شيوخ القبائل والأسر الحاكمة والسلطة المركزية[3]، ومن أشهر بايات قسنطينة صالح باي[4] الذي عينه الداي محمد بن عثمان باشا بايا على قسنطينة سنة 1771م، واستمر في منصبه إلى غاية 1792م[5]، كما يذكر: «أنّه من أحسن الولاة الذين تعاقبوا على الحكم في مقاطعة الشرق طوال العهد التركي، فإنّه كرجل إدارة لا يماثله أحد»[6].

---

[1] رياض بولحبال، المرجع السابق، ص 24.

[2] جميلة معاشي، الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري (من القرن 10هـ/16م إلى 13هـ/19م)، دط؛ الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2014، ص ص 156- 157.

[3] المرجع نفسه، ص 202.

[4] **صالح باي**: ولد في مدينة أزمير بتركيا من أب تركي اسمه مصطفى وذلك عام 1739م وعاش سنواته الأولى بصفة عادية، وفي عام 1755م تسبب في مقتل أحد أقربائه خطأ، فهجر إلى الجزائر حتى يتفادى العقاب وتمكن من الالتحاق بفرقة المليشيا العسكرية للعمل بها قبل أن يرسل إلى مدينة قسنطينة فبرزت شخصيته وشجاعته، وعين صالح باي أحمد القلي بعد وفاته على رأس البايلك واستمر في منصبه قرابة ربع قرن لغاية صيف عام 1792م. **ينظر**: محمد صالح العنتري، فريدة منيسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة، (تح: يحي بوعزيز)، ط.خ؛ الجزائر: عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 2009، ص ص 63- 64.

[5] نادية فتيسي، **أوضاع الجزائر في عهد محمد بن عثمان باشا إلى غاية عهد حسين باشا (1179–1246هـ/1766–1830) الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية نموذجا**. أطروحة دكتوراه في التاريخ العام، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2017-2018، ص 89.

[6] أوجين فايست، تاريخ بايات قسنطينة في العهد التركي (1792-1873م)، (تق: الشيخ عبد الرحمان شيبان)، ط1؛ الجزائر: دار طليطلة، 2013، ص 22.

واستطاع صالح باي إخضاع الكثير من المناطق والقبائل التي كانت تمتنع عن دفع الضرائب للبايلك، ومستقلة تماما عن السلطة المركزية كأولاد عاشور في فرجوة، وبني جلاب في تقرت والذواودة وبني قانة في الزيبان[1].

وفي عام 1775م حمل صالح باي الدنوش إلى العاصمة وشارك في حملة الضابط الإسباني أوريلي[2]، وبانتهاء عهد صالح باي عرفت الفترة ما بين (1792-1826م) الضعف والتقهقر وتميزت بكثرة الانقلابات والفوضى، حيث تداول على الحكم 20 بايا، وهو ما عبر عنه صالح العنتري: «تبدلت أحكام الترك وانقلبت حقائقهم وصار صغيرهم كبيرهم وبدا النقص في حكمهم»[3] كما شهد جنوب البايلك ثورات بسبب البحث عن الزعامة والرئاسة وتارة التمرد على السلطة والامتناع عن دفع الضرائب[4].

ب- دعائم السلطة المركزية في مراقبة مجال البايلك:

1- الخليفة: يعتبر الرجل الثاني في البايلك بعد الباي، يدخل ضمن صلاحياته التكفل بشؤون الأوطان في الريف وتمتد سلطته في كامل البايلك، ينوب عن الباي في الحضور إلى مدينة الجزائر لتقديم الدنوش مرتين كل سنة في فصلي الربيع والخريف[5]، ويكلف في بعض الأحيان بقيادة الحملة لاستخلاص الضرائب "المحلة"، ونظرا لأهمية وظيفته وخطورة مهامه فقد كان يعين مباشرة من طرف الداي[6].

2- الدوائر: فرق من الفرسان المتفرعين عن عشائر المخزن المستقر على أراضي البايلك في عين الحنش، وجميلة بوسعادة الميلة وواد الزناتي...إلخ، حيث أنّ هذه الدوائر بإمكانها تجنيد ما يقارب

[1] نادية فتيسي، المرجع السابق، ص 100.

[2] محمد صالح العنتري، المصدر السابق، ص 63.

[3] جميلة معاشي، المرجع السابق، ص 204.

[4] رياض بولحبال، المرجع السابق، ص 26.

[5] إسمهان لعريبي، **الحياة الاقتصادية في بايلك الشرق خلال العهد العثماني (1713-1792م)**. أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2012- 2013، ص ص 36- 37.

[6] فلة القشاعي، المرجع السابق، ص 49.

1000 فارس منضوين تحت قيادة شيوخهم، يتم إعفائهم جزئيا من دفع الضرائب، حيث لا تدفع عشائر الدوائر سوى خمسي ما تدفعه قبائل الرعية[1].

3- الزمالة: كانوا يشكلون قبيلة عسكرية يسمى رئيسها قايد الزمالة، مهمتهم مساندة الباي في تحركاته العسكرية أو الإدارية التنظيمية، وتعود أول نواة لقبيلة الزمول إلى أحد فروع قبيلة أولاد رنان البدوية التي كانت تسكن في الجنوب، وتم تنظيمهم كجهاز عسكري في سنة 1717م[2].

4- القياد والمشايخ: ذكر سالفا أنّ السلطة كانت تستند إلى الأعراش والقبائل المخزنية، والتي تنفذ أوامر القادة الأتراك وأنّ للباي شيوخ[3]، وقد كانت مهمة القايد التصرف في شؤون القبائل أو النواحي التي يحكمها ويقر العدالة بها ويستخلص الضرائب من سكانها...إلخ، ومن بين هؤلاء القياد نذكر: قايد الحراكتة أو قايد العواسي كان يحكم 32 قبيلة صغيرة جلهم شاوية، قايد الشيوخ وكان يحكم 12 قبيلة، قايد عامر الشراقة يحكم 6 قبائل، قايد أولاد براهيم الذي يحكم 11 قبيلة، قايد سكيكدة ويسير 9 قبائل، قايد عامر الغرابة ويحكم 5 قبائل ...إلخ[4].

أما أهم الشيوخ الذين أبقت السلطة المركزية على حكمهم فهم: شيخ الحنانشة ويعتبر حارسا للحدود الشرقية للبايلك وكان يشرف على إدارة 16 قبيلة، شيخ العرب وهو زعيم الصحراء الرحل كان يحكم جميع قبائل الأوراس ويمتد نفوذه إلى بلاد سوف، حدود الصحراء الكبرى وإلى الغرب حتى ورقلة وكان يسير 11 قبيلة، شيخ أولاد مقران كان يتزعم القبائل بالمنطقة الغربية للبايلك وهي تتكون من 15 قبيلة[5].

5- المحلة: كانت المحلة المركزية تخرج من مدينة الجزائر، إما في خرجات استثنائية للقضاء على التمردات التي يعجز البايات عن إخمادها، وإما في خرجات دورية لتحصيل الضرائب، ونجد محلة قسنطينة تتكون من 60 خيمة وكانت تدوم حوالي ستة أشهر[6].

---

[1] عبد الجليل رحموني، العلاقة بين السلطة، ص 271.

[2] إسمهان لعريبي، المرجع السابق، ص ص 47- 48.

[3] رياض بولحبال، المرجع السابق، ص 24.

[4] فلة القشاعي، المرجع السابق، ص 56.

[5] جميلة معاشي، المرجع السابق، ص ص 154- 164.

[6] صالح عباد، المرجع السابق، ص 314.

2– العلاقة الاقتصادية:

– الضرائب المفروضة على بايلك الشرق:

أ– الزكاة: تؤخذ على قطعان المواشي من أغنام وماعز وجمال وأبقار، غير أنّ الزكاة لم تفرض في الشكل المتعارف عليه على سكان الأرياف، بل اتخذت نظرا لأوضاع بايلك الشرق فاستخلصت في شكل مطالب محددة[1]، ويقول في هذا الصدد أحمد الشريف الزهار: «وباي الشرق يزيد نحو ألفي راس من البقر للبايلك، وألف رأس عوائد ويفرق القمح للعوائد كذلك والتمر والزيتون في كل سنة...»[2].

ب– العشور: ترجع أهمية عائدات العشور إلى المساحة الشاسعة التي كانت تؤخذ منها، فثلث أراضي بايلك الشرق الزراعية كانت ملكيات خاصة تخضع لهذا النظام الجبائي، وتوفر لمخازن الدولة كل سنة 20.762 قيسة من القمح والشعير[3].

ج– اللزمة: كانت تدفعها القبائل البعيدة من القبايل وأهل الصحراء[4]، حيث كان باي الشرق يقدم ثمانين ألف ريال كبيرة بجة (مليون وأربعمائة ألف فرنك تقريبا)[5].

د– الغرامة: هي ضريبة تفرض على القبائل الممتنعة أو البعيدة عن نفوذ البايلك، فكانت عشائر الحنانشة والنمامشة تقدر غرامتها بـ3.000 خروف سنويا، ومثلها الحراكتة التي تسدد في شكل غرامة 1.000 خروف سنويا، وبالتالي تكون ضريبة الغرامة من أهم مصادر الدخل لبايلك قسنطينة[6].

هـ– الدنوش: تدخل دنوش باي الشرق إلى الجزائر في فصل الصيف كل ثلاثة أعوام فيدخل الباي ويلبس الخلعة، وهديته التي يهديها للباشا عند ملاقاته فهي نحو ثلاثين ألفا محبوب ذهبا

---

[1] فلة القشاعي، المرجع السابق، ص 63.

[2] أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 47.

[3] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792–1830م)، ط3؛ الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع، 2012، ص 84.

[4] إسمهان لعريبي، المرجع السابق، ص 295.

[5] محمد دلباز، **الحياة السياسية والعسكرية والاقتصادية في الجزائر أواخر العهد العثماني على ضوء دفتر التشريفات (ترجمة وتعليق)**. أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2014– 2015، ص 125.

[6] فلة القشاعي، المرجع السابق، ص ص 66– 68.

(مقدار1172000 فرنك)، وبعض الهدايا من المصوغ والملبوس، وعدد من المواشي التونسية وغير ذلك من الهدايا الأخرى[1].

و– الخطية والضرائب الخامة: تفرض ظرفيا على بعض القبائل كدليل على خضوع تلك القبائل لسلطة الباي، وهي عادة ما تلتزم بها القبائل الثائرة أو المتمردة عند إخضاعها، وكانت الخطية تشكل إحدى مصادر الدخل المهمة ببايلك الشرق، بحيث قدرت بخمس 1/5 موارد الخزينة في عهد الحاج أحمد باي حسبما أفادت به بعض التقارير[2].

كما أنّ هناك ضرائب ذات طابع إداري وصبغة اقتصادية مثل حقوق التولية والعوائد والهدايا والترقيات، غير أنّ الضرائب السابقة الذكر لم تكن هي المفروضة على البايلك فحسب، بل وجدت رسوم فرضت حتى على السلع والبضائع[3].

3– العلاقة العسكرية:

– تمرد ابن الأحرش على السلطة المركزية:

اندلعت ثورة ابن الأحرش[4] في بداية القرن التاسع عشر في منطقة جيجل ضد النظام العثماني، والتي بدأت بذورها في الأعراش المحيطة بالمدينة مثل بني قايد وبني أحمد وبني عمران وأولاد بلعفو، ثم امتدت شرقا وتمركزت في منطقة وادي الزهور النائية جنوب الميلية ما بين سنوات (1801–1805)[5]، وكوّن ابن الأحرش جيشا كبيرا يزيد عشرة آلاف رجل وهناك من قال بأنّ تعداد جيشه بلغ ستين ألفا، وبحصوله على الدعم والتأييد أعلن الجهاد للقضاء على سلطة بايلك الشرق وتأسيس

[1] محمد دلباز، المرجع السابق، ص 126.

[2] فلة القشاعي، المرجع السابق، ص 65.

[3] عبد الجليل رحموني، العلاقة بين السلطة، ص ص 221– 222.

[4] **ابن الأحرش**: الشريف هذا هو محمد بن عبد الله الدرقاوي ويدعى بابن الأحرش، وكان قد سار إلى الحج ويقال أنّه اتصل بالإنكليز وحرضوه على الثورة، فثار في قسنطينة عقب عودته من الحج ثم اتصل بالشريف الدرقاوي بنواحي وهران وحارب معه الترك. **ينظر**: محمد صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، (تح: رابح بونار)، دط؛ الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974، ص 29.

[5] علي خنوف، تاريخ منطقة جيجل قديما وحديثا، ط1؛ الجزائر: منشورات الأنيس، 2011، ص 70.

حكومة تقوم على المبادئ الإسلامية، ثم هاجم الحاميات العثمانية والاستيلاء على مراكزها، وسار إلى قسنطينة في جيش كبير لاحتلالها وضمها إلى سلطته.[1] (ينظر الملحق رقم 03 ص 90)

أثناء حصار قسنطينة تصدت له قوات الحاج أحمد بن الأبيض، الذي تولى أمور المدينة في غياب الباي تمكن من الدفاع عنها وإبعاد خطر المهاجمين، ولما انتهى خبر الهجوم على قسنطينة إلى الباي عصمان بعد عودته من حملة سنوية لجمع الضرائب، فقام بتتبع المهاجمين وتنظيم الدفاع عن المدينة والاستعداد لملاحقة ابن الأحرش، بعد التهديد والوعيد من داي الجزائر بإعلانه: «رأسك أو رأس ابن الأحرش»[2].

وقد غادر الباي عصمان[3] قسنطينة في شهر أوت من (1218هـ/1804م) متوجها إلى ناحية وادي الزهور حيث يقيم ابن الأحرش، على رأس قوة عسكرية مؤلفة من فرق اليولداش وجماعات القوم (فرسان المخزن)[4]، لكنه فشل في ذلك ولم يتمكن من إخماد الثورة، وقتل الباي على يد المرابط "عبد الله بن محمد الزبوشي" الذي ناصر ابن الأحرش[5].

ولما وصلت أنباء مقتل الباي عصمان يوم الخميس 12 رجب السلطة المركزية، فكر الداي مصطفى باشا[6] للحظة في الذهاب للقتال بنفسه لكن معاونيه أقنعوه بالعدول عن ذلك، فأرسل علي علي أغا وجيشا لمرافقة باي قسنطينة الجديد[7] "عبد الله بن إسماعيل" (1804/1806م) وكلفه

---

[1] زينب جعني، "ثورة ابن الأحرش في بايلك الشرق (1800-1807م)"، **مجلة عصور الجديدة**، ع 18، (صيف أوت (1436هـ/2015م))، الجزائر، ص ص 129- 140.

[2] إبراهيم عبو، "الثورات المحلية ضد الحكم العثماني بالجزائر (ثورة ابن الأحرش- أنموذجا)"، **المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية**، م1، ع 1، (دت)، الجزائر، ص ص 296- 307.

[3] **الباي عصمان**: هو كرغلي من أولاد قار محمد كانوا أوائله بايات في وهران، وكانت سيرته مليحة مع أهل الوطن والبلاد وحكمه بالعدل والسداد، ظهر في زمان ولايته الشريف بواد الزهور وفي هذه المعركة قتل الباي عصمان. **ينظر**: محمد صالح العنتري، فريدة منيسة، ص ص 69- 70.

[4] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص 272.

[5] أحمد مريوش وآخرون، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، دط؛ الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007، ص 127.

[6] **الداي مصطفى باشا**: (1798-1805م) لما توفي حسن باشا تولى حفيده مصطفى، وكان رجلا صالحا حليما كريما محبا للعلماء والصلحاء رحيما بالفقراء والأيتام، محبا للمجاهدين والغزاة وكان شجاعا رحمه الله. **ينظر**: أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 71.

[7] Andrien Berbrugger, un chérif kabile en 1804, R.AF, n03, Alger, 1858, p 213.

بملاحقة ابن الأحرش، قبل أن يفكر في إعادة الهجوم على قسنطينة من جديد[1]، وقد تمكن هذا الأخير من تبديد جموع ابن الأحرش بمساعدة أعوان المقراني، وبفضل التنقل الدائم للجيش الإنكشاري وبعد جهود مضنية وتحالف مع أسرة المقراني، تمكنت هذه القوى جميعها من وضع حد نهائي لثورة ابن الأحرش بالشرق الجزائري، رغم أنّه تردد خبر وجوده بمدينة ميلة وبجاية، ثم ظهوره من جديد بين صفوف ابن الشريف عبد القادر الدرقاوي ويخوض معه عدة معارك بالغرب الجزائري[2].

[1] زينب جعني، المرجع السابق، ص 134.

[2] إبراهيم عبو، المرجع السابق، ص 303.

ثالثا: علاقات دار السلطان مع بايلك الغرب.

يمتد بايلك الغرب من حدود بايلك التيطري ودار السلطان شرقا إلى بداية حدود المغرب الأقصى غربا، ومن البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى غاية مشارف الصحراء جنوبا، وعلى مساحة حددها الأغا المزاري بأحد عشرة مليون وخمسمائة ألف وسبعمائة واثنان وسبعون هكتارا (11500772 هكتار)، ويأتي في المرتبة الثانية بعد بايلك الشرق من حيث المساحة[1].

1– العلاقة السياسية والإدارية:

أ– جهود السلطة المركزية في تثبت الحكم العثماني ببايلك الغرب:

يمكن القول أنّه ابتداء من عهد الباي شعبان الزناقي الذي استشهد أثناء محاربته للإسبان وتحديدا أثناء حصاره لمدينة وهران عام 1692م، يصبح من اليسير رسم لوحة عن الوضع السياسي لبايلك الغرب[2]، ثم خلفه الباي "يوسف المسراتي" الملقب ببوشلاغم، كان هذا الأخير عازما على تكريس الحكم العثماني في بايلك الغرب، وإخضاع كل البايلك إلى نفوذ السلطة المركزية والانتقام من الإسبان لقتل الباي السابق، وعرف البايلك عهدا جديدا مع مجيء الباي بوشلاغم، حيث استطاع سنة 1700م أن ينقل مقر البايلك من مازونة إلى معسكر[3]، ولما غزى وهران أمدّه الداي محمد بكداش بالجيوش العديدة[4]، وذلك لأنّ قضية تحرير وهران والمرسى الكبير من الاهتمامات الكبرى للجزائر، ولذلك تم نقل مركز بايلك الغرب من مازونة إلى معسكر ليكون قريبا من الأعداء، وبذل بايات معسكر عدة محاولات لاسترجاعهما، وفي مطلع عام 1708م حشد الداي محمد بكداش جيشا جرارا حرر به المدينتين[5]، وعلى أثر هذا النصر العظيم نقل الباي عاصمته من معسكر إلى وهران، واستمر على رأس البايلك حوالي ربع قرن إلى أن استعادها الإسبان مرة ثانية سنة 1732م[6]،

---

[1] نادية فتيسي، المرجع السابق، ص 112.

[2] عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص 221.

[3] عبد الجليل رحموني، العلاقة بين السلطة، ص 331.

[4] الأغا بن عودة المزاري، طلوع السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، (تح: يحي بوعزيز)، دط؛ بيروت: دار الغرب الإسلامي، دت، ج1، ص 275.

[5] سعدية رقاد، "الحواضر العلمية في بايلك الغرب الجزائري خلال العهد العثماني"، **مجلة عصور الجديدة**، ع 23، (أوت 2016)، جامعة وهران، ص ص 363– 380.

[6] المرجع نفسه، ص ص 363– 380.

فخرج منها الباي مصطفى بوشلاغم المسراتي وسكن مستغانم وصيرها قاعدة ملكه، وبقي بها إلى أن توفي سنة ست وأربعين ومائة وألف[1].

وفي سنة 1780م تولى إدارة بايلك الغرب "محمد بن عثمان" المعروف بمحمد الكبير[2]، فلابد من الوقوف على مآثر هذا الرجل العظيم[3]، ففي نفس السنة شن هجوما خاطفا على وهران واصطدم مع الإسبان حول أسوارها وتمكن من قتل عدد لابأس به منهم، وفي 14 سبتمبر 1784م هاجمهم مرة أخرى وحاصر وهران وتمكن من تخريب قناة المياه التي تزودها بالمياه، وتمكن يوم 26 من نفس الشهر من احتلال البرج الأحمر فترة من الزمن ثم انسحب، وكن ذلك بمثابة محك وتجربة للمعارك التي ستتوالى بدون انقطاع[4].

وفي يوم 8 إلى 9 أكتوبر 1790م في تمام الساعة الواحدة صباحا، دمر زلزال مروع في ثلاث دقائق تقريبا جميع منازل وهران والتحصينات والكنائس، وسحق أكثر من ثلاثة آلاف شخص تحت الأنقاض[5]، ولكن مع هذا الزلزال فقد الإسبان السيطرة على المدينة.

وفي سنة 1791م دخلها محمد الكبير وحررها نهائيا من الإسبان[6]، واختلف في فتحها هل كان عنوة أم فتحت بتأثير الزلزال الذي أضعف من حصانتها[7].

---

[1] الأغا بن عودة المزاري، المصدر السابق، ص 276.

[2] **الباي محمد الكبير**: ولد الباي محمد الكبير بمليانة التي كانت تحت قيادة والده عثمان الكردي ولا يمكننا تحديد تاريخ ولادته بدقة، إلاّ أنّ الخزندار "تدينا thédenat" قدر عمر الباي محمد عند أول لقاء به في قصره عام 1779 بين أربعين وخمس وأربعين سنة؛ أي ولد بين 1734 و1739م. **ينظر**: بلبروات بن عتو، "الباي محمد الكبير باي وهران (1779–1797م) حياته وسيرته"، **مجلة عصور**، ع3، (جوان 2003)، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، ص ص 151– 158.

[3] عبد الجليل رحموني، العلاقة بين السلطة، ص 332.

[4] يحي بوعزيز، مدينة وهران عبر التاريخ، ط.خ؛ الجزائر: عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 2009، ص ص 59– 60.

[5] De Grammont (H-D), histoire d'Alger sous dominations Turque (1515-1830), Ernest leroux, éditeur, paris, 1887, p 343.

[6] المهدي بن شهرة، تاريخ وبرهان بمن حل بمدينة وهران، ط1؛ الجزائر: دار الريحانة للكتاب، 2007، ص ص 154– 155.

[7] مسلم بن عبد القادر، أنيس الغريب والمسافر، (تح: رابح بونار)، دط؛ الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1394هـ/1974م، ص 17.

وفي هذه الأثناء توفي بالعاصمة محمد بن عثمان باشا وخلفه حسن باشا، فاغتنم الفرصة الإسبانيون وطلبوا من الباشا هدنة نصف شهر على أن يدفعوا جميع المصاريف، التي أنفقها المسلمون في حرب (وهران) منذ ابتدائها فقبل الباشا ذلك[1].

وقد جرت مفاوضات عديدة بين إسبانيا والجزائر خلال عام 1791 انتهت بإبرام اتفاق 09 ديسمبر 1791، نص على الأمور التالية:

1- تنسحب إسبانيا من وهران والمرسى الكبير دون قيد أو شرط.

2- تدفع للجزائر مبلغ 120 ألف فرنك سنويا.

3- تعيد للجزائر ما غنمته من وهران عام 1732 من مدافع وأسلحة.

4- ترسل للسلطان العثماني مفتاحين ذهبيتين وقلة من مائها[2].

وتقبل الجزائر مقابل ذلك:

1- أن يكون لإسبانيا مركز تجاري في بلدة "جامع الغزاوت".

2- وأن تبتاع من البلاد الجزائرية ثلاثة آلاف كيلة من القمح سنويا.

3- وأن تباشر صيد المرجان على الساحل الغربي الجزائري[3].

وبعد نهاية انسحاب الإسبان في مطلع عام 1792، دخل محمد بن عثمان الكبير وهران يوم 22 فيفري 1792م دخول الفاتحين الأبطال[4]، ثم اغتنم الباي الفرصة وذهب إلى عاصمة الجزائر صحبة ابنه عثمان، فلقيهما الباشا حسن بمزيد من الحفاوة والتقدير وألبسه أعظم نيشان عند الدولة العثمانية يسمى: "جلنك"، وهو عبارة عن حلية من ذهب على صفة يد بأصابعها تسمى عند الجزائريين بـ(الريشة)، وهي لا تعطى إلاّ للأمراء الفاتحين لبلد من بلدان الكفار يضعونها على العمامة[5].

---

[1] أحمد بن محمد بن علي بن سحنون الراشدي، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، (تح: المهدي بوعبدلي)، ط1؛ الجزائر: عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 2013، ص 85.

[2] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 63.

[3] أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة، ص 526.

[4] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 64.

[5] أحمد بن محمد بن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص 86.

وهنا نجد الحكم المركزي قد أبدى تأييده لسياسة الباي محمد الكبير وطريقة حكمه، حيث نجد الداي محمد بن عثمان قد افتخر به في مجالسه، وأظهر حبه ومودته له وفضله على سائر البايات إلى درجة اعتبره بمثابة سيفه الحاد أمام أعدائه في الداخل والخارج[1].

كما نجد كلا الطرفين (الحكم المركزي وبايلك الغرب) استفاد من الآخر، فالحكم المركزي كان بحاجة إلى حاكم كفؤ، قادر سياسيا وعسكريا، يحسن تسيير شؤون بايلكه، أما من جهة الباي محمد بن عثمان فهو الآخر استفاد، وذاك من خلال التأييد الذي حظي من طرف الديوان المركزي والداي[2].

وتجدر الإشارة إلى أنّ البايات الذين خلفوا الباي محمد الكبير هم أيضا لم يعلنوا التمرد ولا الانفصال عن الحكم المركزي[3]، باستثناء الباي محمد بوكابوس الذي شق عصا الطاعة وأعلن تمرده على الباشا[4].

وبالتالي تظهر علاقة البايلك وتبعيته للسلطة المركزية من خلال تعيين الباي والخليفة الكبير من مدينة الجزائر، وكذا تبعية أغا الدايرة مباشرة للداي كما تعد الضرائب دلالة على ولاء الباي لدار السلطان، وذلك مقابل أن تتكفل السلطة المركزية بتوفير الجيوش للبايلك عند الحاجة وتقديم المساعدات في حال وقوع كوارث طبيعية، ولا ننسى مسألة أمن البايلك الخارجي الذي يندرج ضمن سيادة البلاد، فقد كانت الإيالة تتكفل مثلا بالمفاوضات مع الإسبان حين تعلق الأمر بتحرير وهران، كما لم تغب دار السلطان عن مسألة الصراع بين بايلك الغرب والمغرب الأقصى[5].

---

[1] سميرة طالي معمر، **القوى المحلية في بايلك الغرب الجزائري في أواخر العهد العثماني (1206–1246هـ/1792–1831م)**. رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2009- 2010، ص 70.

[2] المرجع نفسه، ص 70.

[3] نفسه، ص 71.

[4] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 73.

[5] مختار بونقاب، **الحياة الثقافية في بايلك الغرب خلال القرنين 18م و19م**. أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2015- 2016، ص 11.

ب– دعائم السلطة المركزية في مراقبة مجال البايلك:

1– قبائل المخزن: عرّف المزاري المخزن بقوله: «إنّ المخزن هو الناصر للدولة كيفما كانت وحيثما وجدت وتملكت وباتت...»[1] وعموما قد لعبت قبائل المخزن دورا بارزا في تدعيم وترسيخ أسس الحكم العثماني في أيالة الجزائر عموما وبايلك الغرب على وجه الخصوص[2].

وذكر المزاري أنّ مخزن وهران على قسمين وهما: المخزن الشرقي والمخزن الغربي، فالشرقي هو نجع المكاحلية وأولاد سيدي عربي، وصبيح، وأولاد العباس، وغيرهم من أهل النواحي الشرقية من واد مينا إلى واد الشلف.

والغربي هو نجع الدوابر والزمالة والغرابة والبرجية لا غير، فالدوابر والبرجية إخوة يتناوبون الخدمة بينهما ويتداولونها وأصل الرياسة في الدوابر للبحايثية، وخلال عهد الأتراك صارت تدور بين ثلاث فرق ومجموعات هي: البحايثية، والكراطة، والبناعدية[3].

2– المحلة: كانت المحلة التي تخرج من مدينة الجزائر والمتوجهة إلى بايلك الغرب، سواء لإخماد التمردات أو لجباية الضرائب تنطلق من شهر أفريل من كل سنة، وكانت تتكون محلة الغرب من 80 خيمة وتعود بعد أربعة أشهر[4].

3– الجند الإنكشارية: استعانت السلطة المركزية في بايلك الغرب بالجند الإنكشارية، التي تتكون من المجموعات العسكرية تتراوح أعدادها ما بين 20 إلى 30 بولكياشي وبين 400 إلى 600 يولداش، وذلك حسب طلب باي الغرب أو خليفة مخزنه حينما يذهبان إلى مقر الحكم المركزي لتقديم لزمة البايلك والهدايا إلى أرباب الدولة هنالك[5].

---

[1] الأغا بن عودة المزاري، المصدر السابق، ص 30.

[2] سميرة طالي معمر، المرجع السابق، ص 85.

[3] الأغا بن عودة المزاري، المصدر السابق، ص 30.

[4] صالح عباد، المرجع السابق، ص 314.

[5] عبد الجليل رحموني، العلاقة بين السلطة، ص 348.

2- العلاقة الاقتصادية:

- الضرائب المفروضة على بايلك الغرب:

أ- العشور: اعتمدوا في تقديم العشور على أساس السكة[1] المعروفة في بايلك الغرب[2]، وقد قدر أحمد الشريف الزهار عشور بايلك الغرب بـ: عشرة آلاف صاع قمحا ومثلها شعيرا، ويوزع على أصحاب الدولة وخدامهم نحو ألفي صاع قمحا ومثلها شعيرا[3].

ب- الزكاة: لقد كان باي الغرب يدفع زكاته مثلما يدفع العشور كل ثلاث سنوات، بحيث كانت تقدر بـ06 آلاف رأس من الغنم، إضافة إلى ما يوزعه على أصحاب الأيالة وخدامهم مرتين في السنة في أفريل وسبتمبر.

ج- الخراج: إنّ أراضي البايلك كانت تشتمل على أملاك مختلفة مثل المزارع والأراضي المؤجرة للخماسة وغيرها من الأراضي التي كان يعتمد عليها السكان في حياتهم، وكان يستخلص من هذه الأراضي على حالتين[4]:

- نظام الخماسة: لقد كانت أراضي البايلك تقتطع للفلاحين والقبائل، وبصفة خاصة قبائل المخزن وضباط الجيش وكبار الموظفين لمدة غير محددة مقابل مبلغ نقدي يضاف إلى الضرائب الشرعية، وإنّ أكثر أملاك البايلك استغلالا كانت من طرف قبائل المخزن من الدوايز والزمالة، حيث استحوذوا على 78% من مجموع الأراضي الزراعية، ضف إلى ذلك أنّها كانت تدفع ضرائب عينية مثل الزبدة والتين ودفع ضريبة نقدية تسمى "حق الشبير"، حيث قدرت بـ0.50 فرنكا عن كل هكتار من الأراضي المحروثة و0.25 فرنكا عن غير المحروثة[5].

---

[1] **السكة:** هي وحدة متقلبة بحسب طبيعة الأرض، وتقدر فيما بين 12 و14 هكتارا في السهول الخصبة وبين 08 و10 هكتارات في النواحي الوعرة، لكن كانت تحدد عموما بـ10 هكتارات. **ينظر:** توفيق دحماني، **النظام الضريبي ببايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني (1193هـ/1779م- 1246هـ/1830م)**. رسالة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2003- 2004، ص 76.

[2] المرجع نفسه، ص 76.

[3] أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 47.

[4] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 79.

[5] بومدين دباب، **بايلك الغرب الجزائري خلال القرن 18م دراسة سياسية واقتصادية واجتماعية**. أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2016- 2017، ص 118.

- كراء الأراضي الزراعية: وهو ما كان يعرف باسم الحكور في بايلك قسنطينة ولم تكن موجودة في بايلك الغرب، إلاّ لدى قبيلة أولاد قصير التي كانت تدفع ضريبة خاصة كثمن استئجار لأراضيهم، ونجد ذلك مطبقا أيضا في أراضي بعض قبائل بني عامر مثل أولاد إبراهيم خاصة بعد الثورة الدرقاوية، حيث أصبحوا يدفعون حقوق إيجار يقدر بـ08 ريال بوجو للسكة المزروعة[1].

د- اللزمة: كانت لزمة بايلك الغرب يقدمها الباي بنفسه إلى الداي وتقدر بـ: ثمانين ألف ريال صغيرة، أما خليفته فكان يدفع نصف ذلك كل ستة أشهر[2].

هـ- الغرامة والمعونة: في إطار سياسة الاستغلال الجبائي للسلطة المركزية قامت بسن ضرائب أخرى استثنائية مثل الغرامة التي يدفعها الرعية ببايلك الغرب[3]، وارتبطت عادة بتوجيه المحلات العسكرية لجمعها، فالقبائل البعيدة عن مقر البايلك كان يستخلص منها 10 بوجو عن كل خيمة، أما القريبة فكانت قيمة غرامتها الأكثر ارتفاعا تتراوح من 15 إلى 25 بوجو[4].

أما المعونة فقد فرضت على قبائل الرعية بهدف تموين المحلة في الأرياف أو لسد نفقات الموظفين، وكانت تستخلص عينا وفي حالات نادرة تحصل نقدا، فكانت تؤخذ من السكان لتزويد الجيش مثل الجمال، الخيول، البغال، والحمير، والأبقار وغيرها.

و- الخطية: هي العقوبة بالمال كانت تفرض على القبائل التي يتم إخضاعها، والتي كانت محدد بـ1000 سلطاني (10 آلاف فرنك)[5].

ز- الدنوش: كان الباي يرسل إلى داي الجزائر كل ستة أشهر ما يسمى بالدنوش الصغرى، وكل ثلاثة سنوات ما يسمى بالدنوش الكبرى[6].

بالنسبة للدنوش الصغرى فقد كان يؤديها خليفة الباي وهي تقدم كل ستة أشهر، وكان يدفع ضرائب من نوع خاص وهي 25 عبدا وأمة زنجية[7].

---

[1] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 80.

[2] أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 46.

[3] عبد الجليل رحموني، العلاقة بين السلطة، ص 302.

[4] بومدين دباب، المرجع السابق، ص 119.

[5] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص ص 86- 87.

[6] سميرة طالي معمر، المرجع السابق، ص 64.

[7] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 108.

أما فيما يخص الدنوش لكبرى فقد كان الباي يؤديها بنفسه كل ثلاث سنوات، ويتولى المحاسبة العامة مع السلطة المركزية وتقام بمناسبتها الاحتفالات لمدة ثمانية أيام[1]، ونذكر على سبيل المثال دنوش باي معسكر التي ذكرها فونتور دي بارادي قائلا: «دخل باي معسكر في 25 من يوم السبت 1788، وكان يحمل 120 ألف بياستر، و60 بغلا، و60 حصانا و60 عبدا، ويأتي هذا الباي كل ثلاث سنوات في الخريف»[2].

تلك هي أهم الضرائب المفروضة على بايلك الغرب، بالإضافة إلى ضرائب أخرى كثيرة ومتنوعة التي كانت تدخل عموما في عوائد خزينة البايلك، يتم إرسالها إلى مقر الحكم المركزي للداي ووزرائه وكتابه وجميع خدامه[3].

3– العلاقة العسكرية:

أ– الثورة الدرقاوية في بايلك الغرب:

تعتبر هذه الثورة من أكبر الثورات التي شهدتها الأيالة الجزائرية في بداية القرن التاسع عشر[4]، وتزعمها عبد القادر بن الشريف الفليتي من أولاد سيدي بليل الكساني المتفرعة عن قبيلة كسانة، الذي كان يقطن بواد العبد في حوض شلف، أخذ الطريقة الدرقاوية على الشيخ محمد العربي أحمد البوبريجي الدرقاوي في بني زروال بالمغرب الأقصى[5]، ولقي الشريف الفليتي تأييدا واسعا من القبائل الجزائرية التي كانت تناصره وتقدم له الهدايا والعطايا، كما كانت تشكو إليه ما يصيبها من إرهاق بسبب ما يفرضه البايات من مغارم وضرائب[6]، ويذكر الزياني سبب قيام عبد القادر الشريف: «أنّه لما لما ذهب للمغرب ببني زروال عند السيد محمد العربي بن أحمد البوبريجي الدرقاوي، قال له: يا سيدي إنّ بوطننا قوما يقال لهم: الترك، لا شيء لهم من دعائم الإسلام ويظلمون الناس، ولا يعبؤون

[1] سميرة طالي معمر، المرجع السابق، ص 64.

[2] Venture de paradis, Alger au XVIIIe siècle, typographie Adolphe jourdan, Alger, 1898, p 153.

[3] عبد الجليل رحموني، العلاقة بين السلطة، ص 304.

[4] نادية فتيسي، المرجع السابق، ص 328.

[5] لخضر عبدي، المرجع السابق، ص 90.

[6] عبد القادر صحراوي، "ثورة الطريقة الدرقاوية في الجزائر أواخر العهد العثماني"، **مجلة الحوار المتوسطي**، ع 15– 16، (مارس 2017)، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، ص ص 461– 470.

بالعلماء والأولياء، نسأل منك أن يكون هلاكهم على يدي لتستريح منهم العباد وتطهر منهم البلاد، فقا له: عليك بجهادهم وقتالهم...»[1].

استغل ابن الشريف الدرقاوي هزيمة الأتراك (قبائل المخزن) على يد قبائل الأنجاد، واستمرت استعداداته للثورة خمس سنوات وأعطى الإذن بنهب ممتلكاتهم، الأمر الذي رفضه باي وهران مصطفى العجمي الذي جهز جيشا والتقى به بقرية فرطاسة سنة 1804، وكانت النتيجة لصالح الدرقاويين[2]. (ينظر الملحق رقم 04 ص 91).

وتمكن ابن الشريف من دخول معسكر التي جعلها قاعدة لجيشه، ووجه نداءات إلى كل القبائل لإعلان الحرب والجهاد ضد الأتراك، وانضمت إليه الكثير من قبائل الغرب والوسط الجزائري إلى جانب بعض القبائل المخزنية مثل الحشم، والغرابة، والزمالة، والدوابر[3]، وعلى إثر ذلك حاصر ابن الشريف وهران، ونظرا لخطورة الوضع قرر مصطفى باشا التدخل بسرعة لحل الأزمة، فأرسل المساعدات والإمدادات العسكرية بحرا إلى وهران مع الباي الجديد محمد بن محمد الكبير المعروف بالمقلش في 1805م[4]، حيث تمكن هذا الباي من فك الحصار بمساعدة قبائل المخزن وملاحقة الثوار الثوار والانتصار عليهم في عدة معارك، كما استطاع ما بين (1805- 1808م) من إخضاع القبائل الثائرة مثل قبيلة مهاجر والبرجية وبن عامر المتحالفة مع ابن الشريف الدرقاوي[5]، غير أنّه عزل عزل وقتل عام (1222هـ/1807م)[6].

ثم خلفه الباي مصطفى فثار عليه الدرقاويين بفليته وحاربهم وهزمهم، ثم ثاروا عليه بمرغوسة وحاربهم وهزمهم أيضا، ثم عاد إلى الجزائر وخلفه الباي محمد بن عثمان أبو كابوس سنة (1222هـ/1807م)، وأقام في الحكم نحو 5 أعوام قضى على الدرقاويين قضاء مبرما، وأجلى عبد

[1] محمد بن يوسف الزياني، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، (تح: المهدي بوعبدلي)، ط1؛ الجزائر: عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 2013، ص 272.

[2] لخضر عبدي، المرجع السابق، ص 92.

[3] عبد القادر صحراوي، المرجع السابق، ص 465.

[4] نادية فتيسي، المرجع السابق، ص 330.

[5] حنيفي هلايلي، "الثورات الشعبية في الجزائر أواخر العهد العثماني كرد فعل على سياسة التهميش"، **مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية**، م 21، ع 02، (دت)، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، ص ص 189- 204.

[6] سميرة طالي معمر، المرجع السابق، ص 132.

القادر بن الشريف إلى الجنوب بنواحي عين ماضي ثم رجع الثائر إلى بني يزناسن سرا، واستنهض أهل الحدود الوهرانية المغربية (بمعونة صهره أبي ترفاس وخاصة قبيلة نوارة) فسار الباي إليهم فهزمهم، ودام عبد القادر بن الشريف في مشاغباته على الأتراك إلى أن قضى عليه نهائيا في أواخر عهد الباي بوكابوس أي في عام 1809م[1].

ب- تمرد الباي محمد بن عثمان بوكابوس على السلطة المركزية:

بعد انتهاء الباي بوكابوس من القضاء على الدرقاويين، طلب منه الباشا بالجزائر بأن يجمع قواته ويتجه إلى قسنطينة للمشاركة في الحرب ضد تونس، فأعد عدته وغادر وهران في اتجاه الشرق وعندما وصل إلى يلل غير رأيه، وظهر له أن يشق عصا الطاعة ويتمرد على الباشا، ويعلن بيعته لسلطان المغرب الأقصى سليمان بن محمد بن عبد الله، فبادر أولا إلى قتل كل الأتراك الذين كانوا بصحبته حتى أنصاره وأقاربه، ثم طلب من بني عامر أن يقتلوا الذين يوجدون ضمن المحلة التي توجد لديهم[2]، كما وعد هذا الباي كلا من إسبانيا وبريطانيا بعدة امتيازات اقتصادية في حالة تقديم المساعدات العسكرية لإنجاح ثورته، غير أنّ هذه المحاولة باءت بالفشل لأنّ إسبانيا ترددت بسبب التزامها بالاتفاقية المبرمة مع الجزائر، أما المغرب الأقصى فرغم تأييده المطلق للباي إلاّ أنّ امكانياته العسكرية كانت غير كافية[3]، وعلى إثر فشل ثورة بوكابوس أمر الباي الجديد بتسليم رأسه بعد حشوه بالقطن، ثم إرساله إلى مدينة الجزائر وتعليق جثته على أبواب المدينة وقتل أولاده الصبيان[4].

[1] مسلم بن عبد القادر، المصدر السابق، ص ص 54- 55.

[2] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 73.

[3] حنيفي هلايلي، الثورات الشعبية، ص ص 189- 204.

[4] عبد القادر صحراوي، المرجع السابق، ص 468

الفصل الثالث

العلاقات الخارجية لدار السلطان خلال عهد الدايات

(1671–1830م)

أولا: علاقة دار السلطان مع العالم الإسلامي.

1- مع الدولة العثمانية.

2- مع الدول المغربية والمشرقية

ثانيا: علاقة دار السلطان مع العالم المسيحي.

1- مع الدول الأوروبية.

2- مع الولايات المتحدة الأمريكية.

أولا: علاقات دار السلطان مع العالم الإسلامي.

1- علاقات دار السلطان مع الدولة العثمانية:

شهدت العلاقات الجزائرية العثمانية تطورا كبيرا ولاسيما في أواخر العهد العثماني؛ أي في عهد الدايات في الجزائر (1671-1830م)[1]، والتي تميزت بخروج الجزائر من سيطرة الدولة العثمانية المركزية القائمة في استانبول، بحيث استحوذ الأتراك في الجزائر على السلطة الفعلية بما فيها من صلاحيات التعين والعزل والترقية، كما تميزت باستقلالية الجزائر في سياستها الخارجية عن الدولة العثمانية، حيث راح حكام الجزائر يخوضون الحروب البرية والبحرية متجاهلين مواقف ومصالح السلطنة العثمانية، ومؤكدين في نفس الوقت استقلاليتهم بعقد معاهدات مع الدول الأجنبية[2].

وخلال عهد الدايات برزت معالم الشخصية السياسية للدولة الجزائرية، فقد خرجت من إطار الولاية العثمانية المستخدمة كواجهة عثمانية لصد الهجومات المسيحية في غرب المتوسط إلى كيان مستقل إلى حد بعيد عن الباب العالي، حتى وإن ظل هذا الكيان يضطلع بنفس مهمة التحدي والمواجهة[3].

وقد شهدت البحرية الجزائرية انطلاقا من هذا العهد الجديد عمليات إعادة التنظيم والتطوير، كما قامت بالعديد من الحروب الناجحة، التي قادها عدة رجال من رياس البحر المعروفين بكفاءتهم العالية في القيادة والحرب من أمثال الرايس حميدو ومحمد شرشالي والحاج أمبارك[4].

غير أنّ البحرية الجزائرية ساهمت في تدعيم العلاقات الجزائرية العثمانية بشكل كبير، من خلال مشاركة الأسطول الجزائري في العديد من الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية، ومن أشهر تلك الحروب الحرب التركية الروسية في القرم بين عامي (1668-1774م)، حيث تعرضت البحرية الجزائرية من جراء ذلك إلى خسائر عدة منها فقدان بعض القطع البحرية، وعلى الرغم من ذلك

---

[1] سناء عارف سقور، "العلاقات الخارجية للجزائر خلال عهد الدايات (1671-1830)"، **مجلة جامعة تشرين**، م 41، ع 05، (2019)، جامعة تشرين- اللاذقية- سورية، ص ص 397- 417.

[2] سفيان صغيري، **العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر (1671-1830م)**. رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011- 2012، ص 84.

[3] كمال بن صحراوي، **الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات**. رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2007- 2008، ص 69.

[4] سفيان صغيري، المرجع السابق، ص 111.

استمرت الجزائر في دعمها العسكري للدولة العثمانية حتى عام 1827م في موقعة نافارين[1]، حيث كانت معركة نافارين تعبيرا واضحا لقوة العلاقات الجزائرية العثمانية، من خلال مشاركة الجزائر بكامل أسطولها البحري تقريبا في تلك المعركة، إلى جانب القوة البحرية العثمانية السلطانية ضد مختلف القوى الأوروبية المتحالفة ضدها، حيث شهدت مشاركة الجزائر بستة سفن تحت قيادة مصطفى باشا[2].

وهكذا نلاحظ في عهد الدايات أنّ السلطان العثماني لم يبق له من مظاهر النفوذ الشكلية إلاّ الدعوة على المنابر أيام الجمع والأعياد، وإصدار الفرمنات[3] بالموافقة على تسمية الدايات المعينين من قبل الديوان، وتلقي هدايا رمزية أحيانا سنويا وأحيانا بعد عدة سنوات[4]، حيث كانت قيمة الهدايا المتبادلة بين الجزائر والدولة العثمانية تختلف من داي إلى آخر[5]، وكذا المشاركة في حروبه في بعض الأحيان، أما مظاهر السيادة الأخرى فقد كانت الجزائر مستقلة فيها تماما، بحيث تتصل مباشرة بالدول الأجنبية وتعلن الحروب وتعقد السلم وتستقبل القناصل الأجانب، وتعتمدهم لديها دون الرجوع إلى الباب العالي[6].

2- علاقات دار السلطان مع الدول المغربية والمشرقية:

- مع الأقطار المغاربية:

مجموعة من العلاقات بين الجزائر والدول المغربية والعربية وهي تونس والمغرب ومصر.

أ- مع تونس:

اتسمت العلاقات الجزائرية التونسية بطابع التقلب، فقد تراوحت بين السلم والتعاون حينا والحرب والصراعات حينا آخر، فالتوتر وعدم الاتزان في العلاقات سادت في أوائل القرن التاسع عشر

---

[1] سناء عارف سقور، المرجع السابق، ص ص 397- 417.

[2] سفيان صغيري، المرجع السابق، ص ص 114- 115.

[3] **الفرمان**: الأمر السلطاني الرسمي المكتوب الصادر في قضية من القضايا، كان يتم تدوينه بالخط الديواني في الديوان الهمايوني. **ينظر**: سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، دط؛ الرياض: مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، 1421هـ/2000م، ص 164.

[4] يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ط2؛ الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ج2، ص 48.

[5] عبد القادر فلوح، **العلاقات الجزائرية العثمانية في الفترة (1233-1246هـ الموافق 1818-1830م) على ضوء وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية**. رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 02، 2009- 2010، ص 61.

[6] يحي بوعزيز، الموجز، ص 48.

الميلادي، وهي في الحقيقة لم تكن تعكس إرادة الشعبين في الجزائر وتونس وإنّما رغبة السلطة التي تحكم هذين البلدين[1]، والملاحظ أن الفترة الممتدة ما بين (1756-1807م)، التي كانت فيها تونس تحت الهيمنة الجزائرية أنّها تميزت بنوع من السلام بين البلدين، وذلك لالتزام حكام تونس بشروط الجزائر بالرغم من كل ما لحقهم من تعسف إزائها خاصة ما يتعلق بالجانب الاقتصادي[2].

وقد ساعدت هذه الفترة تونس على تحقيق انتعاشة اقتصادية مكنتها من تغطية مستلزمات الإنفاق في المجالات التعليمية في عهد الباي علي، والمجالات العسكرية في عهد الباي حمودة باشا، أما الجزائر فتحصلت على امتيازات على شكل هدايا وتحف، وأخرى اقتصادية لفتح الأسواق التونسية في وجه الصادرات الجزائرية.

لكن صفو هذا السلام النسبي بين الأيالتين تعكر عام 1807، بإعلان حمودة باشا انسلاخه من كل الالتزامات التي تربطه بالأيالة الجزائرية ومهاجمة بايلك قسنطينة[3]، فتجدد النزاع التونسي-الجزائري من جديد، حيث قام الرايس حميدوا بدور رئيسي في هذا النزاع الحربي، إذ هاجم البحرية التونسية سنة 1808م، بعد أن تعرضت الجهات الشرقية من الجزائر في عهد باي قسنطينة حسين بن صالح لهجوم جيش تونسي مؤلف من عشرين مقاتل، ومجهز بالأسلحة والمدافع تحت قيادة حمودة باشا[4]، ولم تتمكن أيضا الفرق الجزائرية من غزو تونس بسبب عصيان باي الغرب محمد الرقيق "بوكابوس"، ورفضه المشاركة في الحملة على تونس عام 1813م[5]، ولم ينته هذا الصراع والعداء بين الأيالتين إلاّ بعد أن أنهكت قوى البلدين معا مما أثر في أوضاع البلدين الاقتصادية والعسكرية، وقد حدثت سلسلة المعارك الجزائرية- التونسية الثانية خلال الفترة النابوليونية (1798-1815)، ولم تتوصلا إلى وضع حد لهذه المشاكل والصراعات العسكرية إلاّ بعد توسط الباب العالي سنة 1817م بينهما، وإبرام الصلح بين الطرفين تخلى على إثرها الطرف الجزائري عن المطالبة بالإتاوات المعتادة[6].

---

[1] سناء عارف سقور، المرجع السابق، ص ص 397- 417.

[2] كوثر العايب، **العلاقات الجزائرية التونسية خلال عهد الدايات (1711/1830م)**. رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الوادي، 2013- 2014، ص 36.

[3] المرجع نفسه، ص ص 36- 37.

[4] حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1؛ الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص 52.

[5] ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص ص 42- 43.

[6] حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ، ص 52.

أما بالنسبة لمظاهر العلاقات الاقتصادية، فقد كان للقرب الجغرافي دور كبير في تنشيط حركة التبادل التجاري بين القطرين الجزائري والتونسي، بالإضافة إلى دور تجار الأيالتين من خلال حركة قوافلهم المستمرة[1].

وعن دور السلطة الجزائرية في هذا المجال فيقتصر على جمع الضرائب والرسوم الجمركية، بحيث كانت كل القوافل التي تدخل مدينة الجزائر وتخرج منها تدفع ضريبة محددة[2].

ب– مع المغرب الأقصى:

تميزت العلاقات الجزائرية المغربية بعدم الاستقرار والتذبذب والتراوح بين الحرب تارة والجنوح إلى السلم تارة أخرى، حيث تسببت التدخلات والاعتداءات المغربية على الجزائر بشكل مباشر أو غير مباشر في توتر العلاقات في كثير من الأحيان[3]، فقد انتهج السلاطين العلويين سياسة معادية للوجود العثماني بالجزائر، ولم يكفوا عن تدخلاتهم إلاّ بعد تيقنهم من استحالة تحقيق أي انتصار ضد القوة التركية بالجزائر[4].

فأثناء حكم السلطان المولى إسماعيل (1672-1727م) تميزت العلاقات الجزائرية المغربية بنوع من الحذر، الذي غذته الأطماع الإسماعيلية في التوسع شرقا على حساب الأراضي الجزائرية، ونقض المعاهدات[5] التي أبرمها أخويه من قبله[6]، وتابع المولى إسماعيل مشروع أخويه للتوسع في الجزائر، الجزائر، ومهد لذلك بتحريض سكان تلمسان على الثورة ضد التواجد العثماني بالجزائر، وتوغل الجيش المغربي في الصحراء ثم في واد الشلف، وانضم إليه بنو عامر سنة 1676م فهاجم الجيش

---

[1] كوثر العايب، المرجع السابق، ص 52.

[2] المرجع نفسه، ص 68.

[3] سفيان صغيري، المرجع السابق، ص 98.

[4] ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 43.

[5] معاهدة أبرمت سنة (1066هـ/1656م) بين المولى محمد بن الشريف وداي الجزائر عثمان باشا، وعلى إثرها تم جعل الحدود بينهما عند وادي تافنة، ثم جددت المعاهدة باحترام الحدود الجزائرية المغربية سنة (1075هـ/1665). **ينظر**: نصيرة كلة، **المغرب الأقصى في عهد الدولة العلوية في كتاب "الاستقصا" للناصري**. أطروحة دكتوراه في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2019– 2020، ص ص 373– 375.

[6] عمر بن قايد، "أضواء على علاقات الجزائر مع المغرب الأقصى خلال القرن (11هـ/17م)"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، ع 17، (2012)، جامعة غرداية، ص ص 141– 152.

الجزائري المحلة المغربية بالمدفعية، فقرر مولاي إسماعيل الانسحاب وقبول عرض الجزائر بإقرار الحدود القديمة[1].

وقد ازداد حذر السلطان إسماعيل من العثمانيين في الجزائر لما رآهم يقفون إلى جانب تمرد ابن أخيه محرز بجنوب المغرب، وتأكد له وجود اتفاق بينهما يهدف إلى كسر شوكة المولى إسماعيل[2].

لم يتراجع السلطان إسماعيل عن أهدافه التوسعية، فاغتنم فرصة الاضطرابات التي عرفتها الجزائر بعد حملة دوكين، وثورة الإنكشارية على الداي حسين باشا، فتحالف مع محمد باي تونس (1675-1696م) وبتحريض من الإنجليز والهولنديين الذين أقلقتهم معاهدة الجزائر مع فرنسا[3].

وذكر "الناصري" أنّه في ربيع سنة ست ومائة وألف (1106هـ/1696م) خرج المولى زيدان ابن السلطان بالعساكر قاصدا ناحية تلمسان، بعد أن قتل النائب بفاس أبا العباس أحمد السلاوي فقاتل الترك ونهب ورجع[4].

وبعد مقتل الباي شعبان ووصول خبر مقتله إلى السلطان المغربي مولاي إسماعيل، جاء من المغرب بجيوش كبيرة، وزحف إلى وهران سنة 1700 وحاصر المدينة وقاتل الإسبان مدة، ولما لم يقدر على إلحاق ضرر بالمدينة لحصانتها المنيعة ارتحل عنها وعاد إلى المغرب[5].

ومع كل هذا عاود السلطان الحملة على الجزائر، فأغار على مدينة معسكر بعدما اتفق مع باي تونس على ذلك، وتجددت الاشتباكات وتوتر العلاقات وتأزمت من جديد[6]، لكنه تكبد هزيمة أخرى على يد الداي مصطفى باشا عند وادي جديرة بنواحي آرزيو عام 1703[7]، وفي عهد السلطان سليمان العلوي (1792-1822) تدخل هو الأخير في شؤون الجزائر الداخلية بتغذيته للفتن، وتحريضه للثوار ضد التواجد العثماني بالجزائر، بهدف توسيع حدود المغرب والاستيلاء على

[1] حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ، ص 61.

[2] عمر بن قايد، المرجع السابق، ص 145.

[3] حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ، ص ص 61- 62.

[4] الشيخ أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى الدولة العلوية، (تح: جعفر الناصري- محمد الناصري)، دط؛ الدار البيضاء: دار الكتاب، 1997، ج7، ص 87.

[5] مسلم بن عبد القادر، المصدر السابق، ص 15.

[6] نصيرة كلة، المرجع السابق، ص 382.

[7] ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 43.

أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الجزائرية الغربية، وهذا بتشجيعه لابن الشريف الدرقاوي وتحالفه مع باي تونس حمودة بن علي (1782- 1814م)، وتشجيعه لابن الأحرش بواسطة تقديم المال والسلاح[1].

انتهز السلطان المغربي سليمان فرصة انشغال الجيش الجزائري بإخماد الثورة الدرقاوية بالغرب الجزائري، وثورة ابن الأحرش بالشرق الجزائري ومواجهة الباي حمودة على قسنطينة، فقام بسلسلة من الحملات على الجنوب الغربي للجزائر بمساعدة قبيلة ذوي منيع، واستولى على فقيق سنة 1805م زمن حكم الداي مصطفى باشا، كما قام بحملات على منطقتي قورارة وتوات، واستولى عليهما سنة 1808م زمن حكم الداي علي خوجة الغسال (1808- 1809م)[2].

أما بالنسبة لعلاقات التجارية بين الجزائر والمغرب، فكانت علاقات تجارية كثيرة أقامها التجار المغاربة ونظرائهم من الجزائر فيما بينهم وفي العديد من مدن الجزائر والمغرب، حيث كانت مدينة الجزائر من أهم مراكز التبادل التجاري بين الجزائر والمغرب[3]، وقد أشار إلى المبادلات التي كانت بينهما العديد من القناصل الأوروبيين في المغرب ومنهم لوي دوشني القنصل الفرنسي بسلا، الذي كتب رسالة بتاريخ 16 رمضان 1189هـ الموافق لـ10 نوفمبر 1775م جاء فيها: «إنّ الأتراك كانوا يستوردون من المغرب الشاشية (الطربوش) (كذا) ويطلقون عليه اسم طربوش فاس» وكذلك القنصل البريطاني ماترا، حين تحدث عن توجه عدد من تجار المغرب لشراء العبيد من مدينة الجزائر، حين تعذر عليهم التوجه إلى السودان الغربي[4].

[1] حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ، ص 64.

[2] المرجع نفسه، ص ص 64- 65.

[3] موسى شرف، **علاقات المغرب الأقصى بالدولة العثمانية وإيالاتها العربية في المشرق والمغرب (1171– 1265هـ/ 1757–1848م)**. أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، 2015- 2016، ص 324.

[4] المرجع نفسه، ص ص 324- 325.

وكما ذكرنا سالفا دور السلطة الجزائرية في مجال التجارة، فكانت تفرض الرسوم والضرائب على القوافل التجارية التي تأتي إلى مدينة الجزائر وتخرج منها، بالإضافة إلى الرسوم المفروضة على السفن التجارية مقابل التوقف في الميناء[1].

ج– مع طرابلس الغرب:

عرفت العلاقات الجزائرية الطرابلسية تعاونا وتبادل للهدايا وتمثيل دبلوماسي متبادل بين الجانبين، فقد كانت المجاملات موجودة منذ بداية العهد القرمانلي بين باشوات طرابلس ودايات الجزائر، فإنّها استمرت في أخريات ذلك العهد[2].

وفي هذه الفترة كان من ضمن السلك الدبلوماسي والقنصل التجاري بطرابلس ممثل للجزائر، وكان يناظره وجود ممثل طرابلسي في الجزائر، يجمع بين المهام التجارية والسياسية والدبلوماسية ونحوها، وقد عبرت عن هذا التمثيل والتقارب تلك الزيارات المتبادلة وتبادل الهدايا والوفود[3].

وكان باشوات طرابلس سباقين إلى إرسال الوفود والهدايا إلى دايات الجزائر، ففي 09 رجب 1232هـ/ يونيو 1815م سافر الرايس عمر الشنلي عن طريق البحر، محملا بهدية من يوسف باشا حاكم طرابلس إلى داي الجزائر مصحوبا بعددا من السفن وبعض الوصفاء والخدم، وجاءت هذه الهدية بعد حملة اللورد إكسماوث على الجزائر 1816، وهذه الهدية أشار إليها الحاج أحمد الشريف الزهار في مذكراته: «وبتاريخ 28 مليو 1817م وصلت هدية طرابلس الغرب إلى ميناء الجزائر»[4].

وفيما يخص العلاقات التجارية بين الجزائر وطرابلس الغرب، فكان التبادل التجاري بينهما يتم على مستويين، أولهما على مستوى البحر وثانيهما على مستوى البر، وعرفت تجارة القوافل

---

[1] عبد الرحمان نواصر، "تأثيرات الوجود العثماني في مدينة الجزائر من الناحية الاقتصادية، من خلال مخطوط قانون أسواق مدينة الجزائر "لمتولي السوق" عبد الله محمد الشويهد"، **مجلة الحكمة للدراسات التاريخية**، م 05، ع 10، (جوان 2017)، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، ص ص 230– 246.

[2] مفتاح بلعيد غويطة، "العلاقات الطرابلسية الجزائرية (1711– 1830م) حسب وصف بعض معاصريها"، **مجلة كلية الأداب**، ع 36، (2012)، جامعة بنغازي، ليبيا، ص ص 254– 284.

[3] المرجع نفسه، ص ص 254– 284.

[4] نفسه، ص ص 254– 284.

الصحراوية وكانت تتم خاصة بين المدن الصحراوية[1]، ومن أبرز السلع المتبادلة بين طرابلس والجزائر أبرزها المواد الغذائية والعبيد والأقمشة، بالإضافة إلى الشالات الكشميرية، وكان تبادل هاته السلع عن طريق البحر من موانئ الجزائر وطرابلس مرورا بالموانئ التونسية.

كانت السلطة الجزائرية تفرض على البضائع المحملة على السفن 5% على الواردات و29% على الصادرات، وهذه الأرقام تخضع للتعديل، فمثلا سنة 1817 فرض الداي عمر باشا ضريبة على الصادرات وصلت إلى 10%[2].

– مع الدول المشرقية:

أ– مع مصر:

تميزت علاقة الجزائر مع الدول الإسلامية المجاورة بأنّها علاقات طيبة ولاسيما مع مصر، فعندما تعرضت للحملة الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت أعلن الداي مصطفى باشا (1798- 1805م) العداء لفرنسا، وألقى القبض على المقيمين الفرنسيين في الجزائر ووضعهم في السجن مع قنصلهم، ولم يكن هذا موقفه لوحده وإنّما كان الرأي العام المحلي في الجزائر مساندا ومتضامنا مع مصر في حربها ضد المستعمر الفرنسي، كذلك الموقف العثماني الذي جاء مؤيدا للموقف الجزائري الرافض لهذا العدوان الفرنسي[3].

وقد ذكر أحمد الشريف الزهار في مذكراته مادحا لموقف تفاعل الجزائر ووقوفها مع مصر في حربها ضد الفرنسيين قائلا: «ولما أخذ الفرنسيين مصر وبلغ خبر ذلك إلى مصطفى باشا، استدعى القنصل الفرنسي وسأله عن ذلك، فأخبره بأنّهم أخذوها فاغتاظ الأمير لذلك، وأمر أن يجعلوا قيد الحديد برجله وأن يخدم الحجر مع الأسرى، واستدعى جميع قناصل فرنسا الذين بالجزائر مثل عنابة ووهران، وعندما قدموا وضع القيود في أرجلهم مثل صاحبهم، يخدمون الحجر، وعندما بلغ خبرهم

[1] صالح بوسليم، عبد القادر علون، "تجار القوافل الصحراوية بين الجزائر وطرابلس الغرب على العهد العثماني"، **مجلة آفاق للعلوم**، ع 10، (جانفي 2018)، جامعة الجلفة، ص ص 331- 342.

[2] مفتاح بلعيد غويطة، المرجع السابق، ص ص 254- 284.

[3] سناء عارف سقور، المرجع السابق، ص ص 397- 417.

لفرنسا كتب رجالها للسلطان فبعث لمصطفى باشا ليطلقهم، فرجعوا لبلادهم وبقي مع الفرنسيين في العداوة إلى أن فتح الله مصر»[1].

وفي إطار التبادل التجاري بين الجزائر ومصر، فقد أصبحت مدينة الجزائر على اتصال مباشر مع العديد من الموانئ المشرقية لاسيما الإسكندرية[2]، فكانت تأتي سفينة واحدة من الإسكندرية إلى الجزائر تحمل معها البن والأرز، وقدرها "فونتير دو بارادي" بثلاثمائة ألف ليرة[3]، أما صادرات الجزائر فقد اشتملت على أنواع من الشاشية المحلية والزرابي، والحبال والبرانس وبعض الأنواع من الإنتاج الزراعي[4].

ب– مع بلاد الحجاز:

شهدت علاقة دار السلطان مع بلاد الحجاز، روابط روحية وتقاليد إسلامية، تمثلت في هدايا الحرمين الشريفين، ذلك أنّ الحكام الأتراك بالأيالة الجزائرية كانوا يولون هذه الهدايا عناية خاصة، يدفعهم إلى ذلك شعورهم الديني وسعيهم لكسب تعاطف الأهالي.

وتمثل الهدايا الحرمين، من المنظور المالي، أحد وجوه الإنفاق باعتبارها مساهمات مالية ترسل إلى الحرمين الشريفين بمكة والمدينة لتصرف في خدمة العلم والثقافة، أو توزع على الأعيان والأشراف، أو ينتفع بها بعض الحكام، كما أنّها توزع على الفقراء والمجاورين لتلك الربوع[5]...

وتخضع هدايا الحرمين الشريفين إلى أنظمة وأحكام خاصة بها، وتؤطرها مؤسسات الأحباس الخاصة بها، حيث نجد وكيل مؤسسة أحباس الحرمين الشريفين بالجزائر هو الذي كان يتولى إرسال هدايا الحرمين باسم داي الجزائر إلى حكام البقاع المقدسة، وقد كان وكيل الحرمين بمدينة الجزائر يساهم كل سنة بألفي محبوب يرسلها إلى البقاع المقدسة[6].

---

[1] أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 76.

[2] ناصر الدين سعيدوني، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الجزائر– تونس– طرابلس الغرب) من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري/ من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي، **حوليات الأداب والعلوم الاجتماعية**، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 1431هـ/ 2010م، ص 40.

[3] نادية فتيسي، المرجع السابق، ص 272.

[4] ناصر الدين سعيدوني، الأوضاع الاقتصادية، ص 42.

[5] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، ص 137.

[6] المرجع نفسه، ص 138

ثانيا: علاقات دار السلطان مع العالم المسيحي.

1– العلاقات مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية:

أ– علاقات دار السلطان مع الدول الأوروبية:

كانت العلاقة بين الجزائر والدول الأوروبية خلال فترة حكم الدايات (1671/ 1830م) تتأرجح بين الحرب من جهة والسلم والأمن من جهة أخرى، حيث كانت الجزائر الأكثر تأثيرا في اتخاذ قرارات الحرب والسلم، لما تمتعت به من قوة وذلك باعتراف الدول الأوروبية نفسها، وعلى الرغم من الطابع العدائي الذي اتسمت به العلاقات الجزائرية الأوروبية، غير أنّه قامت العديد من العلاقات السلمية بين الجزائر وأغلب الدول الأوروبية كفرنسا وإنجلترا وإسبانيا وهولندا والدنمارك وغيرها[1].

1– مع إسبانيا:

كان طابع العلاقات بين إسبانيا والجزائر طيلة ثلاث قرون متوالية بين الحرب الفعلية المتواصلة، ولم توقع بينهما إلاّ معاهدتان طوال تلك الفترة[2].

لقد ظل حكام الجزائر طيلة القرنين 16م و17م يحاولون تحرير مدينة وهران والمرسى الكبير من الاحتلال الإسباني، لأنّهما يشكلان آخر عقبة لإتمام وحدة أيالة الجزائر، فحاول حكام الأيالة في بداية القرن 18م خاصة الداي محمد بكداش[3] (1707/ 1710)، الذي فكر في تحرير مدينة وهران والمرسى الكبير، وعقد العزم على محاربة إسبان وهران مستغلا في ذلك الأوضاع الخارجية التي كانت تصب في مصلحته[4]، مستعينا في ذلك بباي الغرب مصطفى بوشلاغم الذي كان يحمل نفس نفس الطموح[5]، ففي خريف عام 1707م أعد الداي محمد بكداش حملة عسكرية ضد إسبان وهران

---

[1] سناء عارف سقور، المرجع السابق، ص ص 397- 417.

[2] مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م، ط1؛ الجزائر: شركة دار الأمة، 2007، ج1، ص 126.

[3] **محمد بكداش**: هو محمد خوجه بكتاش تولى الحكم في 28 ذي القعدة 1118هـ (1707)، وقتل بكتاش خوجه في قصره يوم السبت 21 محرم 1122هـ (1710). **ينظر**: حسين بن رجب شاوش ابن المفتي، تقييدات ابن المفتي في تاريخ بشاوات الجزائر وعلمائها، ط1؛ الجزائر: بيت الحكمة، 2009، ص ص 59- 60.

[4] طاهر تومي، **العلاقات الجزائرية الإسبانية ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر على ضوء المصادر المحلية**. رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2014 – 2015، ص ص 208- 209.

[5] المرجع نفسه، ص 209.

وهران والمرسى الكبير، وتمكنت من تحريرها فيما بين 08 سبتمبر 1707 و06 أفريل 1708، واعتقلت عددا كبيرا من الإسبان يقدر عددهم بحوالي ألفي أسير[1]، ولكن سرعان ما استعادها الإسبان مرة أخرى وظلوا بها إلى أن تمكن الباي محمد الكبير من تحريرها نهائيا سنة 1792م[2].

وظل التلويح بالقوة العسكرية تجاه الجزائر هو التقليد الغالب على السياسة الإسبانية، لذلك قررت القيام بالعمل العسكري للقضاء على تهديدات الجزائر على السواحل والتجارة الإسبانية في تلك الفترة، ولتحقيق مبتغاها قامت في العقدين الأخيرين بثلاث حملات عسكرية هي[3]:

– حملة الكونت أوريلي 1775م: كانت الحملة قوية الدعم نظرا للاستعدادات الضخمة والإمكانيات البشرية والعسكرية حوالي عشرين ألف رجل، وحوالي ثمانمائة فارس، وتسعمائة مدفعي مع مدافعهم وعددا كبيرا من السفن، وقد كانت الحملة تشكل منظرا مهيبا إلاّ أنّها فشلت فشلا ذريعا[4].

– حملتا دون أنطونيو بارسيلو على مدينة الجزائر ما بين 1783م– 1784م:

– الأولى في الفاتح أوت 1783:

قاد الإسبان مرة ثانية حملة بقيادة أنطونيو بارسيلو عام 1783م، وذلك بعد رفض الجزائر طلبها في السلم، وقد جهز فيها حوالي 76 سفينة قامت بقصف مدينة الجزائر بالمدفعية لتحدث أضرارا كبيرة فيها، وقد استمر القصف تسعة أيام متتالية عام 1783 غير أنّ الجزائر لم تسقط أمام الإسبان[5].

---

[1] يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا (1500م– 1830م)، ط.خ؛ الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع، 2009، ص 95.

[2] نادية فتيسي، المرجع السابق، ص 186.

[3] محمد بن موفقي، "الصراع الأوروبي الجزائري أواخر العهد العثماني– الحملات الإسبانية على الجزائر أنموذجا (1775– 1784م)"، **مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية**، ع 10، (دت)، جامعة الجلفة، ص ص 83– 94.

[4] جون بـ وولف، المرجع السابق، ص 403.

[5] سناء عارف سقور، المرجع السابق، ص ص 397– 417.

– الثانية في 1784:

وفي 09 جوان 1784م قاد الأميرال بارسيلو حملة ضد الجزائر بـ130 سفينة كبرى في تكتل وتحالف مع فرسان مالطا ونابولي، لكنهم فشلوا هذه المرة أيضا وكانت آخر محاولة لهم ضد الجزائر نهائيا.

واضطر ملك إسبانيا إلى عقد معاهدة مع داي الجزائر، وإلى القبول بأقسى الشروط سنة 1785م[1].

في 05 جوان 1785م جاء إلى الجزائر وفد إسباني للتفاوض لعقد معاهدة سلم، ولكن الداي محمد عثمان رفض عقد معاهدة معهم ودامت المفاوضات سنة كاملة، إلا أن عقدت معاهدة السلم والصداقة بين الداي محمد عثمان وملك إسبانيا دون كارلوس الثالث في الجزائر يوم 14 جوان 1786[2]، تلتزم إسبانيا بمقتضاها بتسليم وهران والمرسى الكبير للجزائريين، ودفع مقادير معينة من المال للجزائر مقابل حصولها على السلام، وعلى أن تعاملها الجزائر معاملة الدولة المسالمة، لكن هذه الاتفاقية التي صادقت عليها حكومة إسبانيا لم تنفذ، وذلك من أجل عزم الإسبان على عدم إخلاء وهران وتسويفهم في تنفيذ بقية البنود[3].

وبعدما تم عقد معاهدة أخرى بين البلدين في 12 جويلية 1791م لتضع حدا لحالة التوتر والعداء بينهما، ولاسيما بعد أن تمكنت الجزائر من تحرير مدينة وهران نهائيا من الاحتلال الإسباني عام 1792م[4]، حيث تم عقد المعاهدة السلمية بين الداي حسن والوفد الإسباني في الجزائر، صادق عليها الملك دون كارلوس الرابع في 16 ديسمبر، وبدأ الجلاء عن وهران والمرسى الكبير في اليوم (17 ديسمبر) وانتهى في يوم (24 فيفري 1792) وكانت هذه المعاهدة مرهقة لإسبانيا، حيث تلزمها زيادة عن الجلاء بدفع ضريبة سنوية قدرها 120 ألف جنية فضلا عن الهدايا (أسلحة، وسفن، وعتاد بحري)[5].

---

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 165.

[2] المرجع نفسه، ص 169.

[3] أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة، ص 520.

[4] سناء عارف سقور، المرجع السابق، ص ص 397- 417.

[5] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 176.

2– مع إنجلترا:

كانت علاقة الجزائر بإنجلترا علاقة تبادل مصالح ونفوذ، ولاسيما أنّ إنجلترا كانت تهدف دائما لتعكير صفو العلاقة الجزائرية الفرنسية، وتحاول بث الخلافات بينهما عن طريق قناصلها الموجودين في الأيالة[1]، إذ كانت بريطانيا المنافس الكبير لفرنسا التي كانت تحظى بامتيازات كبيرة في الشرق الجزائري، كانت تسعى بكل ما أوتيت من قوة للحصول على مثل تلك الامتيازات التي كانت فرنسا تتمتع بها[2]، وعموما تم عقد 18 معاهدة سلم وتجارة بين الجزائر وبريطانيا أهمها:

1– معاهدة سلم بتاريخ 10 أبريل 1682 بين الداي بابا حسن والملك شارل الثاني.

2– معاهدة سلم وتجارة بين جورج الأول ملك بريطانيا وعلي باشا داي الجزائر بتاريخ 29 أكتوبر 1716م.

3– معاهدة سلم وتجارة بتاريخ 1 يناير 1796م بين الداي حسن وجورج الثالث.

4– هدنة بين الجزائر وبريطانيا في عهد الداي عمر وجورج الثالث بتاريخ 28 أوت 1816م[3].

عرفت الجزائر في أواخر القرن 18م وبداية 19م نوعا من الاستقرار نتيجة للمعاهدات التي أبرمتها مع بعض الدول الأوروبية، وقد استغلت الجزائر الظروف الدولية المتمثلة في الحروب الأوروبية لكي تجدد قطع أسطولها، ولكن بمجرد أن توقفت الحروب الأوروبية تحالفت تلك الدول من أجل وضع حد لنشاط الأسطول البحري الجزائري[4].

وكانت إنجلترا قد وعدت الداي من قبل بأنّ أسطولها سيتولى حماية الجزائر من الاعتداءات الأجنبية ولكنها لم تلتزم بوعودها، إذ سرعان ما هاجم الأسطول الأمريكي مدينة الجزائر، كانت إنجلترا من بين الدول التي خططت للقضاء على قوة الجزائر البحرية[5].

وفي الوقت الذي كانت فيه الجزائر تخوض غمار الحرب ضد الولايات المتحدة الأمريكية، اجتمعت الدول الأوروبية في فينا أواخر عام 1814م قصد تسوية الخلافات والقضايا الأوروبية

[1] سناء عارف سقور، المرجع السابق، ص ص 397– 417.

[2] نادية فتيسي، المرجع السابق، ص 216.

[3] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص ص 188– 196.

[4] حنيفي هلايلي، العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الأيالة 1815/1830م،ط1؛ الجزائر: دار الهدى، 2007، ص 11.

[5] المرجع نفسه، ص 11.

الناجمة عن الحروب النابليونية، وقد تعرض المؤتمرون إلى قضية القرصنة المغاربية، حيث سلم الأميرال الإنجليزي "سيدني سميث" مذكرة إلى المؤتمرين، ألح فيها على ضرورة القضاء على قراصنة الدول المغاربية[1].

– الحملة الإنجليزية– الهولندية 1816م:

بعد انعقاد مؤتمر فينا تعهدت بريطانيا بتنفيذ قراراته فجهزت حملة ضد الجزائر بقيادة إيكسموث يوم 28 جويلية 1816م، ولما وصل جبل طارق انضم إليه الأسطول الهولندي بقيادة "فان كابلان"[2]، ووصل إلى ميناء الجزائر يوم 26 أوت، حيث وجه إيكسموث إنذارا إلى الداي بأن يعلن عن إلغاء القرصنة واسترقاق المسيحيين، وأعطى له مهلة نصف يوم، ولما لم يرضخ الداي لتهديدات الحملة وشروطها تم قذف المدينة بمجموعة كبيرة من القذائف[3]. (ينظر الملحق رقم 05 ص 92).

بعد انتهاء المعركة صرح اللورد إكسموث بأنّه لم يعلن الحرب لتدمير المدينة، وطلب في مقابل الصلح إطلاق سراح جميع العبيد المسيحيين وإعادة مبلغ 350.000، كان ملك نابولي وسردانية قد دفعاه فدية لرعاياهم، كما طلب بتنازل الأيالة في المستقبل عن حقها في استرقاق رعايا الدول المسيحية، سارعت السلطات الجزائرية إلى قبول هذه الشروط لإبرام الصلح، كما اضطرت الأيالة عقد معاهدة سلام مع هولندا بنفس الشروط، التي عقدت على أساسها المعاهدة الجزائرية البريطانية[4].

– الحملة الإنجليزية الثانية 1824:

جاءت كرد فعل على قطع الداي علاقته مع القنصل الإنجليزي ماك دون وطرده في أوائل سنة 1824م[5]، وفي 23 فبراير 1824م توجه الأسطول الإنجليزي بقيادة الأميرال هاري نيل إلى مدينة

---

[1] أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800م– 1830م)، ط1؛ الجزائر: دار الكتاب العربي، 2011، ص 147.

[2] فاطمة بن عيسى، "الحملة الإنجليزية الهولندية على إيالة الجزائر 1816م من خلال وثائق مركز الأرشيف الوطني الجزائري ووثائق المكتبة الوطنية"، **مجلة التاريخ المتوسطي**، ع 02، (شهر ديسمبر 2020)، جامعة وهران، ص ص 228– 248.

[3] يحي بوعزيز، علاقات الجزائر، ص 121.

[4] وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816م– 1824م)، (تع وتق: إسماعيل العربي)، دط؛ الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، دت، ص 157.

[5] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 146.

الجزائر بأسطول متكون من 23 سفينة، مدعيا مطالبة الداي "بتعويض الإهانة التي تعرض لها القنصل والاعتراف بتفوق إنجلترا على القوى الأخرى، بالإضافة إلى دفع غرامة..." إلاّ أنّ الداي حسين رفض تهديدها، وانسحب الأسطول الإنجليزي دون نجاح كبير[1].

3– مع فرنسا:

تميزت العلاقات الجزائرية الفرنسية في بداية عهد الدايات، خاصة ما بين سنتي 1674م و1675م بهدوء وسلم ومصالحة ظرفيين، وهذا راجع إلى وضع الجزائر داخليا، واهتمام الرياس الجزائريين بمهاجمة سواحل كلابريا وصقلية وإيطاليا ونابل وإسبانيا، وحتى السواحل البرتغالية.

وخير دليل على هذا التقارب هي رسالة الداي محمد للملك "لويس الرابع عشر"[2] المؤرخة في 17 فيفري 1675م، وجدناها تضمنت عديد عبارات المودة والاحترام، إضافة لذلك أشار الداي إلى هذه الفترة واصفا إياها بفترة السلم والاتفاق مع الفرنسيين، بالرغم من اعتقال الجزائريين لـ25 أسير فرنسي ورفض الجزائر إطلاق سراحهم[3].

ثم توترت العلاقات بين فرنسا والجزائر سنة 1682م وثار الديوان الجزائري وقرر إعلان الحرب ضد فرنسا، فاستولى الجزائريون على 29 سفينة فرنسية بما فيها وأسروا 300 نسمة، وقد انتهز الإنجليز فرصة قيام الحرب بين فرنسا والجزائر، فأبرموا معاهدة مع الجزائر، وعلى إثر هذه المعاهدة أمر ملك فرنسا "لويس 14" وزير البحرية الفرنسية بغزو الجزائر، فاستعد "دوكين" وجهز أسطولا ضخما وتوجه به صوب الجزائر[4].

– حملة دوكين الأولى 1682م:

وصل الأسطول الفرنسي في أواخر أوت 1682م إلى الشواطئ الجزائرية، ثم اقترب من المدينة وشرع في قنبلتها بدون انقطاع، وبقي هناك راسيا حوالي شهر حتى 12 سبتمبر، وتوقفت هذه الحملة

---

[1] Moulay Belhamissi, Marine et marins d'Alger (1518- 1830), bibliothèque nationale d'Algérie, 1996, tome 2, p 81.

[2] **لويس الرابع عشر**: الملقب بلوقران ومعناه العظيم، تولى الملك سنة 1650م وتوفي بتاريخ 1 سبتمبر 1720م بعد ملك دام 72 سنة. **ينظر**: الأغا بن عودة المزاري، المصدر السابق، ج2، ص 69.

[3] محمد الأمين عطلي، **نشاط البحرية الجزائرية في القرن السابع عشر وأثره في العلاقات الجزائرية الفرنسية**. رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة غرداية، 2011– 2012، ص 140.

[4] محمد بن ميمون الجزائري، المصدر السابق، ص 19.

بعد سوء الأحوال الجوية مما اضطر دوكين لمغادرة الجزائر[1]، مخلفا وراءه خراب لأكثر من خمسين منزلا وقتل أكثر من خمس مائة جزائري، وحرق جزء هام من الأسطول البحري الجزائري[2]، وكانت هذه الحملة فاشلة وهذا ما دفع بـ"لويس 14" أن يأمر بغزو الجزائر مرة أخرى ليمحو عار الفشل[3].

– حملة "دوكين" الثانية 1683 وعقد الصلح في 25 أفريل 1684م:

غادر دوكين ميناء طولون في 06 ماي 1683م مرة ثانية، متوجها نحو الجزائر مع 20 سفينة و07 غليوطات و32 فلوته وتارتان، وكان القصف هذه المرة عنيفا جدا، ورغم هذا إلاّ أنّ الداي بابا حسن رفض الاستسلام[4]، ويذكر ابن رقية التلمساني: «خاف الداي بعد أن سقطت بومبتان على بيته، حيث سارع بدون مشورة أحد لإبرام الصلح مع الفرنسيين، على أن يطلق جميع الأسرى الفرنسيين الموجودين بالمدينة وكان عددهم 550 أسيرا، إضافة إلى دفع ضريبة الحرب قدرت بـ300 ريال متاع الميزان»[5].

أدى قرار الداي إلى غضب الرياس، فبعد اجتماع الداي بالديوان وإخبارهم بما جرى عبّر ميزمرتو عن غضبه، وأخبر الحضور أنّ القائمين الجبناء على البلد تسببوا في دمار المدينة، معارضا فكرة إرجاع الممتلكات التي أخذت من الفرنسيين، فاغتالوا الداي ليلا وفي الصباح قاموا باختيار ميزمرتو دايا على الجزائر[6].

أعلن الداي موزمورتو حربا شعواء على الأسطول الفرنسي، فرجع الأسطول إلى ميناء طولون، بعدما خلف وراءه خسائر جسيمة في ميناء الجزائر وبنيان المدينة، وقتل 400 جزائري أثناء هذا الهجوم.

---

[1] محمد بن ميمون الجزائري، المصدر السابق، ص 19.

[2] De Grammont (H-D), relations entre la France et régence d'Alger au XVIIe siècle, 4^{0} partie : les consuls lazaristes et le chevalier d'Arvieux (1646- 1688), **in R.A**, Année, p p 6- 9.

[3] محمد بن ميمون الجزائري، المصدر السابق، ص ص 19– 20.

[4] بلقاسم قرباش، **الأسرى الأوروبيون في الجزائر خلال عهد الدايات (1671م– 1830م)**. أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة اسطمبولي، معسكر، 2015– 2016، ص 71.

[5] ابن رقية التلمساني، المصدر السابق، ص 130.

[6] بلقاسم قرباش، المرجع السابق، ص 72.

وفي سنة 1684م توسلت فرسانا بالسلطان العثماني أن يتدخل بينها وبين الجزائر من أجل إبرام صلح، فتدخل السلطان وأجرى صلح بين الطرفين لمدة مائة سنة[1].

– حملة دوستري 29 جوان 1688م ومعاهدة الصلح 25 سبتمبر 1689:

في عام 1688م أعاد لويس 14 الكرة ووجه الأميرال دوستري على رأس حملة كبيرة قذفت مدينة الجزائر، ولكن الجزائريين صمدوا في الدفاع وقبضوا على القنصل والجالية الفرنسة وقتلوهم جميعا، وأرغموا الفرنسيين على الدخول في مفاوضات طويلة انتهت بتوقيع صلح طويل الأجل يوم 25 سبتمبر 1689م[2].

كما قامت البحرية الجزائرية بالدفاع عن المراكب الفرنسية في البحر المتوسط، وأنقذوا سفينة فرنسية هاجمتها القوات الإسبانية عام 1795م، غير أنّ تلك العلاقات الودية الطيبة ما لبثت أن توقفت وتعكرت العلاقات بينهما، بعدما قام نابليون بونابرت بقيادة الحملة الفرنسية على مصر عام 1798م، فقطعت الجزائر علاقاتها مع فرنسا بأمر من السلطان العثماني، بل وأعلنت الحرب عليها.[3]

– نشأة الديون الفرنسية:

أقرض الداي حسن لفرنسا مبلغا من المال قدره 200.000 مليون فرنك بدون فائدة لمدة سنتين خلال عام 1796م، كما سمح لشركة بكري- بوشناق بيعهم كميات معتبرة من الحبوب، وبلغت قيمة تلك الحبوب التي زودت بها الشركة اليهودية حكومة الجمهورية الفرنسية في الفترة الممتدة ما بين 1794م- 1796م من القمح مليوني فرنك فرنسي، وفي سنة 1798م موّنت نفس الشركة الجيش الفرنسي بمالطة بكميات أخرى من القمح، وكان التسديد بالآجال[4].

بدأت المطالبة بديون شركة بكري- بوشناق من قبل الداي مصطفى باشا، وذلك بتسليم المبلغ ليسمون أبوقية ممثل الشركة في باريس، وطرحت السلطات الجزائرية مسألة تسديد ديون التاجرين كشرط أساسي لعودة العلاقات السلمية بين الطرفين، وثبت هذا الالتزام في معاهدة الصلح المبرمة في 27 ديسمبر 1801م، غير أنّ الحكومة الفرنسية لم تدفع المبلغ كاملا، ويمكن اعتبار الفترة الممتدة

[1] محمد بن ميمون الجزائري، المصدر السابق، ص 20.

[2] يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ، ص 103.

[3] سناء عارف سقور، المرجع السابق، ص ص 397- 417.

[4] نادية فتيسي، المرجع السابق، ص 436.

بين سنتي 1803م و1813م على أنّها مرحلة تعفن بالنسبة لهذه المشكلة، فالجزائر لم تعد مصدرا لتصدير الحبوب إلى فرنسا بسبب موجة الجفاف التي اجتاحت البلاد[1].

وقد شهدت العلاقات بين الجزائر وفرنسا في الفترة الممتدة بين عامي 1798م- 1815م حالة من القلق والتوتر، ولاسيما بعد أن قام والي الجزائر باسترداد امتياز صيد المرجان من الفرنسيين، وتأجيره للإنجليز لمدة 10 سنوات مما زاد الخلاف بين البلدين، وبدأ إمبراطور فرنسا نابليون يفكر بشكل جدي في الاستيلاء على الجزائر[2].

لم يرجع ذلك الهدوء النسبي الذي ميز العلاقات بين البلدين خلال القرن 18م إلى حين سقوط نابليون وعودة أسرة آل بورون[3] إلى الحكم، فأعيدت مراكز التجارة إلى الفرنسيين عام 1817م، وفي عام 1820م تم عقد اتفاق آخر بين الجزائر وفرنسا تضمن أجر استغلال الباستيون، الذي حدد بحوالي 157 ألف فرنك يدفع سنويا لخزينة البلاد[4].

– حادثة المروحة وبداية الحملة:

تطورت مسألة الديون حتى إذا كان عيد الفطر جاء القناصل لتهنئة الداي، وكانت مناسبة ليحدث الداي حسين باشا فيها قنصل فرنسا عن تماطلها في تسديد الديون، فلما رد دوفال على الداي في غير أدب أشار إليه الداي بمروحة كانت في يده، واعتبرت فرنسا ذلك مساسا بكرامتها وضربا لهيبتها، فكان حصارها للجزائر عام 1827م[5] قبل أن تعلن الحملة بشكل رسمي في عام 1830م.[6] (ينظر الملحق رقم 06 ص 93)

---

[1] حنيفي هلايلي، العلاقات الجزائرية، ص ص 50- 51.

[2] سناء عارف سقور، المرجع السابق، ص ص 397- 417.

[3] **أسرة آل بورون:** أسرة ملكية حكمت فرنسا وإسبانيا والصقليتين، اتخذت اسمها من قلعة بإقليم بوربونيا، ويعد هنري الرابع (1553-1610م) أول ملوكها حكمت ذريته فرنسا في ما عدا الفترة ما بين (1791- 1814م) لتعود حتى عام 1830م، عندما تمت الإطاحة بآخر ملوكها شارلر العاشر عام 1830م. **ينظر:** فطوم خطاب، **التحالف الأوروبي وتجدد العلاقات الجزائرية الفرنسية (1800م-1830م)**. رسالة ماجستير في تاريخ الدبلوماسية والعلاقات الدولية خلال القرنين التاسع والعشرين، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2014- 2015، ص 07.

[4] سناء عارف سقور، المرجع السابق، ص ص 397- 417.

[5] كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص 121.

[6] سناء عارف سقور، المرجع السابق، ص ص 397- 417.

4– مع هولندا:

تعرضت الجزائر لاعتداءات بحرية عدة من هولندا، كما كانت بينهما اتفاقيات ومعاهدات كثيرة، حيث عقدت الجزائر وهولندا خلال عهد الدايات حوالي عشر معاهدات، ومن أشهر تلك المعاهدات وأهمها[1]:

– معاهدة 1679م بموادها الواحد والعشرين، وهي أول معاهدة وقع عليها الهولنديون ووافقوا فيها على دفع "الإتاوة"، والتي وصفها القنصلان الفرنسي والإنكليزي بأنّها "مخجلة"، وأساس المعاهدة كان اتفاقا على منح داي الجزائر المدافع الثقيلة، كور المدافع، والبنادق والرصاص والبارود والحبال والأشرعة وغيرها من المعدات البحرية[2].

– معاهدة سلم بتاريخ 28 أوت 1816 بين الداي عمر وفيلهيلم الأول أورانغه ملك هولندا.

– ومن أشهر الغارات الهولندية ضد الجزائر الحملة الهولندية البريطانية المشتركة، التي قادها عن هولندا الأميرال "فان كابلن" وعن بريطانيا الأميرال اللورد إيكسموث يوم 27 أوت 1816، في غياب الأسطول الجزائري وباستعمال الحيلة، وهي رفع العلم الأبيض برسم المفاوضات[3].

5– مع الدنمارك:

تطورت العلاقات السلمية بين الجزائر في عهد "الداي إبراهيم باشا" المعروف "كوجوك" أو "كوتشوك" (1745– 1748م)، وممثل ملك الدنمارك والنرويج كرستيان السادس توجت بمعاهدة سنة 1746م، احتوت على 22 بندا وهي شبيهة بمعاهدة السويد، وبموجبها منحت صلاحيات عدة للقنصل الدنماركي في الجزائر أهمها: البند السادس عشر الذي ينص على أنّ القنصل هو الذي يفصل النزاع بين الدانماركيين في الجزائر[4].

قدم القنصل الدنماركي "هامكين" تقاريرا مفصلة عن الهدايا، التي تقدمها الدول الأوروبية للجزائر من أجل الحصول على امتيازات وشراء السلام لسفنها، وحث ملك الدنمارك وغرفة التجارة

---

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 115.

[2] جون بـ وولف، المرجع السابق، ص 337.

[3] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص ص 116– 125.

[4] يوسف صرهودة، "العلاقات التجارية بين إيالة الجزائر ومملكة الدنمارك في نظر القنصل لودلف هامكين (1746م– 1751م)"، **مجلة عصور الجديدة**، م 10، ع 02، (جوان 2020)، جامعة أحمد بن بلة 01، وهران، ص ص 229– 248.

والاقتصاد على منافسة الدول الأوروبية لتقديم أفضل الهدايا، واستمرت الجزائر في فرض شروطها لبيع السلم مع الدنمارك[1]، وهذا ما ذكره المؤرخ عزيز سامح آلتر: «في سنة 1747م قدمت الدنمارك أربعين مدفعا وأربعين مدفعا وأربعين مدفع هاون وستمائة قنبلة وعشرين ألف قذيفة، وكمية من لوازم الإنشاءات، ولكن الجزائريين رفضوا قبول مدافع الهاون المصنوعة من الحديد الصلب، واشترطوا أن تكون مصنوعة من البرونز وهددوهم بقطع العلاقات إذا خالفوا ذلك»[2].

توترت العلاقات السلمية بين البلدين ما بين سنتي (1769م- 1770م) بسبب عدم خضوع الدنمارك لأوامر الداي برفع الضرائب السنوية، فأعلن عليها الحرب في 14 أوت 1769م رغم معارضة الباب العالي لتصرف الباشا، إلاّ أنّه أصر على موقفه بسبب تأخر الدنمارك في تقديم الهدايا، ونتيجة لذلك أعدت الدنمارك حملة ضد مدينة الجزائر قادها الأميرال "كاعس Kaàs"[3] خلال شهر جويلية سنة 1770م، وأراد قنبلة الجزائر، ولما رأى أنّ المدفعية الجزائرية كانت له بالمرصاد قرر الانسحاب، ثم اضطر الدانمارك إلى عقد معاهدة جديدة مع الجزائر دفع فيها الدانمارك للجزائر إتاوة مرهقة سنة 1771م[4].

6- مع البرتغال:

شهدت العلاقة بين الجزائر والبرتغال خلال عهد الدايات تراوحا بين السلم والتوتر، حيث عرفت توترا خطيرا خلال الثلث الأخير من القرن الثامن عشر والعقد الأول من القرن التاسع عشر، وخاصة بعد إبرام معاهدة 1786 ولا شك أنّ ذلك يعود بالدرجة الأولى رفض البرتغال دفع الضرائب، فقد تمكن البحارة الجزائريون من غنم 16 سفينة برتغالية وأسر 188 أسيرا، بالإضافة إلى كميات معتبرة من السلع، ونتيجة لما تعرضت له البرتغال سعت إلى التوصل لإبرام هدنة مع الجزائر عن طريق وساطة مغربية لكن فشلت[5].

---

[1] يوسف صرهودة، المرجع السابق، ص ص 229- 248.

[2] عزيز سامح آلتر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، (تر: محمود علي عامر)، ط1؛ بيروت: دار النهضة العربية، 1989، ص 510.

[3] نادية فتيسي، المرجع السابق، ص 213.

[4] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 100.

[5] عبد القادر فكاير، "علاقات الجزائر مع البرتغال خلال الفترة العثمانية"، **مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، م 11، ع 02، (دت)، جامعة الجزائر 2، ص ص 309- 324.

وفي سبتمبر 1793م نجحت الدبلوماسية الإنجليزية في إقناع الجزائر والبرتغال لعقد هدنة، غير أنّه في عام 1794م نشبت الحرب من جديد بين البرتغال والجزائر[1]، وتجددت المواجهات البحرية بين الطرفين ابتداء من سنة 1796، وخاصة المواجهات العنيفة التي حدثت خلال سنوات 1799م، 1802م، 1803م، وظلت هذه الحروب مستمرة إلى غاية سنة 1810م، حيث كان الرايس حميدو قائد أغلب هذه العمليات، وقد أبرمت هذه السنة هدنة بوساطة بريطانية، ثم أتبعت بمعاهدة سنة 1813م[2]، وهي معاهدة سلم وقعت يوم 14 جويلية 1813 بين الداي الحاج علي والملكة ماريا الأولى[3]، واحتوت هذه المعاهدة على 16 مادة، دفعت البرتغال بموجبها إلى الجزائر مبلغا إضافيا قدره نصف مليون دولار، كما تعهدت بأن تدفع ضريبة سنوية قدرها 24.000 دولار، بالإضافة إلى الهدايا القنصلية التقليدية وهدايا فترة كل سنتين[4].

7– مع السويد:

تميزت العلاقات بين الجزائر والسويد بالسلم والصداقة، وكان من مظاهر العلاقات السلمية بين البلدين عقد أول معاهدة يوم 05 أفريل 1729م، بين الداي كورد عبدي باشا وملك السويد فريدريك الأول احتوت على 22 مادة[5]، ونصت على إقرار السلم والصداقة بين البلدين وإيقاف أعمال القرصنة، وضمان حرية المعاملات التجارية مع إعفاء السلع الخاصة بصناعة الأسلحة والأسلحة الجاهزة من الرسوم الجمركية، كما نصت على تسهيل عمليات فدية الأسرى السويديين في الجزائر، ومنحت القنصل السويدي حق الفصل في النزاعات التي تنشب بين مواطنيه في الجزائر[6].

ثم عقدت معاهدة ثانية مع السويد هي: معاهدة سلم وتجارة بين مملكة السويد وأيالة الجزائر في عهد غوستاف أدولف الرابع والداي حسن في 25 ماي 1792، وهي تجديد للمعاهدة الأولى،

[1] أرزقي شويتام، نهاية الحكم، ص ص 134- 135.

[2] عبد القادر فكاير، المرجع السابق، ص ص 309- 324.

[3] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 93.

[4] عبد القادر فكاير، المرجع السابق، ص ص 309- 324.

[5] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص ص 102- 107.

[6] صالح عباد، المرجع السابق، ص 155.

وكانت تدفع السويد إتاوة للجزائر (ضريبة سنوية، الأسلحة والأسلاك، والأعمدة، البارود، القنابل...)، وذلك مقابل حماية سفنها[1].(ينظر الملحق رقم 6 ص 93)

8- مع الإمارات الإيطالية:

كانت الأمور تسري بصورة شبه عادية حتى نهاية عقد العشرينات من القرن 18، حيث أسرعت كل من إنجلترا وهولندا والسويد لإبرام صلح مع الجزائر عام 1730م، ولم يبقى إلاّ فرسان مالطة يواصلون الاعتداء على الأساطيل والبحارة الجزائريين، فتصدى لهم الرياس في كل مكان وهاجموا شواطئ رويسلون وأسروا أربعة بواخر لهم، ومنه توترت العلاقات بين البلدين[2]، ثم تطورت العلاقات الجزائرية مع إيطاليا في إطار سلمي بعقد عدة معاهدات أهمها:

1- معاهدة هدنة مع جمهورية البندقية سنة 1763 بين الداي بابا علي وفردينان الرابع.

2- معاهدة سلم بين الداي عمر وملك الصقليتين فردينان الرابع في 03 أفريل 1816م.

وقد غلب الطابع الحربي في العلاقات بين الجزائر والإمارات الإيطالية، وكانت آخر حرب بينهما عام 1814م، حيث انضمت فيه الدول الإيطالية إلى حلف سباعي الذي تحالف ضد البحرية الجزائرية[3].

9- مع الإمارت الألمانية:

اعتمدت النمسا وساطة الباب العالي في تجديدها السلم مع الجزائر في أكتوبر 1748م، عندما توجه إليها الوفد النمساوي ومعه كابيجي باشي[4] مبعوث السلطان العثماني[5]، فعقدت بذلك بذلك معاهدة سلم وصداقة بين الداي محمد بكر والإمبراطور فرانسوة الأول، إمبراطور الإمارات الألمانية الرومانية المقدسة ودوف توسكانيا، وزوجته الإمبراطورة ماري تيريز ملكة المجر وبوهيميا (تشيكوسلوفاكيا)، وابنه الإمبراطور السابق شارل السادس بتاريخ 8 أكتوبر 1748م[6].

---

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص ص 77- 114.

[2] يحي بوعزيز، علاقات الجزائر، ص 97.

[3] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 88.

[4] **كابيجي باشي**: والمكلف بالعلاقات الخارجية من قبل السلطان العثماني. **ينظر**: عبد الهادي رجائي سالمي، "معاهدة السلام بين إيالة الجزائر ومملكة السويد عام 1729"، **مجلة أسطور**، ع 05، (يناير 2017)، قطر، ص ص 74- 114.

[5] المرجع نفسه، ص ص 74- 114.

[6] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 97.

ب– علاقة دار السلطان مع الولايات المتحدة الأمريكية:

سارعت أمريكا إلى الاهتمام بتكوين أسطول تجاري يربطها بالعالم التجاري القديم بعد إعلان استقلالها سنة 1776م[1]، إلاّ أنّه في سنة 1783م اعتقلت السفن الحربية الجزائرية سفينتين أمريكيتين في عرض المحيط الأطلسي، وبذلك أصبحت التجارة الأمريكية مهددة من طرف البحرية الجزائرية، وبقيت تواجه التهديد حتى سنة 1793م، حينما اعتقلت السفن الجزائرية في المحيط الأطلسي 11 سفينة تجارية أمريكية وأخذتها مع بحارتها إلى الجزائر، ولتحرير الأسرى الأمريكيين في الجزائر الذي بلغ عددهم 100 أسير، كلف الكلونيل هامفري الوزير الأمريكي في ليشبونة من قبل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بالدخول في مفاوضات مع الجزائر[2].

وفي عام 1795 ألح الداي حسن بفرض إرادته على الديوان بضرورة عقد السلم مع الولايات المتحدة الأمريكية، لأنّ الأجهزة البحرية والعتاد البحري الذي ستتلقاه الجزائر منها سيضمن استقلالها التام عن الدول الشمالية (الدنمارك– السويد– هولندا) فيما يتعلق بهذه الأمور، وبالتالي فلن يوجد هناك دافع للإبقاء على علاقات السلام معها مدة أطول مما تقضيه خدمة مصالح الأيالة، وفي هذه الحالة يمكن إعلان الحرب عن واحدة أو أخرى من هذه الدول على التوالي[3]، وعقدت الجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية في نفس السنة معاهدة:

– معاهدة سلم وصداقة يوم 5 سبتمبر 1795م بين الداي بابا حسن والرئيس جورج واشنطن، أمضاها عن الجزائر الداي بابا حسن وعن الولايات المتحدة الأمريكية المبعوث الخاص جوزيف دونالدسن، والقنصل العام لأمريكا في الجزائر وليام شالر[4]، يلتزم بمقتضاها الأمريكيون بدفع ضريبة سنوية قدرها 12.000 سلطاني من ذهب؛ أي ما يعادل مبلغ 21.600 دولار "64.800

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم،المرجع السابق، ص 216.

[2] وليام شالر، المصدر السابق، ص ص 128– 129.

[3] كاثكارت، مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب، (تر وتع: إسماعيل العربي)، دط؛ الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 193.

[4] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 229.

فرنك"، وكانت هذه الضريبة تدفع بدون انقطاع إلى غاية 1812م، ثم توقفت عن دفعها وأدى ذلك إلى اندلاع الحرب رسميا بين الدولتين سنة 1812م[1].

– حملة الولايات المتحدة الأمريكية على الجزائر عام 1815م:

قرر الكونجرس الأمريكي إعلان الحرب على الجزائر، وتم تجهيز أسطول حربي وأسندت قيادته إلى القباطين "بنبريدج Bainbridge وديكاتور Decatuer" لمهاجمة الجزائر[2]، ولما علم الداي عمر باشا في شهر جوان 1815 بخبر قدوم الحملة الأمريكية، والتي جاءت كرد فعل على قطعها للعلاقات مع أمريكا عام 1813م، أسرع لتجهيز مراكب بحرية للرايس حميدو[3]، وكلفه بالخروج إلى البحر لملاقاة هذه الحملة الأمريكية ومواجهتها، فقاد الرايس فرقاطتين ومركب بريك وعددا من البحارة واتجه إلى مضيق جبل طارق، والتقى بهذه الحملة الأمريكية يوم 17 جوان أمام رأس فاتة، ونشبت المعركة بينه وبينها وسقط صريعا[4]، حيث يذكر "ألبرت دوفولكس": «قابلت ثماني سفن حربية أمريكية فرقاطة جزائرية ثم جاءوا إلى الجزائر، وعندما انتشر الخبر حول هذا الحدث تحقق السلام في 22 رجب 1230هـ (الجمعة 30 جوان 1815)»[5].

كانت آخر معاهدة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية يوم 23 ديسمبر 1816م بين الداي عمر وجيمس ميديسون[6].

---

[1] علي تابليت، الرايس حميدو وأميرال البحرية الجزائرية (1770– 1815م)، دط؛ الجزائر: منشورات ثالة، 2006، ص ص 26– 27.

[2] أرزقي شويتام، نهاية الحكم، ص 144.

[3] **الرايس حميدو**: هو محمد بن علي الملقب بحميدو، ولد في حي القصبة بالجزائر العاصمة سنة 1770، وهو من عائلة جزائرية تعود جذورها إلى مدينة يسر، امتهن الخياطة ثم اصبح بحارا ثم ضابطا فرايسا، فقبطانا وقائدا عاما للأسطول الجزائري من 1797 إلى وفاته في 1815م. **ينظر**: إسماعيل توتة، يوسف صداقي، "الرايس حميدو وأول بحار محلي في أسطول الجزائر العثمانية (1770م– 1815م)"، **مجلة رؤى في الأداب والعلوم الإنسانية**، ع 01، (دت)، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، ص ص 79– 87.

[4] يحي بوعزيز، علاقات الجزائر، ص 119.

[5] Albert Devoulx, Le rais Hamidou- notice biographique sur le plus célèbre corsaire du XIIIe siècle de l'hégire d'après des documents authentiques et pour la plupart inédits, typographie Adolphe jourdan, Alger, 1859, p 115.

[6] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 240.

خاتمة

من خلال دراسة موضوع دار السلطان بين السلطة الداخلية والعلاقات الخارجية خلال فترة الدايات 1830/1671م، خلصنا إلى جملة من الاستنتاجات نوجزها فيما يلي:

أن دار السلطان تشكل ما يعرف بالإدارة المركزية في الجزائر خلال العهد العثماني، فكما هو معلوم أن دار السلطان هي مقر الداي الممثل الشرعي للسلطان العثماني في أيالة الجزائر، حيث يقوم هناك بتسيير شؤون البلاد، وقد قسمت البلاد إلى أربعة ولايات احدهما كان تحت سلطة الداي مباشرة، وتم تعيين حاكم محلي لكل من الولايات الثلاثة الباقية برتبة (باي).

كانت العلاقة بين دار السلطان مع البايلكات الثلاث مبنية على أساس التعاون المشترك، فكلاهما كان بحاجة إلى الآخر، سواء في المجال السياسي أو العسكري وحتى الاقتصادي.

كانت العلاقة بين الدايات و البايات في مختلف بايلكات الأيالة، لا تكاد تخرج عن التزامهم بواجباتهم اتجاه سلطان الجزائر وتتمثل أساسا في طاعة الأوامر وتقديم الضرائب في أوقاتها المحددة وبقيمتها المتفق عليها والتي تعرف بالدنوش.

استندت علاقة دار السلطان مع البايلكات، أساسا على امتثال البايلك اقتصاديا وذلك من خلال الضرائب المفروضة على البايلك، والتي جعلت الرعية تقع تحت عبء نظام السياسة الضريبية، وكان من نتائج ذلك ظهور تمردات وثورات محلية على مستوى البايلكات ضد السلطة المركزية، كثورة ابن الأحرش، والثورة التيجانية، والثورة الدرقاوية.

أما على الصعيد الخارجي، فنجد دايات الجزائر أصبحوا يتمتعون بقدر من السيادة الذاتية في تسيير شؤون الأيالة، وسعوا إلى تكوين علاقات خارجية إقليمية ودولية، دون الرجوع إلى الدولة العثمانية.

تغيرت العلاقات بين أيالة الجزائر والدولة العثمانية خلال مرحلة الدايات حيث أصبحت الجزائر شبه جمهورية عسكرية مستقلة عن الباب العالي، وباتت اسمية وروحية، حيث تجلت في المحافظة على مظاهر التبعية والولاء والانتماء الروحي لسلطان العثماني من خلال الدعاء له في المنابر، وضرب العملة باسمه، وطبيعة بعض المراسلات التي كانت تتم بين الدايات والباب العالي إضافة إلى تبادل

الهدايا وغيرها، فكان الباب العالي يعتبر الجزائر حليفا سياسيا وعسكريا، وهذا من خلال مشاركة الجزائر في حروب الدولة العثمانية.

شهدت علاقات دار السلطان بالأقطار المغاربية، تراوحا بين الحرب والسلم والتعاون، فالعلاقة مع جيران الجزائر –تونس والمغرب– غلب عليها التوتر في الكثير من الأحيان لأسباب حدودية، كما تميزت العلاقة مع أيالة طرابلس الغرب بالسلم والتعاون، وذلك من خلال الهدايا المتبادلة بين الطرفين.

أما العلاقة مع مصر فتميزت بالسلم وذلك من خلال مساندة وتضامن داي الجزائر مع مصر في حربها مع فرنسا عام 1798م.

أما العلاقة مع بلاد الحجاز (مكة والمدينة) فقد تمثلت في هدايا الحرمين الشريفين التي تقدمها الجزائر كل سنة.

وفيما يخص علاقات دار السلطان بالدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الدايات 1830/1671م، كانت تتأرجح بين الحرب من جهة والسلم من جهة أخرى، حيث كانت الجزائر الأكثر تأثيرا في اتخاذ قرارات الحرب والسلم، لما تمتعت به من قوة وذلك باعتراف الدول الأوروبية نفسها.

لقد غلب الطابع العدائي في علاقات دار السلطان مع الدول الأوروبية، غير أنه قامت العديد من العلاقات السلمية بين الجزائر وأغلب الدول الأوروبية كفرنسا، انجلترا، اسبانيا وهولندا والدنمارك...وغيرها.

عرفت المرحلة ما بين 1830/1815م ضعف وانهيار قوة الأسطول البحري الجزائري، الذي مثل رعب القوة النصرانية في الفترات السابقة، حيث بدأت الدول الأوروبية تتحالف فيما بينها للقضاء على القوة البحرية الجزائرية، خاصة في مؤتمر فيينا 1815م، والتي توالت بعده عدة حملات أوروبية متحالفة ضد الجزائر، كالحملة الإنجليزية الهولندية 1816م، والتي شكلت البداية لنهاية القوة البحرية، والتي انتهت بالاحتلال فرنسا للجزائر سنة 1830م.

الملاحق

الملحق رقم 01: التقسيم الإداري للجزائر خلال العهد العثماني.[1]

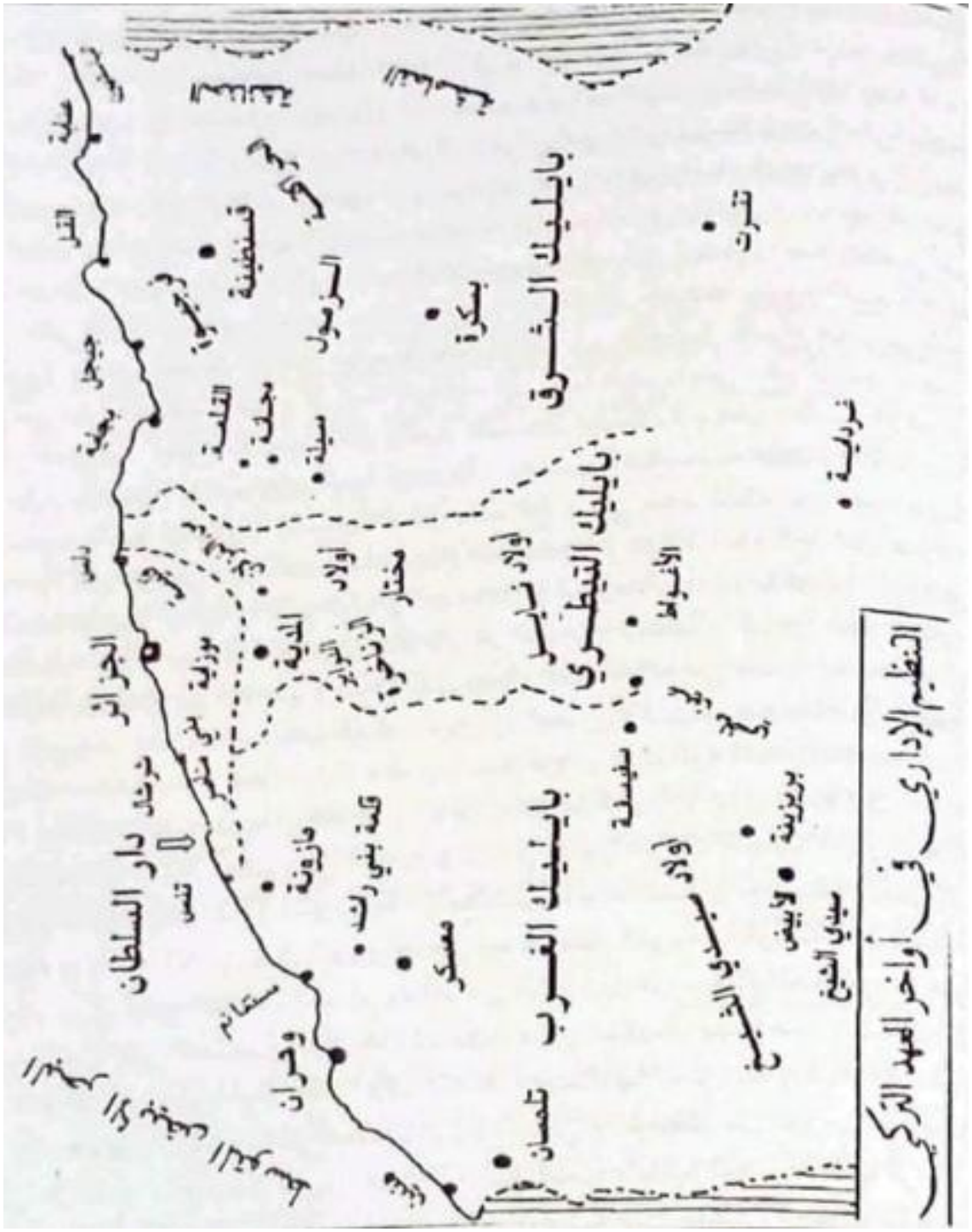

[1] صالح عباد، المرجع السابق، ص 283.

الملحق رقم 02: مخطط توضيحي لمقر الحكم المركزي (دار السلطان) خلال الفترة العثمانية.[1]

[1] عبد الجليل رحموني، المرجع السابق، ص 401..

الملحق رقم 03: منطقة توسع ثورة ابن الأحرش ببايلك الشرق.[1]

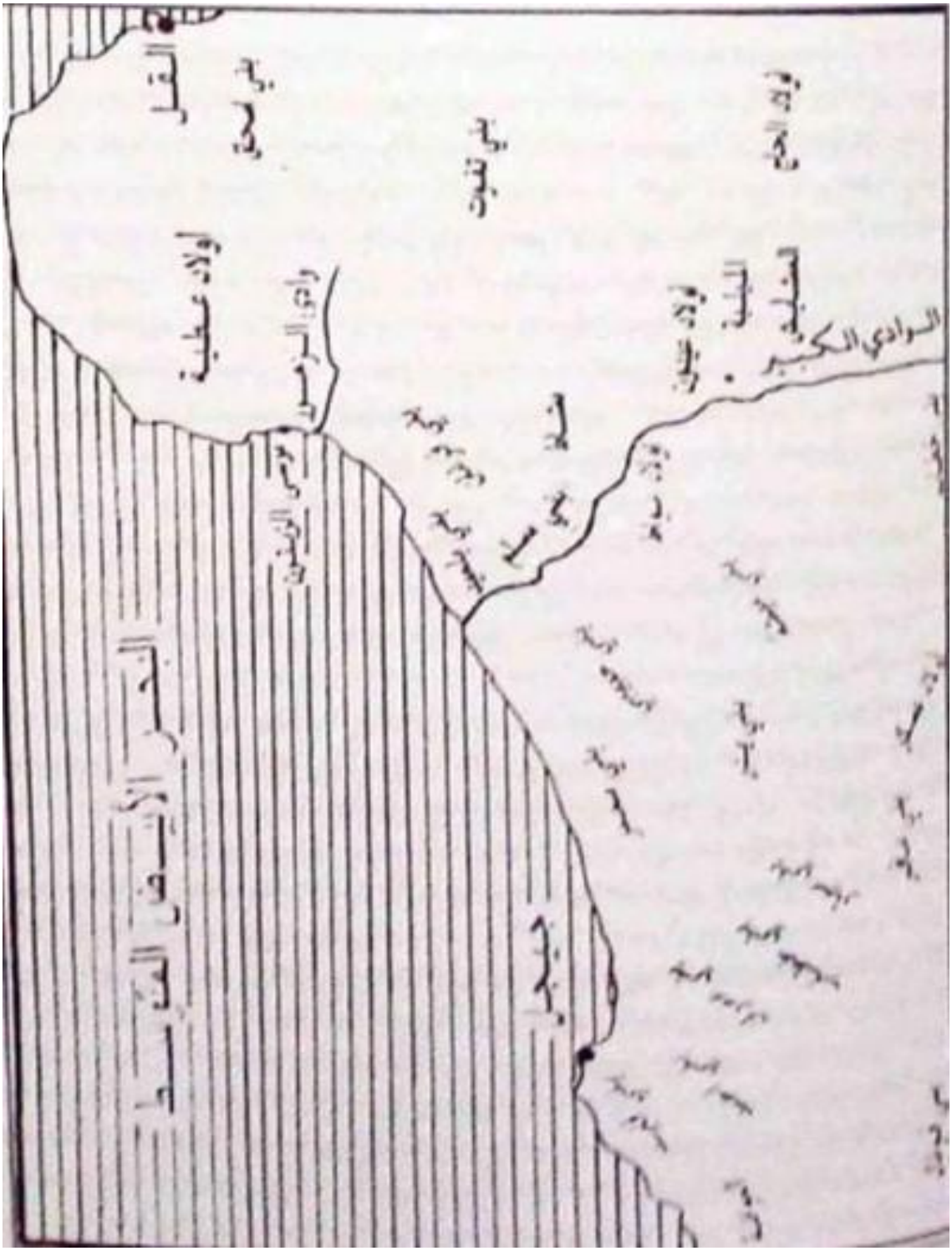

[1] صالح عباد، المرجع السابق، ص 196..

الملحق رقم 04: خريطة ثورة ابن الشريف ببايلك الغرب الجزائري.[1]

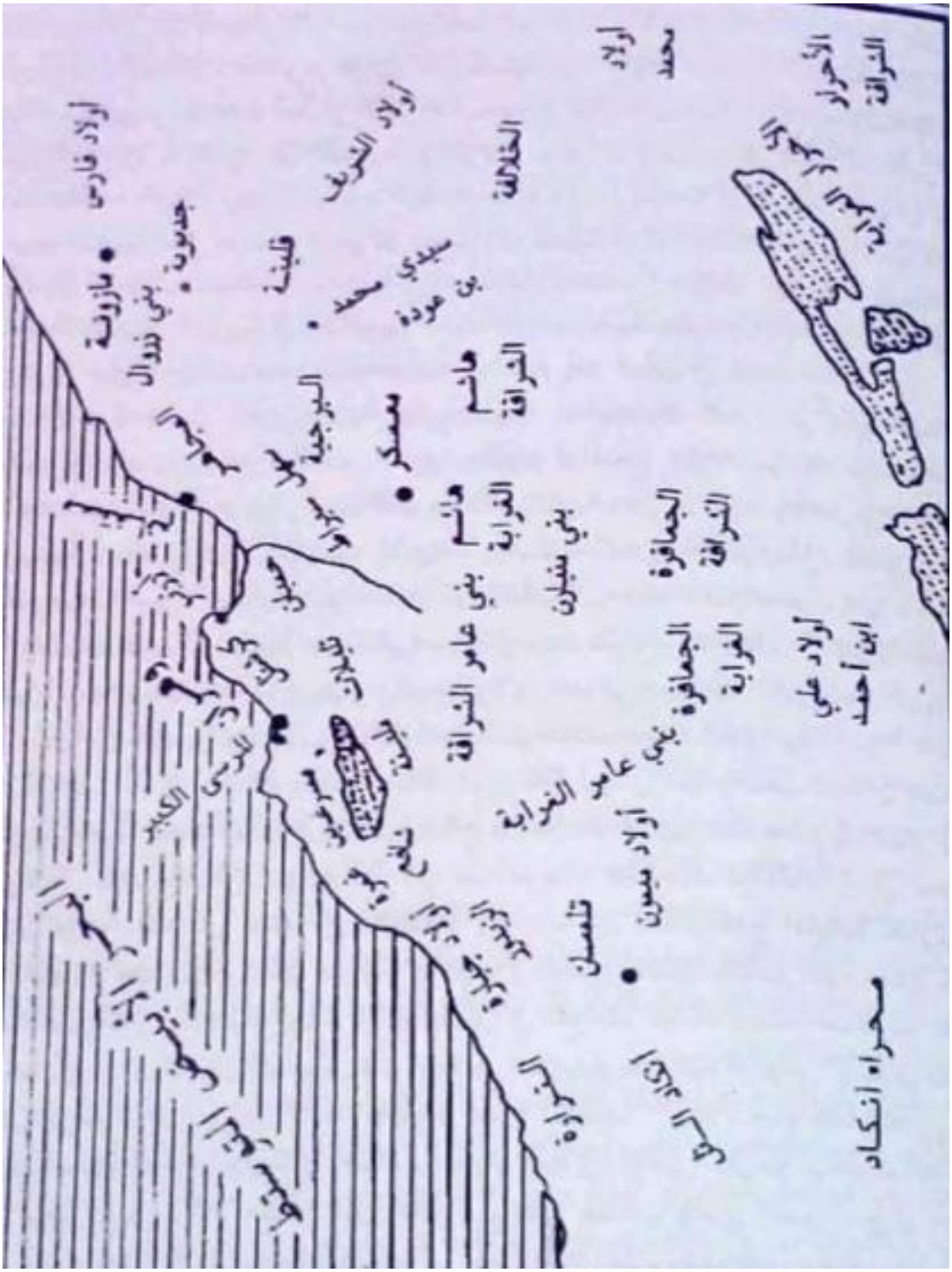

[1] صالح عباد، المرجع السابق، ص 203.

الملحق رقم 05: القطع البحرية التي شاركت في حملة اللورد إيكسموث سنة 1815م.[1]

السفن الحربية التي تشكل الاسطول المشترك الانجليزي

عدد المدافع		القتلى	الجرحى
100	Queen Charlot	8	131
98	Impregnable	60	160
74	Superb	8	84
74	Niden	7	37
74	Albion	3	20
50	Lander		118
40	Severn		34
40	Glasgow	60	37
36	Granicus	16	42
36	Hebrus	4	15
	Heroa Mutine Prometheus Cordelia Brilomary	مراكب شراعية حربية وحيدة الصارية لا قتيل ولا جريح	
(قاذفة قنابل)	Infemal	2	17
(قاذفات قنابل) لا قتيل ولا جريح .	Belzbub Hecle Fury		

اسطول صغير يتكون من اربع زوارق حربية ، عشرة قوارب مدفعية خمس قاذفات الصواريخ ، مراكب صغيرة من مختلف الانواع .
المجموع — 55 .

مجموع القتلى البريطانيين 138 — والجرحى 695 (1) .

1 — وباقي الحساب من الهولنديين

الاسطول الهولندي

عدد المدافع		القتلى	الجرحى
40	Melanpus	3	15
44	Frederica	0	5
36	Dagaraad	0	4
40	Diana	6	22
	Amstel	4	6
24	Andracht		

القتلى من البريطانيين 138 — والجرحى 695
« الهولنديين 13 — والجرحى 52
مجموع القتلى 151 — مجموع الجرحى 747

[1] وليام شالر، المصدر السابق، ص ص 311- 312..

الملحق رقم 06: بنود المعاهدة السويدية 1729.[1]

- البند 1: ليكن معلوما أنه ابتداءً من اليوم الذي صودق فيه على المعاهدة، سيعُم سلام دائم وأبدي بين مملكة السويد ومملكة الجزائر[46].
- البند 2: يحق لجميع السفن التابعة لملك السويد أو لرعاياه أن تدخل الموانئ الجزائرية للمتاجرة، من دون أي عراقيل من السلطات الجزائرية، وذلك بعد أن يدفع التجار السويديون ما نسبته 5 في المئة من سلعهم المبيعة كضرائب.
- البند 3: يحق لسفن السويد والجزائر ورعاياهما الإبحار في أيّ مياه يريدونها، من دون إزعاج أي من الطرفين الآخر.
- البند 4: عند التقاء سفن جزائرية بأخرى سويدية في مياه غير تابعة لمملكة السويد، لا يحق للجزائريين إرسال زوارق إلا واحدًا من أجل تفتيش السفينة السويدية، وعلى متنه ضابطان اثنان فقط، وهما الوحيدان المسموح لهما بالصعود على متن السفينة لمراقبة جواز السفر البحري[46].
- البند 5: لا يحق لأي ضابط بحري جزائري أن يأسر أي شخص من سفن سويدية، كما لا يحق له أخذ أي شخص إلى مكان آخر من أجل التحقيق في هويته.
- البند 6: في حالة غرق سفينة سويدية أو جنوحها، لا يسمح للمدنيين الجزائريين بالاستيلاء على حمولة السفينة أو أسر طاقمها، بل على العكس؛ يجب عليهم المساعدة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.
- البند 7: لا يمكن للجزائريين مساعدة أيّ كان، ومهما كانت جنسيته، في القيام بأعمال قرصنة ضد رعايا ملك السويد.
- البند 8: لا يحق لأي قرصان جزائري أن يأسر في عرض البحر أي سفينة سويدية كانت قد اشترت غنائم من الجزائر.
- البند 9: يجب على السلطات الجزائرية أن لا تسمح لأي سفينة من تونس أو طرابلس أو تطوان أو سلا بأن تبيع سلعًا أو سفنًا أو رعايا ينتمون إلى مملكة السويد في موانئ تابعة لجمهورية الجزائر.
- البند 10: يحق لرعايا الملك السويدي أن يبيعوا غنائم في الموانئ الجزائرية، من دون أي عراقيل من السلطات الجزائرية.
- البند 11: في حالة رسوّ سفن حربية سويدية في ميناء الجزائر، يجب إعادة كل أسير يتمكن من الالتجاء إلى السفن السويدية، سواء أكان هذا اللجوء بالسباحة أم بأي وسيلة أخرى.
- البند 12: لا ينبغي أن يُفرض على أي فرد من الرعية السويدية شراء أي أسير كان من دون الرضا التام من الرعية السويدية.
- البند 13: في حالة وفاة فرد من الرعية السويدية على الأراضي الجزائرية، لا يحق للداي مصادرة تركته.
- البند 14: لا يمكن إجبار أي فرد من الرعية السويدية على شراء أي سلعة من الجزائر، من دون الرضا التام من الرعية السويدية.
- البند 15: في حالة نشوب خلاف في الأراضي الجزائرية، أحد أطرافه من الرعية السويدية، لا يمكن أن يخضع السويدي إلّا للسلطة القضائية للداي أو لديوانه، أما إذا كان النزاع أو الخلاف بين رعايا سويديين، فالاحتكام لا يكون إلّا إلى قنصل السويد في الجزائر.
- البند 16: في حالة ارتكاب فرد من الرعية السويدية جريمة (نزاعًا أو جرحًا أو قتلًا) في حق أحد العرب أو الأتراك على أراضٍ جزائرية، لا يُعاقب السويدي إلا كما يعاقب التركي إذا ما ارتكب الجرم نفسه، أما إذا فرّ السويدي من العقاب، فلا يمكن للقنصل السويدي أن يتدخل البتة في القضية.
- البند 17: للقنصل الحرية في تعيين موظفيه وترجمانه الخاص، كما يحق له الإبحار بحرية ضمن خليج الجزائر، والسفر في البر وقت ما شاء، ويحق له أيضًا استضافة "مرشد ديني" Aumônier بروتستانتي في قنصليته من أجل الإشراف على ممارسة المذهب البروتستانتي من طرف القنصل ورعاياه، بل حتى "العبيد" السويديون لهم الحق في حضور مواعظه.
- البند 18: في حالتي الحرب والسلم، يحق للقنصل السويدي ولرعاياه مغادرة الجزائر متى شاؤوا، كما يحق لهم أخذ ممتلكاتهم معهم من دون عرقلة من السلطات الجزائرية.
- البند 19: لا يمكن إزعاج أيٍّ من رعايا السويد أو مصادرة ممتلكاته أو ركّاب سفينته أثناء إبحاره، سواء أكان هذا الإبحار على متن سفينة سويدية أو سفينة تابعة لدولة أخرى هي في حرب مع الجزائر، والشيء نفسه يسري في حق رعايا الجزائر.
- البند 20: في حالة ظهور مركب حربي سويدي على مقربة من مدينة الجزائر أو رسا بميناها، يُحيّى المركب الحربي بـ 21 قذيفة مدفعية من حصون المدينة، ويرد المركب بعدد القذائف نفسه كتحية للداي، وبعد ذلك يمكن للمركب إنزال الهدايا والإتاوات المتعارف عليها.
- البند 21: لا يدفع القنصل أي ضرائب على الأشياء التي تُشحن إلى الجزائر من أجل استعماله الخاص.
- البند 22: في حالة امتعاض أحد طرفي المعاهدة (الجزائري أو السويدي)، لا ينبغي الاحتكام مباشرة إلى السلاح، بل يجدر بالطرف المتضرّر أن يطالب بتعويض عن الأضرار الناجمة عن الطرف الآخر، ثم يتم معاقبة المذنب بتهمة الإخلال بالسلم[47].

[1] عبد الهادي رجائي السالمي، المرجع السابق، ص ص 74- 114.

قائمة

المصادر والمراجع

1- المصادر:

أ- المصادر العربية:

1. بربروس خير الدين، **مذكرات خير الدين بربروس**، (تر: محمد دراج)، ط1؛ الجزائر: شركة الأصالة للنشر والتوزيع، 2010.

2. التلمساني محمد بن محمد بن عبد الرحمن الجيلاني بن رقية، **الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة**، (تح: خير الدين سعيدي الجزائري)، ط1؛ جيجل: أوراق ثقافية للنشر والتوزيع، 2017.

3. خوجة حمدان بن عثمان، **المرآة**، (تح: محمد العربي الزبيري)، دط؛ الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2006.

4. الراشدي أحمد بن محمد بن علي بن سحنون، **الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني**، (تح: المهدي بوعبدلي)، ط1؛ الجزائر: عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 2013.

5. الزهار أحمد الشريف، **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر**، (تق: أحمد توفيق المدني)، دط؛ الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974.

6. الزياني محمد بن يوسف، **دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران**، (تح: المهدي بوعبدلي)، ط1؛ الجزائر: عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 2013.

7. شالر وليام، مذكرات **وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816م- 1824م)**، (تع وتق: إسماعيل العربي)، دط؛ الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، دت.

8. العنتري محمد صالح، **فريدة منيسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة**، (تح: يحي بوعزيز)، ط.خ؛ الجزائر: عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 2009.

9. ———، **مجاعات قسنطينة**، (تح: رابح بونار)، دط؛ الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974.

10. كاثكارت، **مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب**، (تر وتع: إسماعيل العربي)، دط؛ الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.

11. كاربخال مرامول، **إفريقيا**، (تر: محمد حجي)، دط؛ الرباط: دار النشر المعرفة، 1989، ج2.

12. المزاري الأغا بن عودة، **طلوع السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر**، (تح: يحي بوعزيز)، دط؛ بيروت: دار الغرب الإسلامي، دت، ج1.

13. مسلم بن عبد القادر، **أنيس الغريب والمسافر**، (تح: رابح بونار)، دط؛ الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1394هـ/1974م.

14. ابن المفتي حسين بن رجب شاوش، **تقييدات ابن المفتي في تاريخ بشاوات الجزائر وعلمائها**، ط1؛ الجزائر: بيت الحكمة، 2009.

15. ابن ميمون محمد الجزائري، **التحفة المرضية في الدول البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، (تح: محمد بن عبد الكريم)، ط2؛ الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981.

16. الناصري الشيخ أبو العباس أحمد بن خالد، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى الدولة العلوية**، (تح: جعفر الناصري- محمد الناصري)، دط؛ الدار البيضاء: دار الكتاب، 1997، ج7.

ب- المصادر الأجنبية:

1. Venture de paradis, **Alger au XVIIIe siècle**, typographie Adolphe jourdan, Alger, 1898.

2- المراجع:

أ- باللغة العربية:

1. آلتر عزيز سامح، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، (تر: محمود علي عامر)، ط1؛ بيروت: دار النهضة العربية، 1989.

2. بحري أحمد، **الجزائر في عهد الدايات– دراسة للحياة الاجتماعية إبان الحقبة العثمانية**، دط؛ الجزائر: دار الكفاية، 2013، ج1.

3. بن أشنهو عبد الحميد بن أبي زيان، **دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر**، دط؛ الجزائر: شارع نورمندي، 1972.

4. بن شهرة المهدي، **تاريخ وبرهان بمن حل بمدينة وهران**، ط1؛ الجزائر: دار الريحانة للكتاب، 2007.

5. بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، ط1؛ بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997.

6. بوعزيز يحي، **مدينة وهران عبر التاريخ**، ط.خ؛ الجزائر: عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 2009.

7. ———، **الموجز في تاريخ الجزائر**، ط2؛ الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ج2.

8. ———، **علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا (1500م– 1830م)**، ط.خ؛ الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع، 2009.

9. بوغفالة ودان، **المؤرخ ناصر الدين سعيدوني رائد الدراسات العثمانية في الجزائر**، دط؛ جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر: منشورات مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، 2014.

10. تابليت علي، **الرايس حميدو وأميرال البحرية الجزائرية (1770– 1815م)**، دط؛ الجزائر: منشورات ثالة، 2006.

11. الجمل شوقي عطا الله، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)**، ط1؛ القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1977.

12. الجيلالي عبد الرحمان، **تاريخ المدن الثلاث (الجزائر– المدية– مليانة)**، ط1؛ الجزائر: شركة دار الأمة، 2007.

13. حليمي علي عبد القادر، **مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830م**، ط1؛ الجزائر: المكتبة الجزائرية للدراسات التاريخية، 1972.

14. خنوف علي، **تاريخ منطقة جيجل قديما وحديثا**، ط1؛ الجزائر: منشورات الأنيس، 2011.

15. خير محمد فارس، **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي (1600–1830)**، ط1؛ بيروت: مكتبة دار الشرق للنشر والتوزيع، 1969.

16. دراج محمد، **الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربروس (1512–1534)**، ط1؛ الجزائر: شركة الأصالة للنشر والتوزيع، 2011

17. سالم أحمد، **السيطرة العثمانية على الحوض الغربي للبحر المتوسط في القرن 16م**، دط؛ الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2011.

18. سبنسر وليم، **الجزائر في عهد رياس البحر**، (تع: عبد القادر زيادية)، دط؛ الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006.

19. سعودي محمد العربي، **المؤسسات المحلية في الجزائر (الولاية– البلدية 1516–1962م)**، ط2؛ الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.

20. سعيدوني ناصر الدين، الشيخ المهدي بوعبدلي، **الجزائر في تاريخ العهد العثماني**، دط؛ الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.

21. سعيدوني ناصر الدين، **الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني**، ط2؛ الجزائر: البصائر للنشر والتوزيع، دت.

22. ———— ، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792–1830م)**، ط3؛ الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع، 2012.

23. ـــــــــــ ، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط2؛ الجزائر: دار البصائر، 2009.

24. شوفالييه كورين، **الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر (1510–1541م)**، (تر: جمال حمادنة)، دط؛ الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

25. شويتام أرزقي، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800م– 1830م)**، ط1؛ الجزائر: دار الكتاب العربي، 2011.

26. الصلابي علي محمد محمد، **كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي بتاريخ إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى**، دط؛ بيروت لبنان: دار المعرفة، دت.

27. عباد صالح، **الجزائر خلال الحكم التركي (1514– 1830م)**، دط؛ الجزائر: دار هومة، دت.

28. عقاد صلاح، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)**، ط6؛ القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1993.

29. غطاس عائشة وآخرون، **الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها**، ط.خ؛ د.م: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007.

30. فايست أوجين، **تاريخ بايات قسنطينة في العهد التركي (1792–1873م)**، (تق: الشيخ عبد الرحمان شيبان)، ط1؛ الجزائر: دار طليطلة، 2013.

31. المدني أحمد توفيق، **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا (1492–1792م)**، دط؛ الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، دت.

32. ـــــــــــ ، **محمد عثمان باشا داي الجزائر (1766–1791م) سيرته، حروبه، أعماله، نظام الدولة والحياة العامة في عهده**، دط؛ الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.

33. مريوش أحمد وآخرون، **الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني**، دط؛ الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007.

34. معاشي جميلة، **الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري (من القرن 10هـ/16م إلى 13هـ/19م)**، دط؛ الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2014.

35. الميلي مبارك بن محمد الهلالي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، دط؛ الجزائر: مكتبة النهضة الجزائرية، 1964، ج3.

36. نايت بلقاسم مولود قاسم، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م**، ط1؛ الجزائر: شركة دار الأمة، 2007، ج1.

37. هلايلي حنيفي، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط1؛ الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.

38. هلايلي حنيفي، **العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الأيالة 1815/1830م**، ط1؛ الجزائر: دار الهدى، 2007.

39. هلايلي حنيفي، متاجر صورية، **العلم والعلماء والنخب في المغارب**، ط1؛ جامعة سيدي بلعباس: مطبعة بشير بويجرة عمر، 2000.

40. وولف جون ب، **الجزائر وأوروبا (1500–1830م)**، (تر: أبو القاسم سعد الله)، ط.خ؛ الجزائر: عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 2009.

ب– المراجع الأجنبية:

2. Albert Devoulx, **Le rais Hamidou- notice biographique sur le plus célèbre corsaire du XIIIe siècle de l'hégire d'après des documents authentiques et pour la plupart inédits**, typographie Adolphe jourdan, Alger, 1859.

3. De Grammont (H-D), **histoire d'Alger sous dominations Turque (1515-1830)**, Ernest leroux, éditeur, paris, 1887.

4. Moulay Belhamissi, **Marine et marins d'Alger (1518- 1830),** bibliothèque nationale d'Algérie, 1996, tome 2.

3- الرسائل الجامعية:

أ- أطروحات الدكتوراه:

1. بونقاب مختار، **الحياة الثقافية في بايلك الغرب خلال القرنين 18م و19م**. أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2015- 2016.

2. دباب بومدين، **بايلك الغرب الجزائري خلال القرن 18- دراسة سياسية واقتصادية واجتماعية**. أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2016- 2017.

3. دلباز محمد، **الحياة السياسية والعسكرية والاقتصادية في الجزائر أواخر العهد العثماني على ضوء دفتر التشريفات (ترجمة وتعليق)**. أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2014- 2015.

4. رحموني عبد الجليل، **العلاقة بين السلطة المركزية والبايلكات في الجزائر العثمانية (1520-1830م)**. أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2019- 2020.

5. شرف موسى، **علاقات المغرب الأقصى بالدولة العثمانية وإيالاتها العربية في المشرق والمغرب (1171- 1265هـ/ 1757- 1848م)**. أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، 2015- 2016.

6. شويتام أرزقي، **المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (1519-1830م)**. أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2005- 2006.

7. فتيسي نادية، **أوضاع الجزائر في عهد محمد بن عثمان باشا إلى غاية عهد حسين باشا (1179–1246هـ/1766–1830) الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية نموذجا.** أطروحة دكتوراه في التاريخ العام، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2017- 2018.

8. قرباش بلقاسم، **الأسرى الأوروبيون في الجزائر خلال عهد الدايات (1671م–1830م).** أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة اسطمبولي، معسكر، 2015-2016.

9. كلة نصيرة، **المغرب الأقصى في عهد الدولة العلوية في كتاب "الاستقصا" للناصري.** أطروحة دكتوراه في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2019- 2020.

10. لعريبي إسمهان، **الحياة الاقتصادية في بايلك الشرق خلال العهد العثماني (1713–1792م).** أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2012- 2013.

11. ميلودي محمد، **الموظفون في الجزائر خلال العهد العثماني، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في التاريخ المغاربي الحديث والمعاصر.** جامعة قسنطينة 02- عبد الحميد مهري، 2018- 2019.

ب– رسائل الماجستير:

1. بهلول ربيعة، **النظام الإداري العثماني في الجزائر ومراحل تطوره (1519–1830م).** رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة أبو القاسم سعد الله، بوزريعة 02، 2015- 2016.

2. بن صحراوي كمال، **الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات.** رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2007- 2008.

3. بولحبال رياض، **أخبار بلد قسنطينة وحكامها لمؤلف مجهول (دراسة وتحقيق).** رسالة ماجستير في الدراسات العليا، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009- 2010.

4. تومي طاهر، **العلاقات الجزائرية الإسبانية ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر على ضوء المصادر المحلية**. رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2014 – 2015.

5. خطاب فطوم، **التحالف الأوروبي وتجدد العلاقات الجزائرية الفرنسية (1800م–1830م)**. رسالة ماجستير في تاريخ الدبلوماسية والعلاقات الدولية خلال القرنين التاسع والعشرين، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2014- 2015.

6. دحماني توفيق، **النظام الضريبي بباياك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني (1193هـ/1779م– 1246هـ/1830م)**. رسالة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2003- 2004

7. رحموني عبد الجليل، **اهتمامات المجلة الإفريقية بتاريخ الجزائر العثمانية (1520–1830م)**. رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2014- 2015.

8. صغيري سفيان، **العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر (1671–1830م)**. رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011- 2012.

9. طالي سميرة معمر، **القوى المحلية في بايلك الغرب الجزائري في أواخر العهد العثماني (1206–1246هـ/1792–1831م)**. رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2009- 2010.

10. العايب كوثر، **العلاقات الجزائرية التونسية خلال عهد الدايات (1711/1830م)**. رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الوادي، 2013- 2014.

11. عبدي لخضر، **القبيلة والطريقة الدينية في الجزائر خلال العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي**. رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2014- 2015.

12. عطلي محمد الأمين، **نشاط البحرية الجزائرية في القرن السابع عشر وأثره في العلاقات الجزائرية الفرنسية**. رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة غرداية، 2011- 2012.

13. عقاد سعاد، **الفلاحون والسلطة العثمانية في الجزائر (1519-1830م) دار السلطان "أنموذجا"**. رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2013- 2014.

14. فلوح عبد القادر، **العلاقات الجزائرية العثمانية في الفترة (1233-1246هـ الموافق 1818-1830م) على ضوء وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية**. رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 02، 2009- 2010.

15. القشاعي فلة المولودة موساوي، **النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني (1771-1837م)**. رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1989- 1990.

4- المعاجم:

1. صابان سهيل، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، دط؛ الرياض: مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، 1421هـ/2000م.

5- المجلات:

أ- المجلات العربية:

1. أجقو علي، "الدولة الجزائرية الأولى (1514-1830م) – دراسة مؤسساتية (الوضعية العامة للمغرب الأوسط قبيل قيام الـPEA وحتى مغادرة خير الدن الجزائر سنة 1533م)"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية لجامعة باتنة**، ع 2، (1994)، جامعة باتنة.

2. بلايلي أسماء، "التحرشات الإسبانية على سواحل الجزائر خلال القرن (10هـ/16م) قراءة في الدوافع والنتائج"، **مجلة الروافد للبحوث والدراسات**، ع 2، (2017)، جامعة غرداية.

3. بلبروات بن عتو، "الباي محمد الكبير باي وهران (1779-1797م) حياته وسيرته"، **مجلة عصور**، (3 جوان 2003)، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس.

4. بن عيسى فاطمة، "الحملة الإنجليزية الهولندية على إيالة الجزائر 1816م من خلال وثائق مركز الأرشيف الوطني الجزائري ووثائق المكتبة الوطنية"، **مجلة التاريخ المتوسطي**، ع 02، (شهر ديسمبر 2020)، جامعة وهران.

5. بن قايد عمر، "أضواء على علاقات الجزائر مع المغرب الأقصى خلال القرن (11هـ/17م)"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، ع 17، (2012)، جامعة غرداية.

6. بن موفقي محمد، "الصراع الأوروبي الجزائري أواخر العهد العثماني- الحملات الإسبانية على الجزائر أنموذجا (1775- 1784م)"، **مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية**، ع 10، (دت)، جامعة الجلفة.

7. بوسليم صالح، عبد القادر علون، "تجار القوافل الصحراوية بين الجزائر وطرابلس الغرب على العهد العثماني"، **مجلة آفاق للعلوم**، ع 10، (جانفي 2018)، جامعة الجلفة.

8. بوشيبة فائزة، "التنظيم الإداري في بايلك التيطري خلال العهد العثماني"، **مجلة الدراسات التاريخية**، م11، ع 01، (2010)، جامعة الجزائر 02.

9. توتة إسماعيل، صداقي يوسف، "الرايس حميدو وأول بحار محلي في أسطول الجزائر العثمانية (1770م- 1815م)"، **مجلة رؤى في الأداب والعلوم الإنسانية**، ع 01، (دت)، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة.

10. جعني زينب، "ثورة ابن الأحرش في بايلك الشرق (1800-1807م)"، **مجلة عصور الجديدة**، ع 18، (صيف أوت (1436هـ/2015م))، الجزائر.

11. حيمي عبد الحفيظ، "الطريقة التجانية في الجزائر وموقف السلطة العثمانية منها من خلال المصادر المحلية (1196-1242هـ/1782-1826م)"، **مجلة آفاق فكرية**، م04، ع.خ، (2018/07/06)، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس.

12. دراج محمد، "تأسيس أيالة الجزائر"، **مجلة العصور**، م 09، ع 1، (دت)، جامعة وهران.

13. رقاد سعدية، "الحواضر العلمية في بايلك الغرب الجزائري خلال العهد العثماني"، **مجلة عصور الجديدة**، ع 23، (أوت 2016)، جامعة وهران.

14. سالمي عبد الهادي رجائي، "معاهدة السلام بين إيالة الجزائر ومملكة السويد عام 1729"، **مجلة أسطور**، ع 05، (يناير 2017)، قطر.

15. سعيدوني ناصر الدين، "فحص المدينة الجزائرية (نوعية الاقتصادية والاجتماعية عشية الاحتلال)"، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع 1، (1985)، د.م.

16. ــــــــــ ، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الجزائر- تونس- طرابلس الغرب) من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري/ من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي، **حوليات الأداب والعلوم الاجتماعية**، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 1431هـ/ 2010م.

17. صحراوي عبد القادر، "ثورة الطريقة الدرقاوية في الجزائر أواخر العهد العثماني"، **مجلة الحوار المتوسطي**، ع 15- 16، (مارس 2017)، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس.

18. صرهودة يوسف، "العلاقات التجارية بين إيالة الجزائر ومملكة الدنمارك في نظر القنصل لودلف هامكين (1746م- 1751م)"، **مجلة عصور الجديدة**، م 10، ع 02، (جوان 2020)، جامعة أحمد بن بلة01، وهران.

19. عارف سناء سقور، "العلاقات الخارجية للجزائر خلال عهد الدايات (1671-1830)"، **مجلة جامعة تشرين**، م 41، ع 05، (2019)، جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.

20. عبو إبراهيم، "الثورات المحلية ضد الحكم العثماني بالجزائر (ثورة ابن الأحرش- أنموذجا)"، **المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية**، م1، ع 1، (دت)، الجزائر.

21. علـيلش حبيبـة، "الحيـاة الإداريـة والاقتصـادية والاجتماعيـة في بايلـك التيطـري أثنـاء العهـد العثمـاني (1519-1830م)"، **مجلـة تـاريخ المغـرب العربـي**، م3، ع 6، (دت)، جامعة الجزائر 02.

22. غويطة مفتـاح بلعيـد، "العلاقـات الطرابلسية الجزائرية (1711- 1830م) حسـب وصـف بعض معاصريها"، **مجلة كلية الأداب**، ع 36، (2012)، جامعة بنغازي، ليبيا.

23. فكاير عبد القادر، "علاقات الجزائر مع البرتغال خلال الفترة العثمانية"، **مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، م 11، ع 02، (دت)، جامعة الجزائر 2.

24. قيـداري قويـدر، "الطـرق الصـوفية والسـلطة العثمانيـة في الجزائـر بـين (1520-1830م)"، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، ع 10، (ديسمبر 2015)، جامعة معسكر.

25. نواصر عبد الرحمان، "تأثيرات الوجود العثماني في مدينة الجزائر من الناحية الاقتصادية، من خلال مخطوط قانون أسواق مدينة الجزائر "لمتولي السوق" عبد الله محمد الشويهد"، **مجلة الحكمة للدراسات التاريخية**، م 05، ع 10، (جوان 2017)، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية.

26. هلايلي حنيفي، "الثورات الشعبية في الجزائر أواخر العهد العثماني كرد فعل على سياسة التهميش"، **مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية**، م 21، ع 02، (دت)، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة.

27. يوسـف إلهـام، "دوافـع الاحـتلال الإسـباني للمغـرب الأوسـط "الجزائـر مـا بـين (1505-1518م)"، **مجلـة جامعـة تشـرين للبحـوث والدراسـات العلميـة**، م 10، ع 1، (15 جـانفي 2018)، جامعة تشرين-اللاذقية-سورية.

ب- المجلات الأجنبية:

1. Andrien Berbrugger, un chérif kabile en 1804, **R.A**, n03, Alger, 1858.

2. De Grammont (H-D), relations entre la France et régence d'Alger au XVIIe siècle, 40 partie : les consuls lazaristes et le chevalier d'Arvieux (1646-1688), **in R.A**, Année.

فهرس الموضوعات

إهداء	
شكر وتقدير	
قائمة المختصرات	
المقدمة	أ
مدخل: إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية	**11**
الفصل الأول: دار السلطان (922هـ/1516م)	
أولا: تأسيس دار السلطان	**19**
ثانيا: الإطار الجغرافي لدار السلطان	**21**
ثالثا: الجهاز الإداري لدار السلطان	**29**
الفصل الثاني: العلاقات الداخلية لدار السلطان خلال عهد الدايات (1671–1830م)	
أولا: علاقة دار السلطان مع بايلك التيطري	**35**
1- العلاقات السياسية والإدارية	**35**
2- العلاقة الاقتصادية	**38**
3- العلاقة العسكرية	**39**
ثانيا: علاقة دار السلطان مع بايلك الشرق	**41**
1- العلاقة السياسية والإدارية	**41**
2- العلاقة الاقتصادية	**45**
3- العلاقة العسكرية	**46**
ثالثا: علاقة دار السلطان مع بايلك الغرب	**49**
1- العلاقات السياسية والإدارية	**49**
2- العلاقة الاقتصادية	**54**
3- العلاقة العسكرية	**56**
الفصل الثالث: العلاقات الخارجية لدار السلطان خلال عهد الدايات (1671–1830م)	

أولا: علاقات دار السلطان مع العالم الإسلامي	**60**
1- علاقات دار السلطان مع الدولة العثمانية	**60**
2- علاقات دار السلطان مع الدول المغربية والمشرقية	**61**
ثانيا: علاقات دار السلطان مع العالم المسيحي	**69**
1- العلاقات مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية	**69**
أ- علاقات دار السلطان مع الدول الأوروبية	**69**
ب- علاقة دار السلطان مع الولايات المتحدة الأمريكية	**82**
خاتمة	**85**
الملاحق	**88**
قائمة المصادر والمراجع	**95**
فهرس الموضوعات	**109**